



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل / كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
الدراسات العليا



نحو استراتيجية وطنية لإصلاح المجرمين في العراق بعد ٢٠٠٣م

دراسة اجتماعية ميدانية في دائرة الإصلاح العراقية – محافظة بابل

رسالة ماجستير مقدمة لمجلس كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

قدمت من قبل الطالب

أمير علي هادي

إشراف

الأستاذ الدكتور

عمار سليم عبد حمزة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ

رَبِّكَ فَأَنَسَهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي

السَّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ ﴾

صدق الله العظيم

[سورة يوسف: آية ٤٢]

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (نحو استراتيجية وطنية لإصلاح المجرمين في العراق بعد ٢٠٠٣ م -- دراسة اجتماعية ميدانية في دائرة الإصلاح العراقية - محافظة بابل) المقدمة من قبل الطالب (أمير علي هادي) في جامعة بابل/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع، قد جرى تحت إشرافي، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع .

التوقيع:

المشرف: أ. د. عمار سليم عبد حمزة

التاريخ: / / ٢٠٢١ م

بناءً على التوصيات المقدمة من المشرف أشرح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. أحمد جاسم مطرود

رئيس قسم علم الاجتماع

التاريخ: / / ٢٠٢١ م

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (نحو استراتيجية وطنية لإصلاح المجرمين في العراق بعد ٢٠٠٣ م -- دراسة اجتماعية ميدانية في دائرة الإصلاح العراقية - محافظة بابل) المقدمة من قبل الطالب (أمير علي هادي) في جامعة بابل/ كلية الآداب/ قسم علم لاجتماع، قد جرى تصحيحها لغوياً وأصبحت مؤهلة للمناقشة، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠٢١ م

إقرار الخبير العلمي الأول

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (نحو استراتيجية وطنية لإصلاح المجرمين في العراق بعد ٢٠٠٣ م -- دراسة اجتماعية ميدانية في دائرة الإصلاح العراقية - محافظة بابل) المقدمة من قبل الطالب (أمير علي هادي) في جامعة بابل/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع، قد جرى تقويمها علمياً وأصبحت مؤهلة للمناقشة، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠٢١ م

إقرار الخبير العلمي الثاني

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (نحو استراتيجية وطنية
لإصلاح المجرمين في العراق بعد ٢٠٠٣م -- دراسة اجتماعية ميدانية
في دائرة الإصلاح العراقية - محافظة بابل) المقدمة من قبل الطالب
(أمير علي هادي) في جامعة بابل/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع، قد
جرى تقويمها علمياً وأصبحت مؤهلة للمناقشة، وهي جزء من متطلبات
نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠٢١م

إقرار أعضاء لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (نحو استراتيجية وطنية لإصلاح المجرمين في العراق بعد ٢٠٠٣م -- دراسة اجتماعية ميدانية في دائرة الإصلاح العراقية - محافظة بابل) المقدمة من قبل الطالب (أمير علي هادي) وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها فوجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في (علم الاجتماع) بتقدير () .

التوقيع:

الاسم:

(عضواً)

التوقيع:

الاسم:

(رئيساً)

التوقيع:

الاسم: أ.د. عمار سليم عبد حمزة

(عضواً ومشرفاً)

التوقيع:

الاسم:

(عضواً)

صادق مجلس كلية الآداب / في جامعة بابل على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ.د. صالح كاظم عجيل

العميد وكالة

التاريخ : / / ٢٠٢١م

الإهداء

إلى: من أرسله الله نورًا للدجى ورسولاً للهدى

---- محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ----

إلى: من ضمّني لواءه وسقّني أرضه وأكلت من خيريه واستنشقت هواءه

---- (بلدي الحبيب العراق) ----

إلى: الذي خط طريق حياتي وأحاطني بدفء قلبه وجناحي اللذين حملاني والقياني

على ساحل النجاح والوفاء والمحبة ورباني وعلمي قيم الرجولة

---- (والدي العزيز) ----

إلى: أكنونة الصفاء، وجوهرة الوفاء، باعثة الطمأنينة والأمل، بعد أن قدمت الكثير

وتحمّلت أثقال الزمان على كاهلها، و منحتني بركة دعائها ورضائها وأغدقت عليّ

شهد الحياة وعسلها وأكتفت بمرها ونصبها

---- (والدتي العزيزة) ----

إلى: الذين أقف شامخاً مرفوع الرأس بينهم

---- (أفراد أسرتي) ----

إلى: الذين يلجون وقائع المجتمع في المعرفة العلمية، وأناروا لي الطريق في سبيل تحصيل ولو

قدر بسيط من المعرفة

---- (أساتذتي الكرام) ----

إلى هؤلاء جميعنا نهدي ثمرة جهدّي هذا

الباحث

أمير علي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين ورسول الله الأمين وأشرف الخلق أجمعين وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين)، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين... أما بعد

يدعوني واجب الوفاء والعرفان وحفظ الجميل أن أتقدم بفائق شكري وعظيم تقديري وخالص إمتناني إلى أستاذي الدكتور (أ.د. عمار سليم عبد حمزة)، الذي كان لملاحظاته العلمية القيمة وإرشاداته وتوجيهاته السديدة ودعمه المتواصل وتذليله الصعوبات التي واجهتني طوال مدة دراستي، الأثر الكبير الذي ساعد في إنجاز هذه الدراسة. فقد كان معي في كل خطوة خطوتها في هذه الدراسة فلم يبخل عليّ بالمصادر والمعلومة والتوجيه والإرشاد إلى المراجع القيمة التي أفادتني كثيراً في موضوع دراستي، فكان بحق خير مرشد ومعين أدعو الله أن يوفقه ويمده بالصحة والعافية والعمر المديد جزاه الله عني خير الجزاء.

كما أقدم شكري وتقديري إلى جميع أساتذتي في قسم الاجتماع الذين لم يخلوا عليّ بتوجيهاتهم وملاحظاتهم ووقتهم وجهدهم وعلمهم فلهم مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

ويحتم عليّ العرفان بالجميل أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ليسهموا في تقويمها بملاحظاتهم التي ستكون محطّ اهتمامي.

الباحث

أمير علي

المستخلص باللغة العربية

يتمحور موضوع هذه الدراسة في التساؤلات الآتية: ما فاعلية السياسة الوقائية والإصلاحية من طرف مؤسسات الدولة لمواجهة ومكافحة الجريمة؟ وما هي أهم المعالجات المبتغى تحقيقها من أجل إيجاد الحلول أو التخفيف من حدة المظاهر الإجرامية لدى سجناء المؤسسات الإصلاحية؟

في ضوء هذه التساؤلات وغيرها يركز هدف هذه الدراسة في: التعرف على أهم المراحل الأساسية للبرامج المقدمة للسجناء في مختلف المؤسسات الإصلاحية بمختلف أنواعها عقابية أو إصلاحية أو تأهيلية، بالإضافة إلى معرفة أهم المعوقات التي تعوق سير العملية الإصلاحية في المؤسسات الإصلاحية، فضلاً عن التعرف على الاتجاهات المعاصرة في معاملة السجناء داخل المؤسسة الإصلاحية والتأهيلية، والتعرف على أهم أساليب إدارة السجون داخل المؤسسات الإصلاحية، ومدى تأثيرها في تعديل وتغيير سلوك المجرمين.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم توزيع (١٢٢) استمارة على عينة قصدية من موظفي دائرة إصلاح سجن الحلة المركزي في بابل. وجرى الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي في تحديد ومعالجة متغيرات موضوع الدراسة، كما أن هذه الدراسة اعتمدت على عدة أدوات منها الملاحظة البسيطة لمعرفة الظروف الاجتماعية والقانونية التي عانى منها أفراد الدراسة داخل المؤسسات الإصلاحية، فضلاً على المقابلة، وأداة الاستبانة التي تم تقسيمها على أربعة محاور، فقد ضمّ المحور الأول: البيانات الأساسية الخاصة بالمبحوثين، وضمّ المحور الثاني: البيانات الخاصة بالجهاز الإداري داخل المؤسسة الإصلاحية، وضمّ المحور الثالث: البيانات الخاصة بالبرامج الإصلاحية، وضمّ المحور الرابع: البيانات الخاصة بالباحث الاجتماعي. ومن ثم قام الباحث بعرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الخبراء لاختبار صدق وثبات صلاحية فقرات الاستبانة، إذ حازت على نسبة صدق (٨٧,٠)، ونسبة ثبات (٨٣,٠) باستعمال معامل الارتباط بيرسون، وبهذا تحقق الصدق وثبات استمارة الاستبيان.

كما تضمنت الدراسة فرضية شاملة وهي (هناك علاقة بين الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الإصلاحية وكيفية وضع الدعائم الاستراتيجية الخاصة بالبرامج التأهيلية والإصلاحية للنزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية)، فضلاً على استمال الباحث عدداً من

المعالجات الإحصائية مثل النسبة المئوية والوسط الحسابي، ومعامل الارتباط بيرسون والانحراف المعياري، وقانون مربع كاي، وغيرها من المعالجات الإحصائية.

أما أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة فهي:

١. أظهرت نتائج الدراسة أن (٨٠.٣%) من المبحوثين هم من الذكور، مقابل (١٩.٧%) كانوا من الإناث. وأن (٥١.٦%) تنحصر أعمارهم بين الفئة الثالثة والرابعة والواقعة بين سنة (٣٧-٤٨) عامًا. وأن (٢١.٣%) من المبحوثين كان تحصيلهم الدراسي شهادة دبلوم، مقابل (٤٤.٣%) منهم كان تحصيلهم الدراسي شهادة بكالوريوس.
٢. تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت لرجال الأمن والباحثين الاجتماعيين والنفسيين بلغت (٥٣.٢%)، بينما أقل نسبة في عينة الدراسة كانت للمهن الأخرى بلغت (٤٦.٨%) على النحو التالي (المدير، ومعاون المدير، وفني، وإعلامي، وإداري، ومحاسب، ومدقق، وسائق، وطبيب، وممرض). مقابل أكثر من نصف أفراد عينة لديهم خدمة من (٦-١٥) سنة ونسبة بلغت (٥٩.٨%).
٣. تبين من نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من أفراد العينة كان تصورهم المسبق عن المؤسسة الإصلاحية أنها للإصلاح والتأهيل بلغت (٥٤.١%) وأقل نسبة كانت (٦.٦%) كان تصورهم المسبق عن المؤسسة الإصلاحية أنها مكان للعقوبة.
٤. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو اهلية مكان المؤسسة للقيام بالبرامج الصحية، وبعد إجراء اختبار قانون مربع كاي (٥×٣) وجدنا بأن قيمته تساوي (٢٤.٦٧)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (١٥.٥٠٧)، وعلى مستوى ثقة (٩٥%)، ودرجة حرية (٨) ومستوى دلالة معنوية (٠.٠٥)، لذلك (نقبل فرضية الدراسة) التي " تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو اهلية مكان المؤسسة للقيام بالبرامج الصحية" (ونرفض الفرضية الصفرية).
٥. بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تساهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وبعد إجراء اختبار قانون مربع كاي (٦×٣) وجدنا بأن قيمته تساوي

(٣٧,٦٥)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (١٨,٣٠٧)، وعلى مستوى ثقة (٩٥%)، ودرجة حرية (١٠) ومستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)، لذلك (نقبل فرضية الدراسة) التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تساهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل" و(نرفض الفرضية الصفرية).

فهرست المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	الآية
ب	إقرار المشرف
ج	إقرار المقوم اللغوي
د	إقرار المقوم العلمي الأول
هـ	إقرار المقوم العلمي الثاني
و	إقرار لجنة المناقشة
ز	الإهداء
ح	شكر وتقدير
ط - ك	المستخلص باللغة العربية
ل - س	فهرست المحويات
ع - ق	فهرست الجداول
٢-١	المقدمة
الباب الأول الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
٦-٣	تمهيد
٣-	المبحث الأول: عناصر الدراسة الأساسية
٤-٣	أولاً: موضوع الدراسة
٥-٤	ثانياً: أهمية الدراسة
٦	ثالثاً: أهداف الدراسة
٢٠-٧	المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية
٩-٨	أولاً: الاستراتيجية

١٠	ثانيًا: الاستراتيجية الوطنية
١٢-١١	ثالثًا: الإصلاح
١٤-١٣	رابعًا: السياسة الجنائية
١٦-١٤	خامسًا: المؤسسة الإصلاحية
١٨-١٦	سادسًا: العقوبة
١٩-١٨	سابعًا: النزيل
٢٠-١٩	ثامنًا: الباحث الاجتماعي
الفصل الثاني: التفسير النظري لموضوع الدراسة ونماذج من الدراسات السابقة ومناقشتها	
٢١	تمهيد
٢٦ - ٢٢	المبحث الأول: التفسير النظري لموضوع الدراسة
٢٤-٢٢	أولاً: النظرية البنائية الوظيفية
٢٥-٢٤	ثانيًا: نظرية التفاعل الرمزي
٢٦-٢٥	ثالثًا: نظرية المعوقات الوظيفية
٣٤-٢٧	المبحث الثاني: نماذج من الدراسات السابقة
٣٠-٢٧	أولاً: نماذج من الدراسات العراقية
٣٢-٣٠	ثانيًا: نماذج من الدراسات العربية
٣٤-٣٢	ثالثًا: نماذج من الدراسات الأجنبية
٣٩-٣٤	رابعًا: مناقشة الدراسات السابقة
الفصل الثالث: تطور البنى التحتية، وأهم البرامج التأهيلية المقدمة للنزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية	
٤٠	تمهيد
٥٩-٤١	المبحث الأول: تطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات الإصلاحية في العراق
٤٤-٤١	أولاً: أساليب إدارة السجون الإصلاحية
٥٤-٤٤	ثانيًا: الاتجاهات المعاصرة لمعاملة السجناء داخل المؤسسة الإصلاحية

٥٩-٥٤	ثالثاً: الحفاظ على النظام داخل المؤسسة الإصلاحية
٨٤-٦٠	المبحث الثاني: النظام العلمي لتصنيف النزلاء في المؤسسات الإصلاحية أنواعها وبرامجها
٦١-٦٠	أولاً: أنواع نظام العلمي لتصنيف النزلاء في المؤسسات الإصلاحية
٨٤-٦٢	ثانياً: البرامج التأهيلية المقدمة للنزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية
الفصل الرابع: المشاكل والأسباب ابتعاد النزلاء في المؤسسات الإصلاحية ودور الأخصائي الاجتماعي	
٨٥	تمهيد
٩٥-٨٦	المبحث الأول: أهم المشاكل والأسباب ابتعاد نزلاء المؤسسات الإصلاحية عن الالتحاق بالبرامج التأهيلية
٨٨-٨٦	أولاً: مشكلات ذات العلاقة بالبرامج الإصلاحية (المؤسسات الإصلاحية)
٩٥-٨٨	ثانياً: مشكلات ذات العلاقة بالمجرم
٩٥	ثانياً: المشكلات ذات العلاقة بالمجتمع
١٠٥-٩٦	المبحث الثاني: دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية
١٠٢-٩٧	أولاً: أدوار الإخصائي الاجتماعي في المؤسسة الإصلاحية
١٠٥-١٠٢	ثانياً: مراحل أو مهام الأخصائي الاجتماعي في دائرة الإصلاح العراقية
الباب الثاني الجانب الميداني	
الفصل الخامس: الإطار المنهجي للدراسة	
١٠٦	تمهيد
١٠٨-١٠٧	أولاً: منهج الدراسة
١٠٩	ثانياً: نوع الدراسة
١١٥-١٠٩	ثالثاً: أدوات الدراسة
١١٧-١١٥	رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة
١١٨-١١٧	خامساً: فرضيات الدراسة

١١٩-١١٨	سادساً: مجالات الدراسة
١٢٠-١١٩	سابعاً: الوسائل الإحصائية
١٢١	ثامناً: تبويب البيانات الميدانية
١٢١	تاسعاً: صعوبات الدراسة
الفصل السادس: عرض وتحليل وتفسير البيانات	
١٢٢	تمهيد
١٣٣-١٢٣	المبحث الأول: عرض وتحليل البيانات الأولية الخاصة بالعينة
١٦٩-١٣٤	المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة
الفصل السابع: اختبار الفرضيات ومناقشتها ونائج، وتوصيات، ومقترحات الدراسة	
١٧٠	تمهيد
١٨١-١٧١	المبحث الأول: اختبار الفرضيات ومناقشتها
١٧٨-١٧١	أولاً: اختبار الفرضيات العلمية
١٨١-١٧٨	ثانياً: مناقشة نتائج الفرضيات العلمية
١٨٧-١٨٢	المبحث الثاني: نتائج الدراسة
١٨٢	أولاً: نتائج البيانات الأولية الخاصة بالعينة
١٨٦-١٨٣	ثانياً: نتائج البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة
١٨٧	ثالثاً: نتائج البيانات الخاصة بالباحث الاجتماعي
١٨٩-١٨٨	المبحث الثالث: التوصيات والمقترحات
١٨٩-١٨٨	أولاً: التوصيات
١٨٩	ثانياً: المقترحات
٢٠٥-١٩٠	المصادر والمراجع
٢١١-٢٠٦	الملاحق
A-C	المستخلص باللغة الإنكليزية

فهرست الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١١٢	يوضح احتساب مؤشر صدق استمارة الاستبيان	١.
١١٣	يوضح احتساب مؤشرة قياس ثبات استمارة الاستبيان	٢.
١٢٣	يوضح جنس المبحوثين	٣.
١٢٤	يوضح توزيع الفئات العمرية للمبحوثين	٤.
١٢٥	يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين	٥.
١٢٧	يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين	٦.
١٢٨	يوضح الحالة الوظيفية للمبحوثين	٧.
١٢٩	يوضح مدة خدمة المبحوثين	٨.
١٣٠	يوضح محل سكن المبحوثين	٩.
١٣١	يوضح نوع وطبيعة سكن المبحوثين	١٠.
١٣٢	يوضح الدخل الشهري للمبحوثين	١١.
١٣٤	يوضح نظرة المبحوثين لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية	١٢.
١٣٥	يوضح مساهمة جهاز المراقبة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة الإصلاحية	١٣.
١٣٦	يوضح مساهمة الدورات التدريبية للموظفين في عملية الإصلاح والتأهيل	١٤.
١٣٧	يوضح مساهمة إجراء التفتيش الدوري والمنظم في عملية الإصلاح والتأهيل	١٥.
١٣٨	يوضح وجود عقوبات متبعة بحق النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية	١٦.

١٣٩	يوضح نوع العقوبة الموجهة للنزلاء المؤسسة الإصلاحية	١٧.
١٤٠	يوضح مساهمة إجراء الفحص في إصلاح وتأهيل النزلاء قبل دخولهم لمؤسسة الإصلاحية	١٨.
١٤١	يوضح مساهمة الرعاية الصحية في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية	١٩.
١٤٢	يوضح إجابات المبحوثين فيما إذا كان المكان مؤهلاً للقيام بالبرامج الصحية	٢٠.
١٤٣	يوضح أسباب عدم أهلية المكان المؤسسة للقيام بالبرامج الصحية	٢١.
١٤٤	يوضح مساهمة المؤسسة الإصلاحية في إكمال النزلاء دراستهم التعليمية	٢٢.
١٤٥	يوضح مساهمة الملاكات التعليمية داخل المؤسسة الإصلاحية للقيام بالبرامج التعليمية	٢٣.
١٤٦	يوضح دور المكتبة في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية	٢٤.
١٤٧	يوضح استعمال النزلاء مصادر وكتب من مكتبة المؤسسة الإصلاحية	٢٥.
١٤٨	يوضح مساهمة المؤسسة الإصلاحية في تقديم برامج الوعظ والإرشاد الديني	٢٦.
١٤٩	يوضح إجابات المبحوثين حول مدى فاعلية البرامج الدينية في الحد من العودة إلى الجريمة	٢٧.
١٥٠	يوضح مساهمة البرامج الدينية في إدماج وجعل النزلاء مواطنين صالحين في المجتمع	٢٨.
١٥١	يوضح التأهيل المهني للنزلاء يعد أمراً ضرورياً	٢٩.

١٥٢	يوضح مساهمة البرامج المهنية في تعليم النزلاء حرفة معنية داخل المؤسسة الإصلاحية	٣٠.
١٥٣	يوضح مراعاة مراكز الإصلاح والتأهيل رغبات وميول النزلاء في اختيار المهنة التي يرغبون	٣١.
١٥٤	يوضح مطابقة صنوف العمل الموجودة داخل المؤسسة الإصلاحية مع صنوف الأعمال في المجتمع	٣٢.
١٥٥	يوضح عدم مساهمة المؤسسة الإصلاحية في دفع المنح المالية للنزلاء مقابل العمل المهني المناط به	٣٣.
١٥٥	يوضح مساهمة ورش تدريبية لممارسة العمل المهني في المؤسسة الإصلاحية في تحسين سلوكيات النزلاء	٣٤.
١٥٧	يوضح عمل المؤسسة الإصلاحية على توفير برامج ترفيهية لنزلاء من أجل استغلال أوقات الفراغ	٣٥.
١٥٨	يوضح البرامج الترفيهية والرياضية تعمل على تنمية المواهب والإبداعات داخل المؤسسة الإصلاحية	٣٦.
١٥٩	يوضح إجابات المبحوثين حول عدم فاعلية البرامج الترفيهية داخل المؤسسة الإصلاحية يؤدي إلى عودة النزلاء لارتكاب الفعل الإجرامي	٣٧.
١٦٠	يوضح برامج الرعاية اللاحقة تعد من أهم برامج التأهيل والإصلاح في استراتيجية المؤسسة الإصلاحية	٣٨.
١٦١	يوضح وجود رعاية لاحقة لمتابعة النزلاء بعد الإفراج عنهم	٣٩.
١٦٢	يوضح إجابات المبحوثين حول ما البرامج المناسبة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم	٤٠.
١٦٣	يوضح مساهمة المؤسسة الإصلاحية بتوفير مكان مناسب لمزاولة الباحث الاجتماعي عمله	٤١.

١٦٤	يوضح مساهمة الباحث الاجتماعي في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية	٤٢.
١٦٥	يوضح إجابات المبحوثين الذين أجابوا (بنعم) لوجود دور مهم للباحث الاجتماعي حول الأدوار التي يقوم بها	٤٣.
١٦٦	يوضح إجابات المبحوثين حول وجود الثقة المتبادلة بين الباحث الاجتماعي والنزيل في طرح المشكلات التي يعانون منها	٤٤.
١٦٧	يوضح طبيعة المعاملة بين الباحث الاجتماعي والنزيل داخل المؤسسة الإصلاحية	٤٥.
١٦٨	يوضح هل يتابع الباحث الاجتماعي حالة النزلاء الذين تم علاجهم وخروجهم من المؤسسة الإصلاحية؟	٤٦.
١٧١	يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة عمل المؤسسة الإصلاحية	٤٧.
١٧٢	يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية	٤٨.
١٧٣	يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل	٤٩.
١٧٥	يوضح العلاقة بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية	٥٠.
١٧٧	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ونظرتهم نحو المكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل	٥١.

المقدمة



المقدمة

لا شك بأن الأمن من أهم الحاجات الأساسية التي ينبغي توفرها للإنسان ليعيش حياة كريمة، بل ويعد وسيلة أساسية لا غنى عنها في كل المجتمعات الإنسانية، وذلك لأن أهمية الأمن تكمن في توفير الاستقرار للمجتمع والابتعاد عن الخوف والخطر، فالمجتمع حتى يبقى متين البنية مزدهر النمو مستقر الأوضاع وبعيداً عن كل الأخطار ينبغي أن تحقق له كل سبل الطمأنينة والرفاهية،

ومن التطورات السريعة والمتنوعة التي شهدتها المجتمعات الإنسانية في السنوات الأخيرة لا سيما على مستوى التطور في فلسفة التأهيل والإصلاح، فقد كانت هذه الفلسفة تقوم على مبدأ الفكر العقابي والحبس، بدلاً من الفكر التأهيلي والإصلاحي، لذلك أصبحت المؤسسات الإصلاحية في ظل هذه التطورات سواء في البنية الاستراتيجية أو أنظمتها مراكزاً للإصلاح والتأهيل وليست مكاناً للعقاب، ومن ثم استخدم مصطلح النزول بدلاً من السجن، كما أصبح لهذه المؤسسات دوراً في الإصلاح والتأهيل ضمن برامج شاملة يتلقى فيها النزول ما يعمل على منعه من العودة للجريمة. لذا تسعى المؤسسات الإصلاحية دائماً إلى إحداث تغييرات إيجابية في حياة النزلاء من خلال تنفيذ برامج إصلاحية وتأهيلية مختلفة تساعد النزلاء على الاندماج بالمجتمع بعد الإفراج عنهم ليصبحوا أفراداً صالحين وفاعلين لأنفسهم ولمجتمعهم. ومن خلال ما تقدم فإن هذه الدراسة تتكون من بابين هما: الباب الأول الدراسة النظرية التي تتكون من أربعة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري تضمن مبحثين: ضمّ المبحث الأول: عناصر الدراسة الأساسية وشمل (موضوع وأهمية وأهداف الدراسة)، وضمّ المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية وهو مقسم على ثمانية مفاهيم وهي (الاستراتيجية، والاستراتيجية الوطنية، والإصلاح، والسياسة الجنائية، والمؤسسة الإصلاحية، والعقوبة، النزول، الباحث الاجتماعي).

الفصل الثاني: يختص بالتفسير النظري لموضوع الدراسة، نماذج من الدراسات السابقة ومناقشتها يحتوي على مبحثين: المبحث الأول: التفسير النظري لموضوع الدراسة (النظرية البنائية الوظيفية، ونظرية التفاعل الرمزي، ونظرية المعوقات الوظيفية). والمبحث الثاني: نماذج من الدراسات السابقة ومناقشتها (عراقية، وعربية، وأجنبية، مناقشة الدراسات السابقة).

الفصل الثالث: يختص في تطور البنى التحتية، وأهم البرامج التأهيلية المقدمة للنزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية، و ضمّ مبحثين: المبحث الأول: تطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات الإصلاحية في العراق (أساليب إدارة السجون الإصلاحية، الاتجاهات المعاصرة لمعاملة النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية، الحفاظ على النظام داخل المؤسسة الإصلاحية)، المبحث الثاني: النظام العلمي لتصنيف النزلاء في المؤسسات الإصلاحية أنواعها وبرامجها (أنواع النظام العلمي لتصنيف النزلاء في المؤسسات الإصلاحية، البرامج التأهيلية المقدمة للنزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية).

الفصل الرابع: يختص في المشكلات وأسباب ابتعاد النزلاء في المؤسسات الإصلاحية عن الالتحاق بالبرامج الإصلاحية، ودور الباحث الاجتماعي ضمّ مبحثين: المبحث الأول: أهم المشكلات وأسباب ابتعاد نزلاء المؤسسات الإصلاحية عن الالتحاق بالبرامج التأهيلية (مشكلات ذات العلاقة بالبرامج الإصلاحية "المؤسسات الإصلاحية"، مشكلات ذات العلاقة بالمجرم، المشكلات ذات العلاقة بالمجتمع)، والمبحث الثاني: دور الباحث الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية.

أما الباب الثاني من الدراسة: هو الدراسة الميدانية التي تتكون من ثلاثة فصول هي: **الفصل الخامس:** الذي جاء بعنوان الإطار المنهجي للدراسة وشمل (منهج الدراسة، ونوع الدراسة، وأدوات الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وفرضيات الدراسة، ومجالات الدراسة، والوسائل الإحصائية، وتبويب البيانات الميدانية، وصعوبات الدراسة).

والفصل السادس: يختص بعرض وتحليل نتائج الدراسة يحتوي على مبحثين هما: المبحث الأول: عرض وتحليل البيانات الأولية الخاصة بالعينة، والمبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة).

والفصل السابع: يختص بمناقشة واختبار الفرضيات والتوصيات ومقترحات الدراسة، الذي يحتوي على ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول: مناقشة اختبار فرضيات الدراسة، المبحث الثاني: نتائج الدراسة، المبحث الثالث: توصيات ومقترحات الدراسة.

وفي نهاية المطاف انتهت الدراسة بجمع المصادر المستعملة في البابين الأول والثاني من الدراسة مع وضع الملاحق فيها.

الباب الأول

الجانِب النظري



الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول

عناصر الدراسة الأساسية

أولاً: موضوع الدراسة

ثانياً: أهمية الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

أولاً: الاستراتيجية

ثانياً: الاستراتيجية الوطنية

ثالثاً: الإصلاح

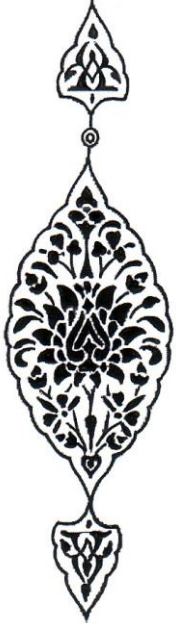
رابعاً: السياسة الجنائية

خامساً: المؤسسة الإصلاحية

سادساً: العقوبة

سابعاً: النزيل

ثامناً: الباحث الاجتماعي



تمهيد:

يعد تحديد الإطار العام للدراسة أمراً ضرورياً في مختلف الدراسات الإنسانية والاجتماعية، كونه بمثابة الطريق الذي يهدي الباحث للوصول إلى أهداف الدراسة ونتائجها، إذ يتطلب ذلك تحديد موضوع الدراسة المراد دراستها وصياغتها ضمن العنوان الرئيسي للدراسة، وفي هذا الفصل أيضاً يتم تحديد العناصر الأساسية للدراسة مثل موضوع الدراسة وأهميتها وأهدافها، وكذلك تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية الخاصة بها.

المبحث الأول

عناصر الدراسة الأساسية

أولاً: موضوع الدراسة Study subject:

إنّ مراكز إصلاح وتأهيل المجرمين لم تكن معروفة في الكثير من المجتمعات النامية والمتقدمة، لأن أنظمة وإدارة هذه المراكز كانت تعتمد فقط على فكرة معاقبة المجرمين الخارجين عن القانون. بالإضافة إلى سيادة فكرة التعذيب في معاملة النزلاء، فهذه المراكز كانت ترى المجرمين أشراراً وخطيرين ولا يمكن إصلاحهم إلا من خلال العقاب والتعذيب وفرض أقصى درجات العقوبة عليهم. حتى لا يصاب المجتمع بانحيار وتدمير أنظمتها الاجتماعية نتيجة لكثرة وزيادة عدد المخالفات أو المشكلات أو الأعمال الإجرامية التي يمارسوها في المجتمع.

وفي هذا الاتجاه دعا المختصون في مجال الجريمة والعلوم الاجتماعية الجنائية إلى تغيير سياسة إدارة المراكز الإصلاحية من سياسة عقابية إلى سياسة إصلاحية قائمة على الاهتمام بالمجرمين وإصلاحهم، بدلاً عن فرض عقوبات قانونية عليهم؛ إذ يرون أن بعض المؤسسات الإصلاحية تفتقر إلى إجراءات الإصلاح المتقدمة بسبب التطور التكنولوجي في جميع المجالات الاجتماعية والإصلاحية، بالإضافة إلى عدم توفير جميع الظروف اللازمة لإصلاح المجرمين، منها فقدان الأسرة والمجتمع لمراقبة المجرمين بعد إطلاق سراحهم. بالإضافة إلى عدم توفير المناخ الذي يمكن أن يساعد المجرمين على التكيف مع البيئة الاجتماعية. فضلاً عن غياب الرعاية اللاحقة

لهم بعد الأفراج عنهم أو ضعف العلاقة التعاونية بين المؤسسات الإصلاحية والأسرة في إصلاح وتأهيل المجرمين.

ومن خلال التقدم في مجال إصلاح المجرمين فقد تغيرت السياسة الجنائية لإصلاح السجناء في العراق لاسيما بعد أحداث (٢٠٠٣م) التي مرّ بها العراق، إذ شهدت مراكز الإصلاح الاهتمام الزائد في بيئة السجن، وتكيف النزلاء معها إيجابياً من شأنه أن يكون من المؤشرات الدالة عن مدى استيعاب المجتمع للفرد المنحرف، والسعي لإعادة تأهيلهم وتدريبهم واندماجهم في الوسط البيئي أو الاجتماعي باعتبارهم أفراد لهم دورهم ومكانتهم وشخصيتهم في المجتمع. وعليه لم يكن الهدف من إرسال النزلاء إلى السجن للقضاء عليهم أو الانتقام منهم وإنما إبعادهم عن المجتمع فترة يشعرون فيها بالندم ويعاد علاجهم وتأهيلهم بالتعاون مع المجتمع تعاوناً مثمرًا في بناءهم وتحسين سلوكهم الاجتماعي. باعتبار أن السجن يعد إحدى المؤسسات الاجتماعية المتخصصة في إعادة وتأهيل وإصلاح المجرمين الخارجين عن القانون المجتمعي.

ويدور موضوع الدراسة في التساؤلات التالية:

١. ما فاعلية السياسة الوقائية والإصلاحية من طرف مؤسسات الدولة لمواجهة ومكافحة الجريمة؟
٢. ما هي العوامل التي تقف وراء جرائم السجناء من وجهة نظر عينة الدراسة بصورة عامة؟
٣. ما هي أهم المعالجات المبتغاة تحقيقها من أجل إيجاد الحلول أو التخفيف من حدة المظاهر الإجرامية لدى سجناء المؤسسات الإصلاحية؟

ثانياً: أهمية الدراسة :importance of study

تنطلق أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعاً جوهرياً له صلة قوية بأمن واقع المجتمع في حاضره ومستقبله، ألا هو موضوع السلوك الإجرامي باعتماد التحليل النظري والميداني للواقع الإجرامي، فالمجرم أو السلوك الإجرامي باعتباره سلوكاً اجتماعياً قائماً على بواعث وأسباب وعوامل مستنداً في تفسيراته وتحليلاته إلى الأرقام الإحصائية التي توضح مسار حركة واتجاهات الاستراتيجية الوطنية نحو إصلاح المجرمين داخل المؤسسة الإصلاحية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لو نظرنا للأحداث التاريخية في مجتمعات نلاحظ أنها عندما تتعرض لمشكلة أو مشكلات معينة أنها توجه جهودها كافة من أجل التخلص من هذه المشكلات التي تعاني منها وتبحث عن

الوسائل المتاحة للحد منها، فمثلاً مشكلة زيادة جرائم وكثرة السجناء في الوقت الراهن كانت قضية مهمة وخطيرة جداً، الأمر الذي ينذر بخطر حقيقي يواجه المجتمع، ويجعل من الضروري قيام المجتمع بتحمل مسؤولياته تجاه الكيان الاجتماعي ووحدة وتماسك ذلك الكيان.

ولعل من أهمية الدراسة أيضاً يمكن لنا الإشارة إلى أن عملية تعديل أو تغيير سلوك المجرمين في المؤسسة الإصلاحية لا يحدث فجأة وإنما تسبقه مراحل وإجراءات لا بد من القيام بها؛ وذلك لتهيئة الظروف المناسبة من أجل إحداث التغيير المطلوب والمناسب في السلوك. ولعل من أولى المراحل في تغيير السلوك تتمثل في إدراك المعرفة أن سلوكاً ما بحاجة إلى تغيير أو تعديل. أما المراحل الأخرى فتتمثل في تحديد السلوك المنحرف، وكذلك تحديد الأنشطة والجهود الواجب بذلها من أجل التأثير على السلوك.

أن المفهوم الإصلاحي لبرنامج تغيير السلوك يهتم بشخصية الفرد النزول أو المجرم، من كل جوانبها؛ وذلك من أجل العمل على صياغتها وتغيير ما أحوج منها، ومن ثم إخراج ذلك الفرد إلى المجتمع وهو أكثر تأهيلاً للعيش في إطار النظام الاجتماعية، كما يجب ويرغب المجتمع، ومن الضرورة بمكان أن يقوم مسؤولو السجن بالتعرف على شخصية النزول، وكذلك معرفة كل الظروف التي عاشها وعانى منها قبل دخوله السجن، وكذلك محاولة استقصاء كل العوامل والظروف الحياتية التي قد يكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في إنحرافه. فمثلاً معرفة شيء عن أسرته، وعمله، وحياته الاجتماعية، وحالته الاقتصادية؛ وذلك لأن معرفة هذه المعطيات يمكن أن يشكل هدفاً أساسياً لكل ما قد يتخذ من خطوات وبرامج لتعديل أو تغيير سلوك الفرد نحو الإصلاح.

وفي هذا الإطار تظهر أهمية الدراسة أيضاً من كونها تزود القائمين على السياسة الجنائية بمعلومات مفيدة في عملية إصلاح نزلاء المؤسسات العقابية وتأهيلهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحديد أهمية الباحثين الاجتماعيين ودورهم في عملية إصلاح وعلاج المجرمين، وذلك من خلال ما يقدموه من برامج وخدمات إصلاحية هدفها تحقيق الأمن الاجتماعي للمجتمع والحفاظ على أفراده من خطر الجريمة والانحراف.

ثالثاً: أهداف الدراسة Objectives of the study

١. التعرف على أهم المراحل الأساسية للبرامج المقدمة للسجناء في مختلف المؤسسات الإصلاحية بمختلف أنواعها عقابية أو إصلاحية أو تأهيلية.
٢. معرفة أهم المعوقات التي تعوق سير العملية الإصلاحية في المؤسسات الإصلاحية.
٣. التعرف على شخصية المجرمين والدوافع والأسباب التي دفعت بهم إلى ارتكاب جرائم وممارسات سلوكية منحرفة.
٤. التعرف على الاتجاهات المعاصرة في معاملة السجناء داخل المؤسسة الإصلاحية والتأهيلية.
٥. التعرف على أهم أساليب إدارة السجون داخل المؤسسات الإصلاحية، ومدى تأثيرها في تعديل وتغيير سلوك المجرمين.
٦. العمل والإسهام في تعزيز فرص التغلب على المظاهر الانحرافية من خلال الوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات في ضوء نتائج الدراسة.
٧. التعرف على أهم الاستراتيجيات المتبعة لإصلاح النزلاء في المؤسسات الإصلاحية؟

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

تمهيد:

يعد تحديد المصطلحات العلمية (Scientific Concepts) أمراً ضرورياً في البحث العلمي، لأنه يجب على الباحث العمل والمثابرة في صياغة أسئلة ومشكلة البحث، فضلاً على تحديد أهم المفاهيم المستعملة، وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على القارئ إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها^(١). وعرفها (ماكلياند): بأنها تمثيل مختصر لمجموعة من الحقائق، وعليه فإن المفهوم في علم الاجتماع: عبارة عن رموز لقضية مميزة تعطي الأفكار معمة ثم تجريدها من الملاحظة العلمية للمجتمع، وتعبّر المصطلحات (Terminogy) عن التعابير والمفردات الخاصة بمجال معين من مجالات المعرفة^(٢). وبوجود هذه المفاهيم والمصطلحات يستطيع العلماء تحديد وتكوين نظرياتهم وفرضياتهم وقوانينهم الكونية والشمولية^(٣). ونظراً لتلك الأهمية سوف نستعرض بعض المفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

أولاً: الاستراتيجية

ثانياً: الاستراتيجية الوطنية

ثالثاً: الإصلاح

رابعاً: السياسة الجنائية

خامساً: المؤسسة الإصلاحية

سادساً: العقوبة

سابعاً: النزيل

ثامناً: الباحث الاجتماعي

(١) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٧٢.

(٢) عمار الطيب كشروود: معجم مصطلحات الإحصاء والمنهجية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط ١، دار النهضة العربية، لبنان، ٢٠٠٧، ص ٥٣١.

(٣) إحسان محمد الحسن: مناهج البحث العلمي، ط ٢١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٤١.

أولاً: الاستراتيجية:

المفهوم اللغوي للاستراتيجية:

الاستراتيجية المقابل العربي لكلمة (stratégie) في اللغة الفرنسية و (Strategy) في اللغة الإنكليزية، ويعتقد الباحثون أن أصل كلمة إستراتيجية يرجع إلى الكلمة اليونانية (Strategos) والتي تعني علم وفن قيادة الجيش وإدارة الحرب. يوضح هذا المفهوم أن استخدام الاستراتيجية يظهر بشكل أساس في مجال الحرب كدليل للقادة العسكريين والقوات العسكرية لإكمال مهمة النصر على العدو^(١).

وعُرفت الاستراتيجية اصطلاحاً:

هي أسلوب إداري تستخدمه المؤسسات لإدارة المهام واتخاذ القرار ويرتكز على رؤية واضحة وشاملة لتحقيق الأهداف. يوضح هذا المفهوم أن الاستراتيجية تُستخدم لتحديد وتقييم الأساليب المختلفة لتحقيق الأهداف والمهام الإدارية والتنظيمية بأفضل الأساليب والطرق الإدارية^(٢).

وهناك تعريف آخر للاستراتيجية: هي خطة إصلاحية شاملة تحاول تحقيق العدالة الاجتماعية بين المتغيرات البيئية والاجتماعية، ومن ثم المساهمة في تحقيق رؤيتها وطموحاتها المستقبلية تجاه الفرد والمجتمع^(٣).

وعرف قاموس أكسفورد الاستراتيجية: بأنها الخطة المستعملة لتعبئة وتحريك الآليات العسكرية لتحقيق النصر والأهداف المشروعة ضد العدو. هذا يعني أن مفهوم الاستراتيجية يُظهر

(١) عبد السلام أبو قحف: أساسيات الإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٥٣.

(٢) محمد عبد الغني حسن هلال: مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي (كيف تربط بين الحاضر والمستقبل)، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١١.

(٣) صالح بن سليمان الفائز: الاستراتيجيات القيادية في إدارة التغيير التنظيمي والتعامل مع مقاومته (دراسة ميدانية على قيادات قطاعات وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية)، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض، ٢٠٠٨، ص ١٠.

مبدئيًا فكرة استعمال الموارد المتاحة لتحقيق أهداف أو مهام لإدارة مهام وخطوات الحرب في موقف معين^(١).

وعرفها (مينتزبرج - Mintzberg): هو الهدف أو المسار الذي تختاره أي مؤسسة اجتماعية من بين مختلف الأساليب البديلة والمتاحة لها بناءً على توقعات المؤسسة وجميع الأشخاص الذين يتعاملون مع مصالحها أو يؤثرون فيها في ظل ظروف عدم اليقين والمخاطر^(٢).

وعرفها (أوسجود - Osgood): هي خطة شاملة تستغل الإمكانيات التي توفرها القوات المسلحة أو قطاع التعليم، بالإضافة إلى دعم السياسة الخارجية بشكل فعال من خلال أدوات ووسائل القوى الاقتصادية والدبلوماسية والنفسية بوسائل علنية وسرية^(٣).

وعرفها (أندريه - Andre): هي فن وتقنية يمكنها التحكم في كل صراع ومعضلة، بحيث يمكن استخدام التكنولوجيا بشكل أكثر فاعلية. يوضح هذا المفهوم أن استخدام الاستراتيجية ظهر بشكل أساسي لتخصيص واستخدام الوسائل العسكرية المختلفة لتحقيق أهداف سياسية^(٤).

(١) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن ٢١، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص(١٨-١٩).

(٢) نجوى بنت مفوز مفيز الفواز: التفكير الاستراتيجي (الأنماط- الممارسات- المعوقات) لدى مديرات مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة جدة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، السعودية، ٢٠٠٨، ص ٣٠.

(٣) سعد بن علي الشهراني: إدارة عمليات الأزمات الأمنية، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٥، ص ٣٠.

(٤) أحمد ضياء الدين محمد خليل: أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية، دار المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٢، ص ٢٠.

ثانياً: الاستراتيجية الوطنية

هي الطريقة التي تهدف إلى تعزيز القدرة على الاستجابة للحالات أو المشكلات أو المواقف من أجل الحفاظ على الحالة الآمنة. ودمج هذه القرارات لتتكيّف مع الوضع الفعلي وتحقيق الأهداف وفقاً لقوانين وقرارات وأسس مدرجة في خطة السياسة الجنائية^(١).

وكذلك عُرِفَتْ: بأنها إدارة مشتركة بين جميع أفراد المجتمع تعمل على حفاظ الأمن القومي والاجتماعي وضبطه لتحقيق الاستقرار والمساعدة في تعزيز الأمن الاجتماعي والحد من عمليات والانحرافات السلوكية المختلفة في المجتمع^(٢).

وتعرف أيضاً: بأنها مجموعة من الإجراءات الإدارية والوقائية والعقابية تتبناها الأجهزة الأمنية أو المؤسسات الإصلاحية وفقاً للأسس والقوانين التي صاغها مكتب الإصلاح لضمان الأمن الاجتماعي الداخلي والخارجي^(٣).

في حين يعرفها آخرون: بأنها سلسلة من القرارات والمهام التي يتخذها مدير مؤسسة إصلاحية لإصلاح المجرمين أو غير المجرمين وإتمام مهمة إصلاح السلوك الإجرامي^(٤).

وتعرف الاستراتيجية إجرائياً: هي مجموعة من الأساليب لتحويل أهداف السياسة الإجرامية إلى حقيقة ملموسة من خلال خطوات عملية وعلمية. وتمثل هذه الاستراتيجية جسراً بين السياسة والتخطيط الإجرامي؛ لأنها مصدر العناصر التي يُعتمد عليها في إدارة المؤسسة الإصلاحية.

(١) أحمد ضياء الدين محمد خليل: مصدر سابق، ص ٢١.

(٢) عبد الله بن إبراهيم عبد الله الفهيد: الوعي بالمسؤولية الأمنية لدى طلاب الجامعات السعودية (أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، السعودية، ٢٠١٢، ص ٣٨.

(٣) عماد حسين عبد الله: إدارة الأمن في المدن الكبرى، دار النشر مركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩١، ص (٢٧-٢٨).

(٤) محمد بن المدني بوساق: اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية، ط ١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٢، ص ٦٦.

ثالثاً: الإصلاح:

الإصلاح لغةً:

وردت عدة تعريفات للإصلاح في اللغة منها تعريف (ابن منظور): بأنه لفظ مشتق من الفعل صَلَحَ يَصْلُحُ وَيَصْلُحُ صَلَاحاً وَصُلُوحاً؛ الصَّلَاح: ضدُّ الفساد؛ وَأَصْلَحَ الشيءَ بعد فسادهِ^(١).

وقيل الإصلاح: هو سلوك طريق الهدى^(٢)، ويقول ابن فارس (صَلَحَ الشيءَ يَصْلُحُ صَلَاحاً) دلالة على خلاف الفساد^(٣). وإصلاح أمر من الأمور هو تحسينه تدريجياً للحصول على نتائج أفضل مثل الإصلاح الاجتماعي والسياسي وتقبله الثورة^(٤).

الإصلاح اصطلاحاً:

عُرف الإصلاح في قاموس العلوم الاجتماعية: بأنه تغيير اجتماعي يتضمن تحسينات تدريجية من أجل إعادة ترتيب الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية من جديد^(٥).

وعُرف الإصلاح أيضاً: بأنه المهنة والتخصص الذي يعمل على تغيير سلوكيات الأحداث الجانحين وتحسينها، وذلك باستخدام طرق مختلفة منها كالمدارس الإصلاحية، وهذا التغيير النوعي

(١) ابن منظور: لسان العرب، المجلد الحادي عشر، الجزء السابع، دار الكتب العلمية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٨٢.

(٢) منى حسن الدسوقي: الشيخ مصطفى الغلايني في مفهومه الإصلاحي (دراسة مقارنة بين الشيخ الأفغاني ومحمد عبدة)، ط ١، المكتبة العربية، مصر، ١٩٩٩، ص ٦٩.

(٣) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج ٢، دار الجليل، بيروت، (دوت تاريخ نشر)، ص ٣٠٣.

(٤) عبد الحميد بن باديس: مجالس التنكير من كلام الحكيم الخبير، ط ١، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية مصر، ، ١٩٨٢، ص ١٠٧.

(٥) إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٠٥.

في نمط الاستجابة للمؤثرات المحيطة بالفرد سواء كانت المؤثرات داخلية أم خارجية ينسجم مع متطلبات كل من القوانين السائدة في المجتمع وقواعد الآداب^(١).

وهناك تعريف آخر للإصلاح: بأنه ترسيخ وتعزيز قيم الخير الإنسانية وتنميتها من منظور ديني أو أخلاقي، فالإصلاح هو الهدف الأساسي لجميع مؤسسات الإصلاح في المجتمع بأسره وخاصة الأفراد^(٢).

الإصلاح في علم الإجرام: هو بديل لمصطلح "العقاب" الذي يشمل كافة المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية، وتدور هذه المفاهيم والتطبيقات العملية حول كيفية التعامل مع المجرمين أو كيفية تأهيلهم للعودة إلى المجتمع، وهذه محاولة جادة حسب الخطة، وهدفها تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية وتحقيق التوقعات من خلال تنظيم المؤسسات الإصلاحية (السجون) أو تشغيل هذه المؤسسات، حتى يتمكن السجناء من التكيف مع البيئة الاجتماعية المحيطة. لذلك فهذه حركة عالمية تهدف إلى القضاء على مصيبة السجناء، فمن ناحية يجب على المؤسسات إصلاح ومعالجة السجناء من أجل تأهيلهم لإعادة الاندماج في المجتمع^(٣).

ويعرف الإصلاح إجرائياً: هو مجموعة من الإجراءات تتبناها المؤسسة الإصلاحية هدفها تمكين المجرمين من تجربة عملية علاجية واسعة النطاق يتم التحكم فيها من خلال الإجراءات المختلفة التي يمرون بها من مرحلة إلى مرحلة أخرى وصولاً إلى مرحلة الإصلاح كهدف من هذه الإجراءات.

(١) عبد الناصر سليم حامد: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص ٥٧.

(٢) حسن محمد ربيع: مبادئ علم الأجرام والعقاب، أكاديمية نايف للدراسات الأمنية، الرياض، ١٩٩١، ص ١٦.

(٣) مازن بشير: مبادئ علم الإجرام، دار الكتب والوثائق بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢٥٧.

رابعاً: السياسة الجنائية:

تعرف السياسة الجنائية لغةً:

جاءت السياسة في معاجم اللغة الأصل هو في (السُّوسُ والسَّاسُ والسياسةُ: فعل السائس. يقال: هو يَسُوسُ الدوابَّ إذا قام عليها وراضها، والوالي يَسُوسُ رَعِيَّتَهُ، و(سَوَّسَ) سَوَّسَ فلانٌ لفلان أمراً فركبه كما يقول سَوَّلَ له وزيرٌ له، وقال غيره: سَوَّسَ له أمراً أي رَوَّضَهُ وَذَلَّلَهُ^(١). أما الجنائية تعني لفظ الجناية من جنى الذنب عليه جناية، والجناية الذنب والجرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة^(٢)، أي جنى فلان جناية اجترم، أي أذنب، وجنى على نفسه، وجنى على قومه وجنى الذنب على فلان جرّه إليه^(٣).

تعرف السياسة الجنائية اصطلاحاً:

يشير الباحثون في السياسة الجنائية أن مصطلح السياسة أستخدم لأول مرة من قبل الفقيه الألماني (فویرباخ - Feuerbach) حيث استخدم في كتابة عن القانون الجنائي الصادر عام (١٨٠٣م)، واطلق هذا المصطلح في حينه على مجموعة من الوسائل المستخدمة لمنع الجريمة والمعاقبة عليها^(٤).

وعُرفت السياسة الجنائية أيضاً: بأنها مجموعة الوسائل التي يمكن اتخاذها في مجتمع ما وفي زمن معين في سبيل مكافحة الإجرام^(٥). في حين عرفها آخرون: بأنها مجموعة من الأنظمة

(١) ابن منظور: لسان العرب، حرف السين، فصل الواو، دار الصادر، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٠٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٩٠.

(٣) إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات: المعجم الوسيط، ج ١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٤١.

(٤) محمد بن المدني بوساق: اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية، ط ١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٢، ص ١٦.

(٥) علي حسن فهمي: علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية، المجلة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعي، المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٢٠.

والإجراءات التي توضع من قبل الدولة أو السلطة لمواجهة الجرائم ومكافحتها والوقاية منها والحد منها وفرض الأمن والاستقرار في المجتمع^(١).

وعرفت السياسة الجنائية أيضاً: هي مجموعة المبادئ التي ترسم لمجتمع ما وفي مكان وزمان ما اتجاهاته الأساسية في مكافحة الجريمة والوقاية منها وعلاج السلوك الإجرامي^(٢).

وعرفت أيضاً: بأنها منهج علاجي ووقائي مشروع في وضع الأحكام التي يتكون منها القانون الجنائي سواء تعلقت بموضوع الجريمة أو إصلاح الجاني^(٣).

أما مصطلح السياسة الجنائية في المجال القانوني: هي تلك الإجراءات التي تبين المبادئ اللازمة السير عليها في تحديد ما يعتبر جريمة وفي اتخاذ التدابير المانعة والعقوبات المقررة لها^(٤).

خامساً: المؤسسة الإصلاحية

المؤسسة الإصلاحية لغة:

المؤسسة هي صيغة المؤنث لمفعول أسَّسَ، يؤسِّس، تأسيساً، فهو مؤسِّس، والمفعول مؤسَّس، أسَّس البناءَ وضع قاعدته، جعل له أساساً، وقيل أنها منشأة تؤسِّس لغرض معيَّن، أو لمنفعة عامَّة ولديها من الموارد ما تمارس فيه هذه المنفعة، كدار المسنِّين أو السِّجن ونحوهما "مؤسسة علمية، دستورية، خيرية أو مؤسسات الجامعة: ما يتبع لها من كليات، ومعاهد، ومكتبات، ومراكز بحوث"^(٥).

(١) أحمد بن عبد الرحمن بن علي الهدية: السياسة الجنائية لمكافحة تروج المخدرات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الأمنية والتدريب، الرياض، ٢٠٠٨، ص ٢٠.

(٢) عيود السراج: قانون العقوبات، القسم العام، ط ١، دمشق، ١٩٩٩، ص (٦٠-٦١).

(٣) محمود محمود مصطفى: شرح قانون العقوبات، القسم العام، ط ٢، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص (٨-٩).

(٤) أحمد فتحي سرور: أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربي، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٧.

(٥) نخبة من المؤلفين: مجمع اللغة العربية المعاصرة، مادة (الميم)،: مكتبة الشروق الدولية، مصر، ٢٠٠٤، ص ٩٢١.

المؤسسة الإصلاحية اصطلاحاً:

هي كل الأماكن التي خصصها المجتمع لرعاية وعلاج وإصلاح الأفراد الذين قاموا بأعمال إجرامية^(١).

أما مفهوم المؤسسة الإصلاحية في علم الاجتماع: هي مجموعة الأحكام والقوانين الثابتة في تحديد سلوك الأفراد الذين ارتكبوا جرائم ضد المجتمع، بهدف إعادة اندماجهم في الواقع الاجتماعي الجديد وتكوين علاقات اجتماعية جديدة في المجتمع^(٢).

أما في المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب تعرف المؤسسة الإصلاحية على أنها مكان شيد بالدرجة الأولى على التهذيب والإصلاح إلى جانب إعادة التأهيل والإعداد دون أن ينسى تماماً فكرة ردع الآخرين^(٣).

وعُرفت المؤسسة الإصلاحية أيضاً: هي المكان المخصص لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية وإعداد الأفراد المنحرفين للتكيف والاندماج في الحياة العامة داخل المجتمع^(٤).

وتعرف المؤسسة الإصلاحية من الناحية القانونية: بأنها مكان للحبس تُنفذ فيه العقوبة وفقاً لقانون العقوبات السالبة للحرية، والأوامر الصادرة عن الجهات القضائية والتشريعية، والتنفيذية^(٥).

(١) مبارك طالب: العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، ط١، المركز العربي للدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٠٠، ص ٢٤.

(٢) مشيل دينكن: معجم علم الاجتماع، ترجمة: أحسان محمد الحسن، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠، ص ١١٧٨.

(٣) محمد أبو زيد: المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦٠.

(٤) علي سعد عمران، وحيدر حسين علي، المؤسسة الإصلاحية في عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) "دراسة قانونية"، مجلة رسالة الحقوق، العدد (١)، جامعة كربلاء، كلية القانون، ٢٠١٠، ص ١٨٧.

(٥) مصطفى شريك: اجتماعية مؤسسات السجون بين اتجاه الدفاع الاجتماعي والشريعة الإسلامية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد (١٣-١٤)، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٢٩١.

وهناك تعريف آخر للمؤسسة الإصلاحية: هي مكان متخصص لتأهيل وإصلاح الأفراد الذين صدرت ضدهم أحكام قانونية لارتكابهم بعض الأفعال المخالفة للشرع، أو النظام العام في المجتمع، حيث تختلف في معاملتها للسجناء باختلاف أهدافها ووظائفها^(١).

أما مفهوم المؤسسة الإصلاحية في علم الجريمة والجنوح: على أنها مؤسسات تختص بدورين متفاعلين كالإصلاح والردع، بهدف إعادة وتأهيل المنحرفين الذين اقترفوا جرائم تهدد أمن المجتمع واستقراره، أو هي كافة المؤسسات التي تسهم بدور ما في عملية التنشئة الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي للأفراد جميعاً، وإعادة التأهيل الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية للمنحرفين الذين اقترفوا جرائم تهدد أمن المجتمع واستقراره^(٢).

وتعرف المؤسسات الإصلاحية إجرائياً: هي كل مؤسسة تختص في علاج وإصلاح وتأهيل المنحرفين الذي ارتكبوا جرائم ضد أنظمة المجتمع القانونية والتشريعية، أو هي مكان تحفظ أفراداً منحرفين ارتكبوا جرائم اتجاه الآخرين بهدف إصلاحهم وتأهيلهم إلى جانب تطبيق العقوبة بحقهم.

سادساً: العقوبة:

العقوبة لغة:

جاء المعنى اللغوي للعقوبة بمعنى الجزاء، قال ابن منظور في كتابه "لسان العرب": عَقِبَ كُلُّ شَيْءٍ، وَعَقْبُهُ، وَعَاقِبَتُهُ، وَعَاقِبُهُ، وَعُقْبَتُهُ، وَعُقْبَاهُ، وَعُقْبَانُهُ: آخِرُهُ. والجمعُ: الْعَوَاقِبُ وَالْعُقُوبُ. والعقاب والمعاقبة أن تجزي الرجل بما فعل سواء، وعاقبه بذنبه معاقبة وعقاباً: أخذه به وتعقبت الرجل إذا أخذته بذنب كان منه^(٣).

(١) مصطفى متولي، نموذج مقترح لبرامج تعليمية تربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية، بحث مقدم في الندوة العلمية (التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨، ص ١٦٦

(٢) أحمد فوزي الصادي: دور المؤسسات الإصلاحية في مكافحة الجريمة وأهمية التكامل مع الجهود الأخرى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٤، ص ٢١٤.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، ص ٨٣٣.

العقوبة إصطلاحاً:

تعرف العقوبة: بأنها جزاء يقرره القانون وتوقعه المحكمة على من تثبت مسئوليته عن الجريمة ويتناسب معها^(١).

وفي هذا الاتجاه ذكرت بعض المصادر العقاب على أنه جزاء يؤدي تقليل احتمال حدوث السلوك في المستقبل في المواقف المماثلة^(٢).

وعرفت العقوبة في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: هي التي تقررها الجماعة فيما يتعلق بسلوك أعضائها والتي تقع على المارقين لإلزامهم بالخضوع لقواعدها وقوانينها^(٣).

وكذلك عرفت العقوبة في علم الإجرام: بأنها الألم الذي ينبغي أن يتحملة الجاني عندما يخالف أمر القانون أو نهيه، وذلك لتقويم ما في سلوكه من اعوجاج، ولردع غيره عن الاقتداء به^(٤).

جاء تعريف العقوبة بالمعجم القانوني: أنها الجزاء الذي يقرره القانون للجريمة المنصوص عليها فيه مصلحة للمجتمع الذي أصابه ضررها ويوقعها القاضي على مرتكبها^(٥).

وقد ورد مفهوم العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي: بأنها الجزاء المقرر والموضوع لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع^(٦).

(١) محمود محمود مصطفى: شرح قانون العقوبات، مصدر سابق، ص ٥٦٣.

(٢) جمال الخطيب، تعديل السلوك الإنساني، ط ٣، مكتبة الفلاح، الإمارات العربية، ١٩٩٥، ص ١٧٨.

(٣) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣٩٥.

(٤) عدنان الدوري: أصول علم الإجرام، علم العقاب ومعاقبة المذنبين، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ٢٠٠٦، ص ١٦.

(٥) نشأت أكرم إبراهيم: القواعد العامة في قانون العقوبات، دار الفتیان، بغداد، ١٩٩٨، ص ٢٩٨.

(٦) عودة محمد: التشريع الجنائي مقارناً بالقانون الوضعي، ج ١، مكتبة التراث، القاهرة، (دون تاريخ نشر)، ص ٦٠٩.

فالعقوبة في التشريع الديني تتطبق على ثلاث أنواع مختلفة من الجرائم التي لها المساس بحياة الأفراد والمجتمع وهذه الأنواع هي^(١):

١. **جرائم الحدود:** وهي عقوبات حددتها الكتب الدينية والسنة، وهذه الجرائم إذا ثبتت وتوافرت أركان الجريمة فيها فإن القاضي أو المحكمة لا يملك أي قرار للعفو عن الجاني والمجني عليه، وجرائم الحدود سبع هي (الزنا، والقذف، وشرب الخمر، والسرقه، والحراة، والبغي، والردة).
٢. **جرائم القصاص:** وتشمل كل جرائم الاعتداء على الأفراد بالقتل أو الجرح سواء بطريق العمل أو الخطأ، وجرائم العمد فيها القصاص أما جرائم غير العمد فيها الدية.
٣. **جرائم التعزيز:** وهي كل الجرائم التي لا تدخل ضمن الحدود والقصاص والدية، وهنا توسع الشريعة من سلطة القاضي، حيث لم تحدد عقوبات التعزيز وللقاضي أن يختار العقوبة المناسبة والملائمة لطبيعة السلوك الإجرامي، وشخصية الجاني، وظروف ارتكاب الجريمة، وما يحقق مصلحة المجتمع وما يحقق إصلاح شأن المجرم ومنعه من العود للإجرام.

سابعاً: النزيل

النزيل (السجين) لغة

جاء في لسان العربي معنى السجين من: سجين أو سَجِينٌ: مَسْجُونٌ، والجمع سُجَنَاءٌ وَسَجْنَى، ورجل سَجِينٌ في قوم سَجْنَى^(٢).

النزيل اصطلاحاً:

عرف النزيل: هو الفرد الذي سلبت أو منعت حريته بقصد تعويقه ومنعه من التصرف بنفسه، أو هو كل شخص صدر بحقه حكم نافذ يقضي بحبسه^(٣).

(١) عبد العزيز بن صقر الغامدي: النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، جامعة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، السعودية، ١٩٩٩، ص(١٩١-١٩٢).

(٢) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، ص١٩١٣.

(٣) مصطفى شريك: نظام السجون في الجزائر (نظرة على عملية التأهيل كما خبرها السجناء: دراسة ميدانية على بعض خرجي السجون)، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باجي مختار - عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، ٢٠١١، ص٢٥.

وعرف النزيل في علم الاجتماع: هو شخص خرج عن قواعد القانون الجنائي مع سبق الإصرار^(١).

عرف (بيرجس) النزيل: هو الفرد الذي يعد نفسه خارجاً أو مجرمًا انتهك القانون الجنائي أو يعده المجتمع مجرمًا كذلك^(٢). وكذلك عرف النزيل في علم الإجرام: هو كل فرد أسند إليه ارتكاب السلوك الإجرامي بشكل حدي سواء أدانته القضاء نهائياً أو لم يدنه بعد، وسواء أقبض عليه أم عجزت الأجهزة الأمنية من الوصول إليها وسواء عرفت حقيقة أمره أو ظل سره غير مجهولاً^(٣).

ويعرف النزيل إجرائياً: هو كائن إنساني اجتماعي أوعد في مؤسسات إصلاحية بناءً على أحكام قانونية صدرت بحقه نظراً لما اقترف من مخالفات للأنظمة والقوانين السائدة في المجتمع.

ثامناً: الباحث الاجتماعي:

الباحث الاجتماعي لغةً:

باحث: مفرد، وباحثون وبحث، جمع لاسم فاعل من بحث، وبحث عن، وبحث في، وكان كالباحث عن ظله: مثل يضرب لمن يُهدر وقته سدى في البحث عن أمرٍ مستحيل، أو في غير موضعه، والباحث، صيغة مبالغة من بحث، وبحث عن، وبحث في: كثير الدرس والاستقصاء^(٤).

الباحث الاجتماعي اصطلاحاً:

هو الممارس المهني المؤهل علمياً في المعاهد والمدارس المتخصصة لتعليم الباحثين الاجتماعيين الذين يمكن أن نطلق عليهم المختصين الاجتماعيين تمييزاً لهم عن غيرهم من العاملين

(١) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ٩٥.

(٢) السيد رمضان: الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، تقديم د. ساميه محمد فهمي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥، ص ٢٧.

(٣) ياسين بلاح: التصلب وأسلوب الاندفاع التروي المعرفيان وعلاقتهما بالسلوك الإجرامي (دراسة مقارنة لدى عينة من المجرمين وغير المجرمين)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٦٧.

(٤) أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصر، المجلد (١)، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٦١.

في ميادين الرعاية الاجتماعية^(١). ويعرف الباحث الاجتماعي أيضاً: هو ذلك الشخص الحاصل على دراسات اجتماعية معترف بها، وعلى تجارب عملية وعلمية، ويكرس كل أو بعض وقته للعمل في مهنة الخدمة الاجتماعية في هيئات وميادين منظمة لهذه المهنة^(٢).

وهناك تعريف آخر للباحث الاجتماعي: هو الشخص الذي يدرس التخصص في المجال النفسي والاجتماعي والذي يستخدم الأسس والتقنيات والطرق والإجراءات السيكولوجية في ميادين تطبيقه ويتعاون مع غيره من الباحثين في الفريق النفسي والاجتماعي^(٣).

ويعرف الباحث الاجتماعي أيضاً: هو الشخص الذي يحمل مؤهلاً عالياً في علم النفس أو الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ويمارس عملاً نفسياً في المؤسسات العقابية والإصلاحية، أو في العيادات النفسية الخاصة أو العامة، أو في المدارس، والجامعات، وما شابهها من مؤسسات إجتماعية^(٤).

ويعرف الباحث الاجتماعي إجرائياً:

هو الشخص الذي أمتحن ومارس مهنة الإرشاد والتوجيه الاجتماعي والنفسي بتخصص وحاصل على مؤهل علمي عالي فيها وأعد لها وتدرّب عليها، بهدف إعادة وتأهيل المجرمين الذين اقترفوا جرائم تهدد الواقع الأمني للمجتمع واستقراره.

(١) محمد حميد علوان: الدور التنموي للأخصائي الاجتماعي في رعاية الأطفال المعرضين للخطر (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد (١٧)، العدد (٦٤)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الخدمة الاجتماعية، ٢٠٢٠، ص ٦١٥.

(٢) أحمد زكي بدوي: أصول الخدمة الاجتماعية، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص ٥٩.

(٣) آمال بوروبة: مدى مساهمة الباحث النفسي العيادي الممارس بالمؤسسة العقابية في إدارة الضغط النفسي لدى المساجين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية، والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية والنفسية، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٢١٥.

(٤) محمد إبراهيم عبد الرحمن فضل: دراسة استطلاعية لآراء الباحثين النفسيين السعوديين في مستشفيات وعيادات الصحة النفسية الحكومية تجاه أخلاقيات المهنة التي يمارسها، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم علم النفس، الرياض، ١٩٩٧، ص ٦.

الفصل الثاني

التفسير النظري لموضوع الدراسة ونماذج من الدراسات السابقة ومناقشتها المبحث الأول

التفسير النظري لموضوع الدراسة

أولاً: النظرية البنائية الوظيفية

ثانياً: نظرية التفاعل الرمزي

ثالثاً: نظرية المعوقات الوظيفية

المبحث الثاني

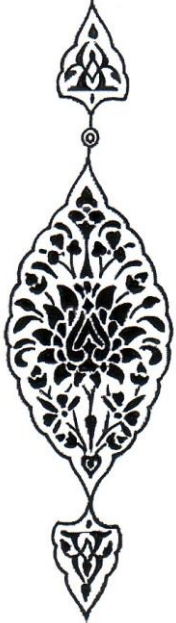
نماذج من الدراسات السابقة

أولاً: نماذج من الدراسات العراقية

ثانياً: نماذج من الدراسات العربية

ثالثاً: نماذج من الدراسات الأجنبية

رابعاً: مناقشة الدراسات السابقة



تمهيد:

تعد الأطر النظرية محوراً مهماً للدراسات الاجتماعية، حيث إنّ الاتجاهات النظرية تعد خلاصة ما قام به الباحث في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية، ومعرفة آثارها الاجتماعية في شكل أطر عامة من أجل تفسير مدى تأثير هذه الظاهرة على الواقع الاجتماعي للمجتمع، فالاتجاهات النظرية تعدّ تراثاً ومصدراً هاماً و غنياً بما تحتويه من دراسات اجتماعية ونفسية تتعلق بموضوع الدراسة الحالية، وهذا ما قد يساعد في تجنب التكرار في النتائج والتوصيات التي توصل إليها، كما تساعد النظريات على تقديم الفرضيات في الأسباب المحتملة للظاهرة الإجرامية والبحث عن الأسباب التي يعاني منها المجتمع. كما وتعد الدراسات السابقة من الفصول المهمة التي تتناول موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ أن الدراسة الحالية تبدأ من حيث انتهت الدراسات السابقة، وأنّ الدراسة الحالية تكمل الدراسات السابقة أو تضيف عليها أفكاراً ومعلومات جديدة يصل إليها الباحث من خلال دراسته الحالية، كما أنّ الهدف الأساس من عرض هذه الدراسات هو التعرف على المناهج والأدوات والوسائل الإحصائية وحجم العينة التي استخدموها في دراساتهم، فضلاً عن أن الدراسات السابقة تمكن من اشتقاق الفرضيات والأفكار التي يمكن اختبارها والتأكد من صدقها أو عدمه. وهذا الفصل يتضمن مبحثين هما:

المبحث الأول: التفسير النظري لموضوع الدراسة وفيه:

أولاً: النظرية البنائية الوظيفية

ثانياً: نظرية التفاعل الرمزي

ثالثاً: نظرية المعوقات الوظيفية

المبحث الثاني: نماذج من الدراسات وفيه:

أولاً: نماذج من الدراسات العراقية

ثانياً: نماذج من الدراسات العربية

ثالثاً: نماذج من الدراسات الأجنبية

رابعاً: مناقشة الدراسات السابقة

المبحث الأول

التفسير النظري لموضوع الدراسة

لقد اختلفت الآراء وتعدد المدارس بشأن تبيان وتحديد مهام المؤسسات الإصلاحية، حيث نجد منهم من يقول إنها تهدف إلى الإصلاح والتهذيب، وفريق آخر يرى أنها مؤسسة إدارية هدفها تحديد سلوك المنحرفين الذين اقترفوا جرائم ضد المجتمع واستقرار، والعمل على إعادة تأهيلهم لأجل الاندماج مع المجتمع من جديد وتكوين علاقات اجتماعية وثقافية جديدة، وفريق آخر يذهب في اتجاه آخر، حيث يقول أنها مؤسسة عقابية وليست إصلاحية هدفها تحديد العقوبة للذين يخالفون أنظمة وقوانين النظام الاجتماعي، ومن خلال هذه الآراء والتفسيرات حاولنا في هذا المبحث تحديد أهم النظريات التي فسرت المؤسسات الإصلاحية وهي كالآتي:

أولاً: النظرية البنائية الوظيفية

يرى أصحاب هذه النظرية أن المجتمع يتكون من أجزاء تعمل بصورة تكاملية لضمان بقائه ودوامه. من أشهر رواد هذه النظرية هو (تالكوت بارسونز Talcott Parsons) الذي يؤكد أن جميع الأنساق الاجتماعية سواء على المستوى العام المتمثل في المجتمعات أو على المستوى المحدود كالمؤسسات يجب أن تتحقق فيها أربعة متطلبات أساسية، وهذه المتطلبات لا بد من توافرها حتى يستطيع النسق الاجتماعي الاستمرار والنمو وهذه المتطلبات^(١):

١. **التكيف:** يعني تكامل النسق الاجتماعي وتكييفه مع البيئة المحيطة به. وفي ضوء ذلك تحاول المؤسسات الإصلاحية الحصول على الموارد المادية والمعنوية للقيام بدورها في المحافظة على تكيف المجتمع واستقراره، من خلال تأهيل النزلاء لكي يعودوا أفراداً نافعين لأنفسهم ولمجتمعهم.

٢. **تحقيق الهدف:** فجميع الأنساق الاجتماعية بما فيها المؤسسات الإصلاحية بحاجة إلى سبب للبقاء أو الوجود، وهذا يعني وجود أهداف فردية وجمعية يتعين بلوغها مع إيجاد الوسائل

(١) مناحي بن خنثل ابن شري: تقييم البرامج التأهيلية من وجهة نظر نزلاء سجن الملز (دراسة ميدانية)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد (٣٣)، العدد (٧٢)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٨، ص ٤١.

الملائمة لتحقيقها. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الهدف يعبر عن غاية أو وسيلة لأي نسق اجتماعي فإن مطلب تحقيق الهدف يتضمن الاختيار بين عدة أهداف مختلفة، ومن ثم وضع أولويات لتلك الأهداف.

٣. **التكامل:** يشير إلى وجود علاقة معينة من التضامن بين الأعضاء المشاركين داخل النسق الاجتماعي، ومسألة التكامل تعود إلى الحاجة لضمان أن يستمر نمو ذلك التواصل الذي ينتج عنه التضامن والرغبة في التعاون، وهذه الروابط يجب ألا تكون مشروطة بفائدة يتم الحصول عليها أو أسهام لصالح الأهداف الفردية، وهو هنا يتمثل في أداء جميع العاملين داخل المؤسسات الإصلاحية لأدوارهم لإحداث عملية التوازن المطلوبة داخل نسق المؤسسة من خلال العمل لصالح المؤسسة، والابتعاد عن المصلحة الذاتية والأهداف الشخصية^(١).

٤. **الكامات:** تعني مرور الأنساق الاجتماعية بفترة زمنية يتوقف فيها أفراد النسق مؤقتاً عن التفاعل، وأثناء تلك الفترة يلتزم الأعضاء بقيم ومعايير النسق، ويعود الأعضاء في الوقت المناسب إلى ممارسة أدوارهم والدخول مرة أخرى في عملية التفاعل، ويمكن فهم بناء التنظيم داخل المؤسسات الإصلاحية المتمثلة في السجون من خلال القول أن المؤسسات الإصلاحية هي موجهة أساساً نحو متطلب الكمون بالمحافظة على الأنماط القيمية والمعارية عن طريق إعادة تأهيل النزلاء قيمياً ومعيارياً، وكذلك هي موجهة نحو معالجة السلوك الإجرامي وبعث التواصل العاطفي الإيجابي الذي ينتج عنه الرغبة في التعاون بما يحقق التضامن ومن ثم التكامل^(٢).

فالمؤسسة الإصلاحية من وجهة نظر (أريكسون Ericsson) بحاجة إلى وسائل لإصلاح المنحرفين لكي لا ينظر إليهم باقي أفراد المجتمع على أنهم مجرمون فتنشط محاولة ضبطهم وتوقيع العقاب عليهم، فالمجرم أو النزير هنا يقوم بوظيفية ويتحدد هدف الوظيفية من خلال الكشف عن كيفية إسهم أجزاء النسق وتحقيق التوازن والاستقرار والنمو لبناء النسق ككل أو الإضرار بهذا التوازن، حيث أن هذا العالم تبنى اتجاه هام يحاول من خلاله الكشف عن دور الوظيفة و وسائل

(١) مناحي بن خنثل ابن شري: مصدر سابق ، ص ٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢.

الاتصال والزيارات النزلاء في تحقيق تماسك المجتمع واستقراره، وقد يحاول أيضاً الكشف عن الجوانب السلبية للممارسات الفاسدة بالنسبة لبناء المجتمع^(١).

ثانياً: نظرية التفاعل الرمزي:

ظهرت هذه النظرية في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين على يد العالم (جورج هيربرت ميد George Herbert Mead)، حيث ترى هذه النظرية أن الحياة الاجتماعية حيلة تفاعلات بين البشر بعضهم مع بعض أو بينهم وبين المؤسسات الاجتماعية في المجتمع، حيث أنها تنظر لأدوار البشر من خلا المعاني والرموز التي قد تكون إيجابية أو سلبية، ويمكن توظيف هذه النظرية على أساس تصور النزلاء عن البرامج الإصلاحية التي يمارسوها داخل المؤسسات الإصلاحية ورأي القائمين على هذه المؤسسات لأهمية تلك البرامج ومدى فاعليتها في إعادة وتأهيل المجرمين، فهي تمثل رموزاً ثقافية إيجابية تحل محل الاتجاهات السلبية التي تعلمها النزلاء في بيئتهم الخارجية قبل دخولهم المؤسسة العقابية، وعلى هذا المنوال يرى (ميد) أن الذات تتكون لدى الفرد من خلال التفاعل مع الجماعات ومن خلالها يبين الفرد مواقف واتجاهاته نحو الكثير من القضايا، وقد بين (ميد) مراحل تكوين الذات في ثلاث مراحل وهي على النحو الآتي^(٢):

١. مرحلة اللعب: تمتاز بالاعتماد الكبير على الخيال المطلق.
٢. مرحلة الإلمام بقواعد اللعبة: تمتاز هذه المرحلة بأنها أكثر تنظيمًا.
٣. مرحلة المعلم الآخر: هو تنظيم لاتجاهات المشاركين في عملية التفاعل.

لذلك يمكن لنا القول أن هذه النظرية تكشف أن المؤسسات الإصلاحية في ظل مواقف تفاعلية مختلفة تكشف عن شخصية النزلاء أو العاملين في المؤسسات الإصلاحية باعتبارهم أفراد يتفاعلون مع خطط الإصلاح داخل المؤسسات الإصلاحية وما تتضمنه هذه التفاعلات من اتجاهات إيجابية أو سلبية يمكن من خلالها فهم

(١) علي عبد الرزاق حسن: عليم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص(٣٤٦-٣٤٧).

(٢) مناحي بن خنثل ابن شري: تقييم البرامج التأهيلية من وجهة نظر نزلاء سجن الملز (دراسة ميدانية)، مصدر سابق، ص(٤٣-٤٤).

مدى تقبل النزلاء للبرامج الإصلاحية داخل فيها ومدى نجاحها في تعديل سلوكيات المجرمين وتغيير اتجاهاتهم كرموز مهمة في عملية إعادة إصلاحهم اجتماعياً وثقافياً مع واقعهم الاجتماعي الجديد.

ثالثاً: نظرية المعوقات الوظيفية:

يرى روبرت ميرتون إن المعوقات الوظيفية تحول دون أداء التنظيم على النحو المطلوب منه، وعلى هذا فقد درس مختلف المؤسسات الاجتماعية ومنها المؤسسات الإصلاحية كنموذج للمعوقات الوظيفية التي تعنى بتقصير في أداء وظيفتها على وجه الكمال من أجل إشباع الحاجات الفردية والاجتماعية، ومن ثم أهتم ميرتون بدراسة البنية الوظيفية لهذه المؤسسات، وقدمها على أنها تحمل في داخلها خللاً وظيفياً في ممارسة عملية الإصلاح بالشكل الصحيح، وفي هذا الجانب حاول ميرتون أن يبين لنا أهم المعوقات التي تعاني منها معظم المؤسسات الإصلاحية في أداء عملها الوظيفي بشكل جديد وممتاز وهذه المعوقات هي^(١):

١. معوقات إدارية: متمثلة في تفويض السلطة والمشاركة في اتخاذ القرار.

٢. معوقات ظروف فيزيقية: متمثلة في الضوضاء، والنظافة، والمخلفات الطبية.

٣. معوقات مادية: متمثلة في توفير الأجهزة والأجر، والمعدات.

٤. معوقات اجتماعية: متمثلة في خدمات اجتماعية وتأمين اجتماعي للموارد البشرية.

وفي ضوء هذا الاتجاه أن تفسير ميرتون للمعوقات الوظيفية يستند على فكرتين الأولى: أن الأداء الوظيفي للمؤسسة الإصلاحية يمكن من تحقيق الهدف الرئيسي في تطبيق العقوبة والإصلاح. بينما الفكرة الثانية عند ميرتون تتمثل في أن المؤسسة ليست بالضرورة أن تكون وظيفية أو غير وظيفية بصورة عامة^(٢)، ولكن بدلاً من ذلك قد تكون وظيفية بالنسبة لبعض المجرمين وغير وظيفية بالنسبة للآخرين، وهذا يمثل خروجاً صريحاً عن مسار الوظيفية التي تؤكد قبول الوضع

(١) عباد أحمد، معامير سامي: المعوقات الوظيفية وعلاقتها بأداء العاملين لدى عمال قطاع الصحة (دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية العمامرة سعد بالدبيلة ولاية الوادي)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٦.

(٢) عبد الكريم الحوراني: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ط ١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص ١٠٠.

القائم في المؤسسة الإصلاحية. و لتقيم هذه النظرية استحدث ميرتون ثلاثة مفاهيم أو أدوات تحليلية هي^(١):

١. **الوظائف الظاهرة:** هي تلك الوظائف التي يلاحظها النزلاء والتي تهدف إلى تحقيق أهداف محدودة ومعينة من أجل الحفاظ على نسق الأداء الوظيفي للمؤسسات العقابية والإصلاحية، أو هي تلك الوظائف الموضوعية والعامة التي تساهم بصورة إرادية في تحقيق هدف الاندماج مع واقع وبيئة المؤسسة الإصلاحية.

٢. **الوظائف الكامنة:** هي تلك الوظائف التي لا يمكن ملاحظتها بصورة ظاهرة لدى النزلاء، ولكنها يمكن أن تعمل على تطبيق كافة القوانين الإصلاحية اتجاه النزلاء الذي قاموا بأعمال إجرامية ضد البناء الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية، وأيضاً العمل على تحقيق هدف إعادة تأهيل وتدريب النزلاء على المهن لأجل التكيف مع البيئة الاجتماعية للمؤسسة الإصلاحية من جهة، والبيئة الاجتماعية للواقع الاجتماعي من جهة أخرى

٣. **البدائل الوظيفية:** ذهب إلى أن المجتمع يعد قادراً على العمل بحكم شكل التنظيم والإصلاح والتأهيل الذي يتخذه من جهة، وشكل تنظيم الإصلاح والتأهيل التي تعمل عليه المؤسسات الإصلاحية من جهة أخرى.

ولقد أوضح ميرتون بعد ذلك أن هذه الوظائف الثلاثة تساهم في إمكانية التنبؤ بسلوك النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية، وإذا ما تحقق هذا التنبؤ أصبح هذا السلوك ثابتاً جامداً، ولم يكتف ميرتون بالإشارة إلى جمود السلوك، ولكن رتب عليه أيضاً ثلاث نتائج: الأولى أنه يحقق المتطلبات الوظيفية التي يفرضها ثبات السلوك، والثانية: أنه يزيد من القدرة على الدفاع عن أفعال الفرد وتصرفاته، والثالثة والأخيرة: أنه يزيد من صعوبة التعامل مع مسؤولين المؤسسة الإصلاحية مما يؤدي إلى عدم تحقيق رضاهم اتجاه المعاملة التي يبدونها اتجاههم^(٢).

(١) السيد الحسيني: النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٨٠.

(٢) المصدر نفسه: ص ٨٢.

المبحث الثاني

نماذج من الدراسات السابقة

أولاً: نماذج من الدراسات العراقية

الدراسة الأولى/ دراسة عقيل عبد جالي الحميداوي الموسومة (مراقبة السلوك ودورها في إصلاح الأحداث الجانحين، دراسة اجتماعية تحليلية، بغداد)، ٢٠٠٤م^(١).

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدداً من الأهداف أبرزها:

١. التعرف على مفهوم ومعنى مراقبة السلوك.
 ٢. التعرف على نشأة وتطور مراقبة السلوك والأسس الموضوعية والقانونية التي قامت عليها.
 ٣. التعرف على التطور التاريخي والفكري لمفهوم الإصلاح والعلاج في مجال رعاية الأحداث.
 ٤. التعرف على واقع الأحداث في التشريع القانوني والإجراءات المتبعة بحقهم.
 ٥. التعرف على وضع الأحداث في التشريع القانوني العراقي بشكل عام وقانونية رعاية الأحداث العراقي رقم (٧٦ لسنة ١٩٨٣) بشكل خاص.
 ٦. التعرف على دور الباحث الاجتماعي في هذه الأدوار وما يقدمه من خدمات للأحداث الجانحين.
- منهج وأدوات الدراسة:** استخدم الباحث في دراسته المنهج المقارن والمنهج التاريخي. أما الأدوات التي أعتمدها هيه أسلوب الملاحظة البسيطة وطريقة المقابلة الميدانية التي من خلال الزيارات إلى محاكم الأحداث في بغداد والزيارات الميدانية إلى مؤسسات ومدارس تأهيل الأحداث الثلاثة (مدرسة تأهيل الصبيان، مدرسة تأهيل الفتيان، مدرسة الشباب البالغين)، فضلاً على دار الملاحظة ومديرية إصلاح الأحداث في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

(١) عقيل عبد جالي الحميداوي: مراقبة السلوك ودورها في إصلاح الأحداث (دراسة اجتماعية ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٤.

نتائج الدراسة:

١. أنّ السياسة الجنائية الحديثة كانت محصلة تلك التجارب والأفكار وكان من إيجابياتها تبدل وتغير التشريعات القانونية بما يخدم تلك الأفكار، لتدخل مبادئ جديدة على القانون وإجراءاته وتدابيره والتي تعددت وتتنوع بما يخدم أهداف الإصلاح، وتبني سياسة اتخاذ نوع الأجراء بناء على شخصية المذنب وظروفه النفسية والبيئية والاجتماعية.
٢. يعد جنوح الأحداث من المشكلات الاجتماعية التي عانى منها المجتمع قديماً وحديثاً والتي تحاول بكل الوسائل مكافحتها، وتعود أصول تلك المحاولات إلى العصور القديمة كالتشريع الصيني واليوناني والبابلي الذين أهتموا بالأحداث الجانحين كونهم لا يستحقون المعاملة التي يلقاها الكبار لصغر سنهم وضعف تمييزهم.
٣. أنّ لشرطة الأحداث دوراً مهماً وضرورياً في مكافحة الانحراف والجنوح فهي تقوم بمهام وقائية من خلال رصد الأماكن التي يتواجد فيها الأحداث ووجود قاضي مخصص لقضاء الأحداث يقدم إلى العملية الإصلاحية دوراً كبيراً.
٤. يعد العراق من أوائل الدول العربية التي وضعت قانوناً خاصاً بالأحداث الجانحين، وذلك عندما صدر قانون الأحداث عام (١٩٥٥)، وأنشاء مؤسسات الإصلاح وإدخال التدابير الحديثة كتدبير مراقبة السلوك وأصبح للأحداث الجانحين في الوقت الراهن قوانين خاصة بهم وتشريعات تتلائم مع هذه الشريحة وأصبح التفريد القضائي سمة بارزة في علاج الأحداث الجانحين.
٥. تعتبر التدابير السالبة للحرية من أخطر التدابير وآخرها، لما لتلك التدابير من مساوئ على الحدث مثل إبعاده عن بيئته وأسرته، إلا أن فوائدها تتجلى في بعض الأحيان في أبعاد الحدث عن بيئة أو أسرة كانت السبب في جنوحه، أو أن علاجه يتطلب إدخاله تلك المؤسسات والتي هي سلاح ذو حدين يمكن أن يؤدي إلى إصلاح الحدث وتأهيله، أو تؤدي إلى تعود الحدث على الإجرام وسلوكه طريق الجنوح وتدمير مستقبله المهني والدراسي والعائلي ووصمه بالسلوك السيء أمام المجتمع.
٦. إن وجود مدارس التأهيل كان بغرض توفير بيئة اصطناعية تكفل للحدث تقديم خدمات دراسية ومهنية وتعليمية بغية إعادة تكييفه وتعديل سلوكه وجعله لا يشعر بالفرق الكبير بينه وبين الأحداث خارج تلك المؤسسات التي تعد مدارس داخلية للتعليم والتأهيل أكثر من كونها سجون عقابية على أن تقدم الخدمات التي تحقق الهدف الرئيسي الذي وجدت لأجله .

٧. إن الإفراج الشرطي يعد سمة بارزة في عملية الإصلاح فالإفراج عن الحدث من المؤسسة الإصلاحية دون حاجة إلى إكمال مدة إيداعه بعد التثبت من تحسن سلوكه وعدم حاجته إلى البقاء مدة أخرى في المؤسسة يسهل على الحدث في التقليل من مدة إيداعه.
٨. إن واقع المؤسسات الإصلاحية في العراق يجعل منها سجوناً حقيقية للعقاب وليست مؤسسات إصلاحية أو علاجية لفرط المعاملة القاسية التي يعامل بها الأحداث.
٩. لقد تنوعت الإجراءات والتدابير حسب نوع الفعل الجانح وشخصية الحدث وظروفه ومدى فاعلية احدها في جعل الحدث لا يكرر فعله الجانح.

الدراسة الثانية/ دراسة نور محمد خضير عباس الموسومة بـ (البرامج الإصلاحية ومدى فاعليتها في الحد من العودة عند الأحداث)، ٢٠١٨ م^(١).

أهداف الدراسة:

١. التعرف على مدى فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العودة إلى الجريمة عند الأحداث.
٢. معرفة دور البرامج الإصلاحية والتأهيلية ومدى فاعليتهما في التخفيف من تأثير الوصم الاجتماعي للأحداث والذي يعد أحد العوامل الدافعة والمحفزة للانحراف من جديد.
٣. تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة هذه البرامج في حل مشكلات الحدث ومساعدته على الاتصال بالعالم الخارجي وتقريب الفجوة بينه وبين مجتمعه.

عينة ومجتمع الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (١٧٠) حالة من الأحداث، حيث تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من دائرة إصلاح الأحداث في مدينة بغداد.

منهج وأدوات الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج التاريخي، ومنهج المسح الاجتماعي، والمنهج المقارن) أما أدوات الدراسة فقد استعملت أداة الاستبانة، وأسلوب المقابلة والملاحظة، وقد صممت أداة دراستها وفقاً لمتغيرات أو بيانات دراسية أربعة هي: (أولاً: البيانات الأولية الخاصة

(١) نور محمد خضير عباس: البرامج الإصلاحية ومدى فاعليتها في الحد من العود عند الأحداث (دراسة إجتماعية ميدانية في دائرة إصلاح الأحداث في مدينة بغداد)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، العراق، ٢٠١٨.

بالمبحوثين، ثانيًا: البيانات الخاصة بالمبحوثين قبل دخول المؤسسة الإصلاحية، ثالثًا: البيانات الخاصة بالمؤسسة الإصلاحية والبرامج المطبقة بداخلها، رابعًا: تقييم دور الباحث الاجتماعي من قبل المبحوثين).

نتائج الدراسة وقد توصلت إلى عدة نتائج من أبرزها:

١. تبين أن (٥٧,٦%) أكدوا على وجود دور لنظرة المجتمع في العودة لارتكاب السلوك الإجرامي.
٢. تبين أن (٥٨,٢%) أكدوا على أن العنف داخل المؤسسة يؤدي إلى تكوين نظرة عدائية تؤدي إلى العودة للجريمة.
٣. تبين أن (٧١,٢%) أكدوا على وجود معوقات في تطبيق البرامج داخل المؤسسة الإصلاحية.
٤. تبين أن (٤٠%) كانت جريمة دخولهم للمؤسسة الإصلاحية هي السرقة. وكانت (٣,٥%) جريمة دخولهم للمؤسسة الإصلاحية هي حيازة السلاح.
٥. أكد (٦٠,٥%) أن ضعف الرقابة الأسرية ساهم في ارتكابهم السلوك الإجرامي.
٦. تبين (٩٧,١%) أكدوا على وجود مؤسسة رعاية صحية داخل المؤسسة الإصلاحية.
٧. تبين أن (١٤,١%) أكدوا على أنهم تعرضوا للفحص الطبي قبل أيداعهم للمؤسسة الإصلاحية.

ثانيًا: نماذج من الدراسات العربية السابقة:

الدراسة الأولى/ دراسة عبد اللطيف سر الختم الموسومة بـ(السياسة الإصلاحية بين العقاب والمعاملة المتبعة في السجون، دراسة قانونية)، ٢٠٠٥ م^(١).

هدف الدراسة: معرفة السياسات الإصلاحية بين العقاب والمعاملة المتبعة في السجون.

عينة ومجتمع الدراسة: تألفت عينة الدراسة من جميع النزلاء في الخرطوم.

منهج وأدوات الدراسة: استعمل المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي. أما أدوات الدراسة

فقد اعتمد على الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات عن النزلاء.

(١) عبد اللطيف سر الختم: الإصلاحية بين العقاب والمعاملة (دراسة قانونية)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة

الزعيم الأزهرى، كلية السياسة والحقوق، قسم القانون، السودان، ٢٠٠٥.

نتائج الدراسة:

١. كشفت الدراسة أن المعاملة داخل السجون تهدف الى صالح المجتمع والنزير. إذ أنها تبدأ من بداية تنفيذ العقوبة في المؤسسة العقابية.
٢. بينت الدراسة أن النزير يخضع لفحص ورعاية منذ لحظة دخوله السجن لتلافي ظاهرة العودة إلى الإجرام.
٣. وضحت الدراسة أن مفهوم السجون ما زال يميل إلى المفهوم التقليدي باعتباره وسيلة عقابية.
٤. أشارت الدراسة إلى أن المعاملة الإنسانية مسئولية مشتركة بين الأجهزة الأمنية والهيئات الأهلية المتخصصة ببرامج الإصلاح.
٥. وضحت الدراسة أن المعاملة العقابية هي خطة متكاملة لرعاية النزير تتمثل بعمليات الفحص والتصنيف العلمي .

الدراسة الثانية/ دراسة ذكرى محمد أحمد إبراهيم الموسومة بـ (فاعلية مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في تقويم سلوك النزيرلات: دراسة حالة دار التائبات بأمر درمان)، ٢٠١٧م^(١).

أهداف الدراسة:

١. توضيح فاعلية مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في تقويم سلوك النزيرلات.
٢. إعداد ووضع خطط وبرامج للوصول لمجتمع آمن ومعافي.
٣. إثارة وعي المختصين في مؤسسات الإصلاح الاجتماعي لاستكشاف حقائق تساعد على إزالة المعوقات التي تواجه النزيرلات.
٤. التعرف على أنواع جرائم النزيرلات بدار التائبات بأمر درمان.

عينة ومجتمع الدراسة: تألفت عينة الدراسة من (١٠٠) نزيلة في دار التائبات بأمر درمان في السودان.

(١) ذكرى محمد أحمد إبراهيم: فاعلية مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في تقويم سلوك النزيرلات (دراسة حالة في دار التائبات بأمر درمان)، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الرباط الوطني، كلية الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع، السودان، ٢٠١٧.

منهج وأدوات الدراسة: استعملت الباحثة المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة وتطورها تاريخياً. أما أدوات الدراسة فاستعملت أداة الاستبيان لجمع المعلومات عن النزيلات.

نتائج الدراسة:

١. إن (٩٠%) من النزيلات استفدن من البرامج الإصلاحية المقدمة من المؤسسة.
٢. إن (٦٧%) من النزيلات أكدن أن دخولهن للسجن له أثر على علاقتها بالمجتمع؛ وهذا يدل على نظرة المجتمع الدونية للنزيلة.
٣. إن نسبة كبيرة من أزواج المبحوثات يقومون بالتزاماتهم تجاه أسرهم إذ بلغت (٤٥%).
٤. إن (٩٢%) من النزيلات أكدن على وجود برامج إصلاحية في المؤسسة مما يساعد في الإصلاح وتقويم السلوك.
٥. إن (٤٥%) منهن أكدن أن أكثر البرامج المقدمة في المؤسسة الإصلاحية هي البرامج الدينية.
٦. أكدت الدراسة على وجود علاقة قوية بين العقوبة والإصلاح والبالغة نسبتها (٩٠%)، وهذا يدل على أن العقوبة تمثل الجزاء القانوني.
٧. أثبتت الدراسة وجود علاقة بين الظروف الإقتصادية والجريمة.

ثالثاً: نماذج من الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: دراسة جان Jan, L الموسومة بـ(الاتجاهات نحو التأهيل الإصلاحي بين فئة المساجين الشباب في تايوان وأمريكا، دراسة استكشافية من وجهة نظر الشباب في ولاية جورجيا وتايوان)، ١٩٩٦^(١).

أهداف الدراسة:

١. معرفة أثر تطبيق برامج الإصلاح في المؤسسة الإصلاحية.
٢. معرفة الأثر المحتمل من استجابات الشباب على التفاعل مع البرامج التعليمية والتأهيلية التي يأخذونها داخل المؤسسة الإصلاحية.

(1) Jan, L, (1996), Attitudes Towards Correctional Rehabilitation Among Incarcerated Youth in Taiwan and The U.S, Journal of Offender Rehabilitation, vol 24, No 1/2.

عينة ومجتمع الدراسة: تكونت العينة من (١٣٧) شابًا تم اختيارهم بشكل عشوائي من ثلاثة مراكز لتطوير الشباب في جورجيا من أصل أربعة مراكز، و(١٤٧) شاب تم اختيارهم بشكل عشوائي من اثنين من المراكز الإصلاحية في تاوان من أصل ثلاثة مراكز.

منهج وأدوات الدراسة: استعمل الباحث منهج المسح الاجتماعي والمقارن. أما أدوات الدراسة فقد استعمل أداة الاستبانة والمقابلة الخاصة.

نتائج الدراسة:

١. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين شباب جورجيا وشباب تاوان حسب المستوى الثقافي.
٢. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين شباب جورجيا وتاوان حسب البرامج الإصلاحية المطبق عليهم.

الدراسة الثانية/ دراسة بوفارد Bouffard الموسومة بـ (فعالية التعليم المهني وبرامج التوظيف الإصلاحي للمجرمين البالغين في جامعة ماريلاند الأمريكية)، ٢٠٠٠ (١).

أهمية وأهداف الدراسة:

١. معرفة أهمية برامج التعليم المهني والتوظيفي في تحسين سلوك المجرمين ومنع إعادتهم بعد خروجهم من السجن.
٢. معرفة أهمية تأهيل للمجرمين من الجانبين الأكاديمي والإصلاحي.
٣. لتحقيق أهداف هذه الدراسة استعملت مجموعة من الاختبارات استعملت بدراسات سابقة تركز على تقييم فعالية برامج مماثلة في التخفيف من السلوك الإجرامي لدى النزلاء، وقد تم اختيار (١٣) اختباراً للتدريب المهني، و(٥) برامج للصناعات التصحيحية، و(٧) من اختبارات التوظيف المجتمعي والإصلاحي. إذ أنه تم الانتهاء من هذه الاختبارات في فترة (١٥) عام. واستعمل مقياس (Maryland) أيضاً للتحقق من دقة كل من هذه الاختبارات والتي تم تضمينها بهدف الحصول على تمثيل واضح ومنهجي لجودة هذه الدراسات.

(1) Bouffard, J.A. (2000): effectiveness of vocational education and employment programs a methodology based analysis of the literature of offender rehabilitation, University of Maryland, USA. 31 (1/2). P.1-41.

عينة ومجتمع الدراسة: تألفت عينة البحث من (٢٥٠) شاباً تم اختيارهم بطريقة عشوائية من جامعة ماريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية.

منهج البحث: استعمل الباحث منهج المسح الاجتماعي والارتباط الوصفي في دراسته.

نتائج الدراسة:

١. إن برامج التدريب المهني والتوظيف الإصلاحي والصناعات التصحيحية تساهم في خفض انتكاسة المجرمين بحسب المعيار الذي تم استعماله في هذه الدراسة.
٢. كشفت الدراسة إن انتكاسة المجرمين في المجموعات التجريبية بعد إطلاق سراحهم كانت أقل من التي عند أعضاء المجموعات الضابطة.

رابعاً: مناقشة الدراسات السابقة

بعد أن استعرض الدراسات السابقة في هذا الفصل الذي تضمن عرض وتحليل نماذج من الدراسات والبحوث السابقة من موضوع الدراسة، كان بعض منها له علاقة مباشرة أو شبه مباشرة بموضوع دراستنا، وقد استطعنا في حدود معرفتنا في حصر بعض الملاحظات على تلك الدراسات فوجدنا اختلافاً فيما بينها من الناحية المنهجية، والأدوات المستخدمة، أو من حيث طبيعة الدراسة نفسها، أو من حيث كونها (نظرية أو ميدانية)، ومن البديهي أن يحصل مثل هذا الاختلاف تبعاً لاختلافات مرجعية بين العلوم الاجتماعية، وسوف نوضح ذلك في النقاط الآتية:

١. من حيث المكان

اختلفت الدراسات السابقة من حيث المكان الذي أجريت فيه، فالدراسات العراقية السابقة، كدراسة الباحث "عقيل عبد جالي الحميداوي" الموسومة (مراقبة السلوك ودورها في إصلاح الأحداث الجانحين، دراسة اجتماعية تحليلية، في محاكم الأحداث في مدينه بغداد، بينما كان مكان دراسة الباحثة "تور محمد خضير عباس" الموسومة بـ(البرامج الإصلاحية ومدى فاعليتها في الحد من العود عند الأحداث في دائرة إصلاح مدينه بغداد).

أما الدراسات العربية السابقة، كدراسة الباحث "عبد اللطيف سر الختم الموسومة بـ(السياسة الإصلاحية بين العقاب والمعاملة المتبعة في السجون، دراسة قانونية، في سجون مدينة الخرطوم)،

في حين كان مكان دراسة الباحثة "ذكرى محمد أحمد إبراهيم" الموسومة بـ(فاعلية مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في تقويم سلوك النزيلات: دراسة حالة دار التائبات بأم درمان في السودان).

أما الدراسات الأجنبية، فدراسة الباحث "جان Jan, L"، الموسومة بـ(الاتجاهات نحو التأهيل الإصلاحي بين فئة المساجين الشباب في تايوان وأمريكا، دراسة استكشافية من وجهة نظر الشباب في ولاية جورجيا وتايوان)، والثانية أجريت في جامعه ميلارند الأمريكية للباحث "بوفارد Bouffard" الموسومة (فعالية التعليم المهني وبرامج التوظيف الإصلاحي للمجرمين البالغين)

أما الدراسة الحالية فقد أجريت في سجن الحلة المركزي (نحو استراتيجية وطنية لإصلاح المجرمين في العراق بعد ٢٠٠٣م دراسة اجتماعية ميدانية).

٢. من حيث الأهداف

اختلفت أهداف الدراسة الحالية عن بعض أهداف الدراسات السابقة، فبالنسبة لأهداف الدراسة العراقية السابقة، كدراسة الباحث (عقيل عبد جالي): التي تهدف إلى معرفة مفهوم ومعنى مراقبة السلوك، والتعرف على نشأة وتطور مراقبة السلوك، والأسس الموضوعية والقانونية التي قامت عليها، في حين تهدف دراسة الباحثة (نور محمد خضير): إلى التعرف على مدى فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العودة عند الأحداث، ومدى مساهمة هذه البرامج في حل مشكلات الحدث ومساعدته على الاتصال بالعالم الخارجي وتقريب الفجوة بينة وبين مجتمعه.

أما أهداف الدراسات العربية السابقة، فدراسة الباحث (عبد اللطيف سر الختم): تهدف إلى معرفة السياسات الإصلاحية بين العقاب والمعاملة المتبعة في السجون، في حين تهدف دراسة الباحثة (ذكرى محمد أحمد إبراهيم): إلى توضيح فاعلية مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في تقويم سلوك النزيلات، وإعداد ووضع خطط وبرامج للوصول لمجتمع آمن ومعافي.

أما أهداف الدراسات الأجنبية السابقة، فتهدف دراسة الباحث (جان Jan, L): إلى معرفة أثر تطبيق برامج الإصلاح في المؤسسة الإصلاحية، ومعرفة الأثر المحتمل من استجابات الشباب على التفاعل مع البرامج التعليمية والتأهيلية التي يأخذونها داخل المؤسسة الإصلاحية، في حين تهدف دراسة الباحث (بوفارد Bouffard): إلى معرفة أهمية برامج التعليم المهني والتوظيفي في تحسين

سلوك المجرمين ومنع إعادتهم بعد خروجهم من السجن. ومعرفة أهمية تأهيل المجرمين من الجانبين الأكاديمي والوظيفي و المهني والإصلاحي.

أما أهداف الدراسة الحالية، فتهدف إلى التعرف على الاتجاهات المعاصرة في معاملة السجناء داخل المؤسسة الإصلاحية والتأهيلية، وأيضاً التعرف على أهم أساليب إدارة السجون داخل المؤسسات الإصلاحية، ومدى تأثيرها في تعديل وتغيير سلوك المجرمين. والتعرف على أهم المراحل الأساسية للبرامج المقدمة للسجناء في مختلف المؤسسات الإصلاحية بمختلف أنواعها عقابية أو إصلاحية أو تأهيلية، ومعرفة أهم المعوقات التي تعوق سير العملية الإصلاحية في المؤسسات الإصلاحية، إضافة إلى التعرف على شخصية المجرمين والدوافع والأسباب التي دفعت بهم إلى ارتكاب جرائم وممارسات سلوكية منحرفة، فضلاً عن التعرف على أهم الاستراتيجيات الوطنية في المؤسسات الإصلاحية، والعمل في تعزيز فرص التغلب على المظاهر الانحرافية من خلال الوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات في ضوء نتائج الدراسة.

٣. من حيث المنهج والأدوات المستخدمة.

استخدمت الدراسات السابقة مناهج وأدوات مختلفة ومتقاربة لمناهج وأدوات الدراسة الحالية، فضلاً عن تقارب بعض مناهج وأدوات الدراسات السابقة مع مناهج وأدوات الدراسة الحالية.

فالدراسات العراقية السابقة، فدراسة الباحث (عقيل عبد جالي): استخدمت المنهج المقارن والمنهج التاريخي، واستخدام أداة المقابلة والملاحظة البسيطة، ودراسة الباحثة (نور محمد خضير): استخدمت المنهج التاريخي، ومنهج المسح الاجتماعي والمنهج المقارن واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات.

أما مناهج وأدوات الدراسات العربية السابقة، فدراسة الباحث (عبد اللطيف سر الختم): استخدم المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، أما الأداة فقد استخدم الاستبانة لجمع البيانات، في حين مناهج وأدوات دراسة الباحثة (ذكرى محمد أحمد): استعملت المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة وتطورها تاريخياً. أما أدوات الدراسة فقد استعملت أداة الاستبيان لجمع المعلومات عن النزيلات.

أما مناهج وأدوات الدراسات الأجنبية، فقد اعتمدت دراسة (Jan, L جان) على منهج المسح الاجتماعي والمقارن. أما أدوات الدراسة فقد استعملت أداة الاستبانة والمقابلة الخاصة، في حين منهج

وأداة دراسة (بوفارد Bouffard): وكان منهج دراسته هو المنهج الوصفي وكانت أداة الاستبانة هي الأداة الأساسية في جمع المعلومات عن الأحداث الجانحين.

أما مناهج وأدوات الدراسة الحالية، فقد اعتمدنا على منهج المسح الاجتماعي، وتم استخدام أداة الاستبانة.

٤. من حيث العينات:

بلغ حجم عينة دراسة الباحثة (نور محمد خضير): (١٧٠) حاله من الأحداث الجانحين، في حين لا توجد عينة في دراسة الباحث (عقيل عبد جالي الحميداوي)، ذلك لأنها دراسة اجتماعية تحليلية في مدينة بغداد.

أما الدراسات العربية، بلغت عينة دراسة الباحث (عبد اللطيف سر الختم) من جميع السجناء في مدينة الخرطوم، في حين بلغت عينة دراسة (ذكرى مجمد احمد) من (١٠٠) نزيله.

أما الدراسات الأجنبية، فكانت دراسة (Jan, L) مكونة من (١٣٧) شاباً، في حين كانت دراسة (بوفارد Bouffard)، تتألف من (٢٥٠) شاباً من جامعة ماريلاند الأمريكية.

أما الدراسة الحالية فقد بلغ حجم عينتها (١٢٢) مبحوثاً من موظفي سجن الحلة المركزي.

٥. من حيث النتائج

اختلفت نتائج الدراسة الحالية عن نتائج الدراسات السابقة، فنتائج الدراسات العراقية السابقة، فقد توصلت دراسة الباحثة (نور محمد خضير): أن (٧١,٢%) أكدوا على وجود معوقات في تطبيق البرامج داخل المؤسسة الإصلاحية، وأن (٩٧,١%) أكدوا على وجود مؤسسة رعاية صحية داخل المؤسسة الإصلاحية، في حين توصلت دراسة الباحث (عقيل عبد جالي) إلى: أن لشرطة الأحداث دور مهم وضروري في مكافحة الانحراف والجنوح فهي تقوم بمهام وقائية من خلال رصد الأماكن التي يتواجد فيها الأحداث. وأن واقع المؤسسات الإصلاحية في العراق يجعل منها سجناً حقيقية للعقاب وليست مؤسسات إصلاحية أو علاجية لفرط المعاملة القاسية التي يعامل بها الأحداث.

أما نتائج الدراسات العربية السابقة، فقد توصلت دراسة الباحث (عبد اللطيف سر الختم) إلى: أن المعاملة داخل السجون تهدف لصالح المجتمع والنزير، إذ أنها تبدأ من بداية تنفيذ العقوبة في

المؤسسة العقابية. وكما بينت الدراسة أن النزيل يخضع لفحص ورعاية منذ لحظة دخوله السجن لتلافي ظاهرة العودة إلى الإجرام. في حين توصلت دراسة الباحثة (ذكرى محمد أحمد إبراهيم) إلى: أن (٩٠%) من النزيلات استفدن من البرامج الإصلاحية المقدمة من المؤسسة، وأن (٩٢%) من النزيلات أكدن وجود برامج إصلاحية في المؤسسة مما يساعد في الإصلاح وتقويم السلوك.

أما الدراسات الأجنبية فقط توصلت دراسة الباحث (جان Jan, L) إلى: وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين شباب جورجيا وتايوان حسب البرامج الإصلاحية المطبق عليهم، وحسب المستوى الثقافي. في حين توصلت دراسة الباحث (بوفارد Bouffard) إلى: أن برامج التدريب المهني والتوظيف الإصلاحي والصناعات التصحيحية تساهم في خفض انتكاسة المجرمين بحسب المعيار الذي تم استعماله في هذه الدراسة.

أما نتائج الدراسة الحالية فقط توصلت على النحو الآتي:

١. أظهرت نتائج الدراسة أن (٨٠.٣%) من المبحوثين هم من الذكور، مقابل (١٩.٧%) كانوا من الإناث. وأن (٥١.٦%) تنحصر أعمارهم بين الفئة الثالثة والرابعة والواقعة بين سنة (٣٧-٤٨) عامًا.
٢. أظهرت نتائج الدراسة أن (٢١.٣%) من المبحوثين كان تحصيلهم الدراسي شهادة دبلوم، مقابل (٤٤.٣%) كان تحصيلهم الدراسي شهادة بكالوريوس. وأن (١٦.٤%) كانوا من العزاب، مقابل (٧٣.٨%) كانوا من المتزوجين، وأن (٩.٠٨%) كانوا من المطلقين والأرامل.
٣. أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا مساهمة جهاز المراقبة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة الإصلاحية وبلغت (٩٠.١%) وأقل نسبة كانت (٢.٥%) أجابوا عدم مساهمة جهاز المراقبة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة الإصلاحية.
٤. أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا وجود عقوبة الحبس الانفرادي إذ بلغت (٥٨.٧%)، وأقل نسبة للذين أجابوا عقوبة التوبيخ بلغت (١٦%).
٥. أظهرت نتائج الدراسة أن جميع أفراد عينة الدراسة بينوا أن عملية إجراء الفحص للنزلاء يساهم بشكل كبير في عملية إصلاحهم وتأهيلهم وبنسبة بلغت (١٠٠%).

٦. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية، وبعد إجراء اختبار قانون مربع كاي (3×2) ، لإيجاد العلاقة بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية، وجدنا بأن قيمته تساوي $(9,8)$ ، وهي أعلى من القيمة الجدولية $(5,99)$ ، وعلى مستوى ثقة (95%) ، ودرجة حرية (2) ومستوى دلالة معنوية $(0,05)$ ، لذلك (نقبل فرضية الدراسة) التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية" و(نرفض الفرضية الصفرية).

٧. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية، وبعد إجراء اختبار قانون مربع كاي (3×2) وجدنا بأن قيمته تساوي $(8,83)$ ، وهي أعلى من القيمة الجدولية $(5,99)$ ، وعلى مستوى ثقة (95%) ، ودرجة حرية (2) ومستوى دلالة معنوية $(0,05)$ ، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية. لذلك (نقبل فرضية الدراسة) التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية" و(نرفض الفرضية الصفرية).

٨. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو أهلية المكان للقيام بالبرامج الصحية، وبعد إجراء اختبار قانون مربع كاي (5×3) وجدنا بأن قيمته تساوي $(24,67)$ ، وهي أعلى من القيمة الجدولية $(15,007)$ ، وعلى مستوى ثقة (95%) ، ودرجة حرية (8) ومستوى دلالة معنوية $(0,05)$ ، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو أهلية المكان للقيام بالبرامج الصحية، لذلك (نقبل فرضية الدراسة) التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو أهلية المكان للقيام بالبرامج الصحية" و(نرفض الفرضية الصفرية).

الفصل الثالث

تطور البنى التحتية، وأهم البرامج التأهيلية المقدمة للنزلاء

داخل المؤسسات الإصلاحية

المبحث الأول: تطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات الإصلاحية في العراق

المبحث الثاني: البرامج التأهيلية المقدمة للنزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية

تمهيد:

لا شك فيه أن المؤسسات الإصلاحية تمارس دوراً هاماً في منع وقوع الجرائم، وهذا الدور يمثل أهم الخطوات الهامة للأنظمة الإصلاحية لضبط وحفظ النظام والأمن الإنساني للنزلاء في المؤسسات الإصلاحية.

إن أول الأمور أو الأهداف التي تقع على عاتق أنظمة المؤسسات الإصلاحية هو الكشف عن الخطورة الإجرامية للنزلاء ومنها في الوقت المناسب من حدوث جرائم أخرى تمس أمن ونظام المؤسسة، وذلك لأن الدراسات الخاصة بالمؤسسات الإصلاحية أثبتت أن المؤسسة الإصلاحية في الوقت الحاضر من أهم الميادين لإصلاح النزلاء فيها على اختلاف جرائمهم، كما تعد مكاناً لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع حتى يكونوا أفراد صالحين وسالمين في المجتمع، لذلك عُدَّت البرامج الإصلاحية المقدمة للنزلاء في المؤسسات الإصلاحية من أهم الخطوات والقواعد النظامية في تهذيب وتحسين السلوك الأخلاقي عبر غرس وتنمية القيم الأخلاقية السامية في نفوس النزلاء، وإقناعهم بها إلى الحد الذي يجعلهم يسلكون السلوك الاجتماعي القيم، كما وتهتم هذه البرامج في الغالب بمساعدة ووقاية النزلاء من المشكلات التي قد يعانون منها في مجالات الحياة الاجتماعية.

ومن خلال ما تقدم فإن هذه الفصل يتكون من مبحثين هما:

المبحث الأول: تطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات الإصلاحية في العراق

المبحث الثاني: البرامج التأهيلية المقدمة للنزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية

المبحث الأول

تطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات الإصلاحية في العراق

تعد المؤسسات الإصلاحية من الركائز الرئيسية التي تعتمد عليها التشريعات القانونية في معالجة سلوك المنحرفين والمجرمين، ونظراً للفتاوت الملاحظ في تنوع الجرائم ودرجات خطورة السلوك الإجرامي، وما يتناسب معه من عقوبة من جهة، والأسلوب والبرامج الملائمة لإصلاح من جهة أخرى. وبناءً على ذلك فإن هذا المبحث سوف نناقش به المحاور التالية:

أولاً: أساليب إدارة السجون الإصلاحية

إن أساليب إدارة المؤسسات الإصلاحية نقصد بها طريقة المعاملة التي تمارسها اتجاه النزلاء من حيث عزلهم أو اتصال بعضهم البعض، وأسلوب تطبيق البرامج الإصلاحية عليهم، والنظم التي تتبعها بعض المؤسسات الإصلاحية هي خمسة نظم سوف نتطرق لها بشكل مفصل على النحو التالي:

(١) النظام الانفرادي: يعتمد هذا النظام على عزل النزلاء عن بعضهم بشكل كامل أو جزئي، بحيث يستطيع النزير أن يتصل في بعض الحالات بالنزلاء الآخرين، أو تفرض عليه العزلة التامة بمنع الاتصال به من كافة النزلاء، وكثيراً ما تلجأ إليه المؤسسات الإصلاحية كوسيلة لتوقيع العقوبة على النزلاء المنحرفين، إذ يطلق عليه الحبس الانفرادي، ولكنه لا يشمل النظام الانفرادي ككل إذ يتطلب إمكانات ضخمة لبناء وإعداد وتجهيز المؤسسات الإصلاحية، وأساس هذا النظام هو فرض العزلة التامة على النزلاء من خلال عدم السماح لهم بالاختلاط ببقية النزلاء، ولا يستقبل في زنزانتته إلا موظفي المؤسسة ومعلميهم ومهذبيهم، كما يسمح لهم بممارسة بعض الأعمال اليدوية، والقراءة، والمطالعة، والخروج من زنزانتهم لممارسة الرياضة في مكان منعزل مرة أو مرتين يومياً^(١). ومن مزايا هذا النظام أنه يستبعد الاختلاط

(١) خالد أسامة العناني: إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل وعلاقتها بالدفاعية للإنجاز، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين، ٢٠١٥، ص ٥٠.

بين المحكوم عليهم، ويتيح للمحكوم عليه ظروف التأمل في جريمته، فضلاً عن عيوبه التي تتمثل في ارتفاع تكاليفه واصطدامه مع الطبيعة البشرية^(١).

(٢) **النظام الجمعي:** أن هذا النظام هو أبسط أنظمة المؤسسات الإصلاحية وأقلها تكلفة، فضلاً عن أنه يهيئ السبيل للاستفادة من الأساليب الآلية الحديثة في العملية الإنتاجية، ومن مميزاته أنه يسمح للنزلاء بالاجتماع والاتصال ببعضهم ليلاً ونهاراً في أماكن العمل والطعام والتهذيب والنوم، وبالتالي يسمح لهم بتبادل الحديث في هذه الأماكن جميعها، كما أن هذا النظام هو أقل النظم أضراراً بصحة ونفسية النزلاء، ومن هنا يتضمن الكثير من جوانب التأهيل، ويرتبط هذا النظام فيما يسمى بأعداد التنشئة داخل الجدران على اعتبار أن التنشئة تتضمن عضوية الجماعة، وأن إعادة التنشئة تتضمن عضوية جماعة جديدة مغايرة، وعموماً فقد كان هذا النوع السائد حتى نهاية القرن الثامن عشر رغم ما يتضمنه من فساد^(٢). ومن مزايا هذا النظام أنه قليل التكاليف سواء من حيث نفقات إنشاء المؤسسة أو إدارتها، ويتكفل بتنظيم جيد للعمل العقابي. أما عيوب هذا النظام فهو ينشأ داخل المؤسسة الإصلاحية رأي عام معاد للقرارات التي تصدرها المؤسسة. فضلاً عن أن التعارف بين النزلاء نواة لتكوين عصابات إجرامية يتأثر نشاطها بعد انقضاء مدة العقوبة^(٣).

(٣) **النظام المختلط:** هو مزيج بين النظام الانفرادي والنظام الجمعي، وقد طبق للمرة الأولى في سجن (أويرن) في نيويورك عام ١٨٢١م، وفي هذا النوع من النظام يلزم جميع النزلاء الصمت التام في الأوقات كلها، لهذا أطلق عليه (النظام الصامت). ويعد هذا النظام الأكثر استعمالاً وشيوعاً في الأنظمة الإصلاحية والعقابية، فيتاح الاختلاط في فترات ممارسة النشاطات المختلفة داخل المؤسسة نهاراً، بينما يتم فصل النزلاء ليلاً أو يتم تجميعهم معاً في بعض

(١) عبد الله عبد العزيز اليوسف: واقع المؤسسات العقابية والإصلاحية وأساليب تحديث نظمها الإداري في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ١٩٩١، ص ٢٠١.

(٢) عبد الله غانم: فكرة المؤسسات الإصلاحية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ١٩٩١، ص (٤٦-٤٧).

(٣) عبد الله عبد العزيز اليوسف: مصدر سابق، ص ٢٠١.

الأنشطة، وفصلهم في بعض الأنشطة الأخرى^(١). ومن مزايا هذا النظام أنه أقل تكاليفاً من النظام الانفرادي، حيث يكفل تنظيم العمل وفق الأساليب الآلية الحديثة، التي لا تصطدم مع الطبيعة البشرية مثل النظام الانفرادي، ومن أهم عيوب هذا النظام هو صعوبة الأعمال التي يفترضها، ويرى المختصين في الشؤون الإدارية للمؤسسات الإصلاحية أنه نظام أشد قسوة من النظام الانفرادي، إذ أن إجراء الحديث عند اجتماع الناس يصعب على الطبيعة البشرية مقاومته^(٢).

٤) **النظام التدريجي:** وفيه تتدرج معاملة النزير بمضي المدة بحيث تتسم المعاملة في الفترة الأولى من مدة العقوبة بالصرامة والشدة والعزلة، وتخف وطأتها بمضي المدة شيئاً فشيئاً، وبانتقاله من مرحلة إلى مرحلة أخرى، وبالطبع يرتبط الانتقال من مرحلة لأخرى بسلوك النزير والتزامه وطاعته، وفي المرحلة الأخيرة يطبق على النزير الإفراج الشرطي^(٣). كما يعتمد هذا النظام على التدرج في العمل وتقسيمه، إذ يبدأ من الحبس الانفرادي والعزل، إلى التخفيف من الحبس الانفرادي والعزل، وصولاً إلى منح الحرية للنزير بصفة جزئية، ففي البداية يتم عزل النزير بصورة كلية، وبعد مرور فترة زمنية يتم عزله ومع السماح له بالاختلاط ببقية النزلاء نهائياً، حتى يصل إلى مرحلة استرجاع حريته باستقبال الزيارات والمراسلات على وجه الخصوص^(٤). ومن مزايا هذا النظام هو تمتعه بقيمة تهييبية ذاتية لا توجد في أي نظام آخر، فالانتقال من مرحلة دنيا إلى مرحلة عليا يزرع الثقة في نفس النزير ويدربه على قواعد التهذيب المختلفة وعلى حياة الحرية والاتصال بالناس داخل المجتمع، كما أنه يخلق الحوافز له لكي يبذل مجهوداً أكبر في التعليم والتهذيب والعمل ويصل بالتالي إلى وضع أفضل. أما عيوب هذا النظام حيث يؤخذ عليه التناقض في مراحل؛ لأن المزايا التي تحققها مرحلة قد تمحوها

(١) خالد أسامة العناني، مصدر سابق، ص (٥٠-٥١).

(٢) عبد الله عبد العزيز اليوسف: مصدر سابق، ص ٢٠٢.

(٣) عبد الله غانم، مصدر سابق، ص ٤٩.

(٤) خالد أسامة العناني: مصدر سابق، ص ٥٣.

مرحلة أخرى، كما يؤخذ عليه أنه يحرم النزول في المراحل الأولى من بعض المزايا ذات القيمة التهذيبية دون وجود أي مبرر لحرمانه منها^(١).

(٥) **النظام الإصلاحي:** يطلق عليه نظام (الميرا)، حيث بدأ تطبيقه عام ١٨٧٦م في إصلاحية (الميرا)، وقد طبق على النزلاء الذين تتراوح أعمارهم بين (١٦-٣٠ عاماً)، ويتضمن هذا النظام ثلاث درجات (دنيا، ووسطى، وعليا)، ويوضع النزول الجديد بالدرجة الوسطى، وبعد ستة أشهر وعلى أساس نوع سلوكه ينتقل إلى الدرجة الأقل (الدنيا)، إذا كان سيء السلوك أو إلى الدرجة العليا إذا كان مقبول السلوك، ويحق لمن وضع بالدرجة الأولى أن يفرج عنه شرطياً بعد ستة أشهر ويهتم هذا النظام بالتعليم والتوجيه نحو العمل المنتج، وطريقة العلاقات، ومدة العقوبة غير المحدود ثم الإفراج الشرطي، وقد راج هذا النوع بالولايات المتحدة رواجاً كبيراً بحيث أن جميع المؤسسات التي شيد بعدها بعد عام ١٨٧٥م أخذت بها النظام^(٢). ومن مزايا هذا النظام أنه يعطي للنزلاء فرصة لإثبات سلوكهم ورجوعهم إلى الطريق السوي، بالإضافة إلى فرصة للاندماج الاجتماعي؛ لأنه يركز على التعليم وممارسة المهن والعمل المنتج بالدرجة الأولى. ومن عيوب هذا النظام أنه يحرم النزول في المراحل الأولى من بعض المزايا ذات القيمة التهذيبية دون وجود أي مبرر لحرمانه منها إذ يعطي النزول حال دخوله الدارسة المتوسطة^(٣).

ثانياً: الاتجاهات المعاصرة لمعاملة السجناء داخل المؤسسة الإصلاحية

يمكن تقسيم مراحل معاملة النزلاء من الناحية التاريخية على ثلاث مراحل أساسية وهي:

(١) **معاملة النزلاء في العصور القديمة:** كانت معاملة السجناء في العصور القديمة مقترنة بالعقوبة، حيث كان الاعتقاد السائد في تلك الحقبة أن المجرم يختلف عن الفرد العادي فهو شرير بطبعة وطبائعه، وكانت فلسفة الردع كوظيفة وحيدة للعقوبة وراء تلك النظرة القاسية للمجرم، كما

(١) عبد العزيز بن صقر الغامدي: النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، ندوة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ١٩٩٩، ص ٢٠٣.

(٢) عبد الله غانم: مصدر سابق، ص ٥٠.

(٣) عبد العزيز بن صقر الغامدي: مصدر سابق، ص ٢٠٤.

كانت الوسيلة الأساسية لتخويف الآخرين حتى لا يحذون حذوه^(١)، ولم تعرف العصور القديمة الحبس كعقوبة أساسية؛ وذلك لطغيان مطلب القصاص والثأر والانتقام من المجرم أولاً، ولكون النظام العقابي يقوم أساساً على العقوبات البدنية ثانياً، ولكون الاعتقاد السائد آنذاك أن المجرم إنسان لا يمكن إصلاحه وتأهيله ثالثاً، ومن ثم كان يتم إخضاع النزير لمعاملة غير إنسانية يغلب عليها طابع التنكيل^(٢)، وكانت السجون خلال تلك الفترة عبارة عن قلاع أو حصون قديمة تتعدم فيها ضروريات السكن، وفي أحيان كثيرة كان السجن تحت سطح الأرض مظلماً رطباً يحشد فيه عدداً كبيراً من النزلاء، وبالتالي كانت تلك المدة توصف بأنها من أسوء الفترات من حيث معاملة النزلاء^(٣).

(٢) **معاملة النزلاء في العصور الوسطى:** كان هدف العقوبة في هذه المرحلة يتمثل في معاملة تطهير الجاني، وكان للديانة المسيحية آنذاك أثر في التحول من و إلى هذا الهدف، كما أثرت مبادئ التسامح والرحمة التي تدعو إليها المسيحية في توقيع وتنفيذ العقوبات بالتخفيف أو بالحد من تعذيب المجرم، حيث ظلت العقوبات في هذه المرحلة تتسم بالقسوة وعدم الإنسانية^(٤)، وفي منتصف القرن السادس عشر ظهر ما يعرف بـ(بيوت العمل) والتي كانت بمثابة نموذجاً للبرامج الإصلاحية الأولية؛ لأن العمل فيها كان لا بد من تدريب من يلتحق بها^(٥)، وكانت السجون خلال هذه الفترة موطناً للعذاب، فأبنية السجون كانت مظلمة والظروف المعيشية فيها

(١) آلاء محمد رحيم: الاتجاهات المعاصرة لمعالجة السجناء داخل المؤسسات الإصلاحية في ضوء (قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء (دراسة تحليلية)، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد(٢٥)، العدد(٢)، بغداد، ٢٠١٤، ص(٣٢٧-٣٢٨).

(٢) خالد أسامة العناني، مصدر سابق، ص(٤٥-٤٦).

(٣) آلاء محمد رحيم: مصدر سابق، ص ٣٢٨.

(٤) عبد الفتاح خضر: تطور مفهوم السجن ووظيفته، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ١٩٨٤، ص١٧.

(٥) سعدون بن ضيحيان الضيحيان: البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ص٢٠١، ص١٩.

غر صحية، وكان النزلاء يعيشون في جماعات كبيرة يختلط فيها النساء والرجال، مما جعلها موطناً لفساد الأخلاق وكان مديرو السجون يسمون النزلاء أقسى أنواع الظلم والقسوة^(١).

٣) معاملة النزلاء في العصور الحديثة: لقد شهدت هذه المرحلة تطوراً واضحاً في معاملة النزلاء تحت تأثير كتابات المفكرين في علم الإجرام والعقاب، والتي كان لها دوراً مهماً في تغيير النظرة إلى المجرم، فلم يعد ذلك المجرم مجرد شخص يجب التخلص منه، بل أصبح ينظر إليه على أنه شخص عادي دفعته الظروف الاجتماعية المختلفة إلى ممارسة السلوك الإجرامي، وكان من أهم المنادين في تغيير أساليب معاملة النزلاء خلال هذه الفترة هو كلا من **هوارد و ماكونوكي (John Howard McConoke)** وغيرهم من المصلحين الذين كان لهم الفضل الكبير في توجيه العناية والاهتمام بشخصية المجرم بدل فكرة أسلوب العقوبة والتركيز على إدخال النظام الإصلاحي في معاملة النزلاء بدل التعذيب والعزل، وهذا التغير الذي حدث في الفلسفة العقابية للعقاب أدى بدوره إلى تغير دور و مهام المؤسسات الإصلاحية سواء من حيث الوظائف أو حتى على مستوى بناء تلك المؤسسات^(٢).

وقد كان لحركات الإصلاح الاجتماعي في النصف الأخير من القرن الثامن عشر على يد الفقيه الإيطالي **(سيزاري دي بيكاريا Cesare de Beccaria)** دوراً كبيراً في الدعوة إلى إلغاء أساليب التعذيب، وشتى أنواع العقوبات البدنية، في معاملة النزلاء، وإحلال فكرة التهذيب والإصلاح محل فكرة الزجر والردع، وجاء نتيجة ذلك إنشاء أول إصلاحية في **(فيلا دلفيا)** لإصلاح المجرمين **(سنة ١٨١٧م)**، كما نادى الفيلسوف الألماني **(إيمانويل كانط Immanuel Kant)** في نظرية العدالة المطلقة الذي حدد الغاية من العقاب بإرضاء شعور العدالة لذاتها مجردة من فكرة المنفعة الاجتماعية، فالأذى الذي تحدثه الجريمة لا يصلح إلا عن طريق التفكير والتطهير بالعقاب، إذ قال أن هدف العقوبة يستند أولاً على العدالة. والردع العام ثانياً^(٣).

وفي بداية القرن التاسع عشر نادى أقطاب المدرسة الوضعية الإيطالية وهم كل من **(سيزار لومبروزو، وأنريكو فيري، وروفائيلي جاروفالو)** بضرورة التركيز على شخصية المجرم تركيزاً

(١) خالد أسامة العناني: مصدر سابق، ص ٤٦.

(٢) آلاء محمد رحيم : مصدر سابق، ص ٣٢٨.

(٣) عبد الفتاح خضر: تطور مفهوم السجن ووظيفته، مصدر سابق، ص ١٨.

كليًا دون النظر إلى المسؤولية الأدبية، أو رد الفعل الاجتماعي ينبغي أن ينحصر في التدابير الاحترازية دون العقوبات التقليدية، لذا فإن الهدف الذي ينبغي أن تعمل به المؤسسات الإصلاحية يتمثل في تخليص النزلاء من العوامل بالعلاج أو التهذيب^(١). وقبيل حلول القرن العشرين نشطت حركات الإصلاح العقابي، التي كان هدفها الأساس يرتكز على أن المجرم شخصاً يقبل التقويم والإصلاح، وأن الإصلاح ينبغي أن يركز على التهذيب والتربية، بالإضافة إلى كل نزيل لا بد وأن يلقي العلاج الملائم لحاجاته والمتلائمة مع شخصيته قبل العمل على إعادة تأهيله للاندماج في المجتمع، ومع نهاية القرن التاسع عشر استقر في الأذهان أن هدف العقوبة هو الردع أولاً، ثم الإصلاح ثانياً. وبحلول القرن العشرين بزعة الفقهاء (تون ليست الألماني، و هامل الهولندي، ويرنز البلجيكي- **Ton is not German, Hamel is Dutch, and Werns is Belgian**)، بدأت النظرة الحديثة للعقوبة تتجسد على أرض الواقع، وأصبحت هذه المؤسسات أداة للإصلاح، وبدأ تطبيق نظام الدرجات، والامتيازات بداخلها، وعرف نظام العلاج والإصلاح تماشياً مع تطور الفلسفة العقابية، وأصبح رسالة المؤسسة الإصلاحية للإصلاح أولاً والردع ثانياً^(٢).

وفي (عام ١٩٤٥م) ظهر اتجاه تزعمه كل من (جراماتيكا، مارك أنسل &Gramatica Mark Ansell)، يرى (جراماتيكا) أن المجرم كائن مشحون بمعايير وقيم الأنانية، وأنه يجب معالجته، وتوجيهه نحو طريق الصواب، وإرشاده إلى توافقات المجتمع، وذلك لأجل إعادته للتكيف السوي مع مجتمعه ومساعدته على تقويم نفسه، والامتثال للقانون، ويرى أيضاً أن من استعصى علاجه لا بد من عزله والعمل على إعادة تنشئته اجتماعياً وتربيته نفسياً وتهذيبه سلوكياً وتأهيله صحياً من جديد بغية إعادته إلى الحياة الاجتماعية بشكل سوي، كما يطبق (جراماتيكا) كل هذه الأفكار عن مقترف الجرائم، ويرى أن الجاني هو مركز الثقل، وليس الحماية الموضوعية للمصالح، وهذا يتطلب أن يكون مضمون التنفيذ الجنائي الاجتماعي في نظره، هو العمل على تهذيب القادرين على العودة إلى المجتمع، وعلاج غير القادرين على ذلك، وتأهيلهم للعودة إليه

(١) عبد الفتاح خضر: المصدر نفسه، ص ١٩.

(٢) حسينة بهلى: أهمية المؤسسة الإصلاحية في المجتمع، مجلة جبل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٤)،

جامعة باجي مختار، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٢٠٢

أعضاء صالحين، لذ لا يعترف (جراماتيكا) بالجزاء الجنائي، وان يجب على الدولة أن تأخذ على عاتقها القضاء على أسباب قلق الفرد وضيقه بالمجتمع لأجل تحقيق النظام الذي ينشده القانون^(١).

أمّا (مارك أنسل) لم يتمسك بما ذهب إليه (جراماتيكا) من وجوب إلغاء الجزاء الجاني، وجعل المجرم هو مركز الثقل فحسب، بل تمسك (أنسل) بالجزاء الجنائي (عقوبات وتدابير)، حيث أنه يرى أن العقوبة كمعاملة المجرم تهدف إلى تنمية الشعور لديه إزاء المجتمع، وهذه التنمية من شأنها أن تجعله ينظر إلى السلوك الإجرامي على أنه سلوك غير جدير به، لعد اتفاقه مع مسؤولياته ومع كرامته وقيم شخصيته، بالإضافة إلى الحفاظ على ما يكون لدى المجرم من مبادئ وقيم صالحة، وقدرات وإمكانات بدنية وذهنية، مع العمل على تنميتها؛ لأنها هامة للغاية في سبيل تمكينه من العودة إلى المجتمع والاندماج فيه بعد الإفراج عنه^(٢).

وبعد التغير الذي طرأ على النظرة الفلسفية للسجون الإصلاحية والعقابية أدى بدوره إلى تغير الدور المسند بالمهام والوظائف التي تقوم عليها تلك السجون من برامج إصلاحية وتعليمية وتهذيبية وتأهيلية، وبالتالي نادت المدارس الحديثة بضرورة تعاون وتضامن بقية مؤسسات المجتمع الأخرى لمساعدة السجون في تنفيذ تلك الخطوات والإجراءات العقابية والإصلاحية لأجل إعادة النزلاء وإدماجهم للمجتمع من الجديد^(٣).

حيث أن المتابع لتطوير السجون يلاحظ أن أسماء السجون العقابية قد تغيرت وأصبحت تسمى مؤسسات إصلاحية، كما أن مصطلح علم العقاب أصبح يواجه انتقادات كثيرة باستبداله بمصطلح علم بمعاملة المجرمين أو علم إصلاح المجرمين، وهذه الوظائف الجديدة أبرزت مصطلحاً علمياً جديداً لآليات تحقيق وتنفيذ السياسة الإصلاحية، إذ برز مصطلح فحص شخصية

(١) مصطفى شريك: اجتماعية مؤسسات السجون بين اتجاه الدفاع الاجتماعي والشرعية الإسلامية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، العدد (١٣-١٤)، الجزائر، ٢٠١٥، ص (٢٩٤-٢٩٥).

(٢) عبد الفتاح خضر: السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، مصر، (دون سنة نشر)، ص (٢٨-٢٩).

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٠.

المجرمين وتصنيفهم، فضلاً عن مصطلح الرعاية الاجتماعية^(١)، داخل المؤسسات الإصلاحية، وعلى وفق هذا التغير يمكن لنا إبراز أهم الوظائف داخل المؤسسات الإصلاحية:

١. فحص شخصية المجرم:

يمكن تعريف الفحص: هو دراسة شخصية المجرم من جميع جوانبها الإجرامية المتنوعة للحصول على مجموعة من المعلومات، تسمح بتنفيذ العقوبة بحق المجرم على النحو السليم. ويجب أن يهدف الفحص إلى الوصول إلى تحديد العوامل الإجرامية وبيان مدى تأثيرها في خلق الخطورة الإجرامية لدى الجاني، فهو بمثابة دراسة شاملة لشخصية المحكوم عليه تستهدف تمكين القاضي من استعمال سلطته التقديرية على أسس علمية، فهو ينطوي على عنصرين: أولهما التحقق من وجود العناصر المكونة للحالة الخطرة. وثانيهما التنبؤ بوقوع جريمة نتيجة هذه الحالة، أي ثبوت احتمال سلوك إجرامي في المستقبل، وبالتالي فإنه يجب فحص المتهم من النواحي الصحية والعقلية والنفسية والاجتماعية في الحالات التي توحى فيها الظروف الواقعة بالمرض أو الشذوذ أو الاعتياد أو الخطورة وهي الحالات التي ترشح تطبيق التدابير، وأن البداية الحقيقية لتطبيق التصنيف الحديث لفتت الأنظار إلى ضرورة الاهتمام بشخصية المجرم، ودراسته من جميع الجوانب لتحديد ما هو مطلوب في عملية العلاج وإعداد البرنامج اللازم للنزيل^(٢).

وبناءً على كل ما تقدم يمكننا القول أن تحديد شخصية المجرمين، وتحديد الأسباب التي أدت بهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي أمر هام للغاية، وهو يتم بإجراء الفحص العلمي لشخصية المجرم ويفيد ملف الشخصية المعد في مرحلة القضية الجنائية كثيراً في توفير الجهد في هذا الخصوص، فإذا كان الخلل أو الاضطراب نتاج أسباب عضوية أو نفسية كان العلاج أمراً سهلاً للغاية، وقد يتمثل في علاج ورم المخ، أو خلل في الجهاز العصبي، كما قد يتمثل في علاج المرض النفسي وإزالة التوتر لدى النزلاء، إمّا إذا كان الخلل راجعاً لأسباب اجتماعية فإن العلاج قد يتمثل في تنمية الحاسة الأخلاقية الواقعية من الانحراف عن طريق بث مجموعة من المبادئ والقيم في نفس النزلاء، كما قد يتمثل في التغيير الجذري في الأسلوب الحضاري للحياة للقضاء على تأثير البيئة

(١) عبد الفتاح خضر: مصدر سابق، ص(٣٠-٣١).

(٢) صلاح هادي صالح الفتلاوي: الخطورة الإجرامية وأثرها في تسديد الجزائي الجنائي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون، العراق، ٢٠٠٥، ص(٨٠-٨٣).

في الانتقام للشرف أو للعرض أو للأثر. أما المجرم العرضي فإنه سريع الندم على ما يقع منه من جرائم عرضية، لذا يكون علاجه ميسراً إذ تكفي بالنسبة إليه تنمية القدرة على تحمل الإحباط وتعويدهم على الأنماط السلوكية السوية رغم قسوة المواقف المحيطة بهم^(١).

٢. تصنيف السجناء:

يقصد بالتصنيف توزيع النزلاء إلى فئات متماثلة بقدر الإمكان، حتى يسهل تطبيق برامج العلاج والتأهيل والتأديب والتأهيل عليهم، في شكل مجموعات بدلاً من ضياع الجهود التي تناسب عدة حالات مع حالة واحدة وتكرارها بلا مبرر، وفي ذلك توفير للجهد والنفقة والوقت، وأن مفهوم التصنيف حسب المدلول الأمريكي يشمل الفحص، والتشخيص، والمعاملة، يعني فحص المجرم، وتشخيص حالة سلوكه الإجرامي، ثم توجيهه إلى برنامج المعاملة الملائم له، ثم تطبيق هذا البرنامج عليه^(٢)، أما حسب المدلول الأوروبي فيقصد به تصنيف المجرمين في السجون وتوزيعهم إلى فئات متماثلة بقدر الإمكان حتى يسهل تطبيق برامج للعلاج والتأديب والتأهيل عليهم، بدلاً من ضياع الجهود التي تناسب عدة حالات مع كل حالة وتكرار نقص نظام بلا مبرر، وفي ذلك توفر للجهد والنفقة والوقت^(٣).

إن طريقة التصنيف طبقت لأول مرة في هولندا عام (١٨٣٠م) وتلتها كل من الأرجنتين، وبلجيكا عام (١٩٠٧)، ثم بعد ذلك سارت عليه الدول الأخرى، أما التصنيف في الدول العربية، فقد اعتمد على أساس الفصل بين النساء والرجال كما هو الحال في قانون السجون الأردني على وفق المادة (١٩) من القانون الأردني، والمادة (٢٠) من قانون السجون السوداني، أما القانون الليبي فقد استعمل مفهوم الترتيب بدل التصنيف، حيث يتم ترتيب النزلاء في المؤسسات حسب وضعيتهم الجزائية وخطورة الجرم الذي ارتكبوا وسنهم وشخصيتهم، وحسب قدر تحسين حالتهم على وفق المادتين (٢٣/١٩) من قانون السجون الليبي، أما في العراق فأن المشرع العراقي فقد ميز بين

(١) صلاح هادي صالح الفتلاوي: المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٢) السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ١٤٧.

(٣) عبد الفتاح خضر: السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية، مصدر سابق، ص ٤٩.

التصنيف والعزل، حيث أعطي التصنيف باللجنة الفنية المتخصصة بتقويم وتصنيف النزلاء، حيث يخصص مكان في المؤسسة الإصلاحية يدعى مركز الاستقبال والتشخيص ويودع فيه المجرمين بعد صدور الحكم بالإدانة بشرط أن تكون مدة حبسهم لا تقل عن عام لغرض دراستهم وتشخيص حالتهم، وبعد الانتهاء من التصنيف ينقلون إلى القسم الذي تحدده اللجنة وتقرر برنامج لعلاجهم^(١).

وفقاً لهذا أثبتت الدراسات في علم إدارة المؤسسات الإصلاحية عن حقيقة الاختلاط في المؤسسات الإصلاحية والافتقار إلى التنظيم والتصنيف، اتجهت الأنظار إلى أهمية التصنيف والفصل بين مختلف النزلاء وتوزيعهم إلى فئات متماثلة أما من زاوية (السن، أو الجنس، أو درجة الخطورة الإجرامية، أو من طبيعة المرض العضوي والنفسي والاجتماعي)^(٢).

وعلى هذا الأساس نادى هذه الدراسات بضرورة الاهتمام بعملية التصنيف وأهميتها في علاج وإصلاح النزلاء؛ لأنه في حال تم الإهمال والتجاهل لمبدأ التصنيف داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية، الأمر الذي سوف يساعد على خروج المؤسسات عن مهامها الإصلاحية لتصبح ملاذاً ومكاناً لاختلاط المجرمين على تنوع سلوكهم ونفسياتهم ودرجات خطورتهم الإجرامية، وبالتالي تتحول هذه المؤسسات إلى مدارس متخصصة لتخريج العصابات الإجرامية متمرسه على الإجرام وتكوين أجيال جديدة من المجرمين الذين كان بالإمكان إصلاحهم وحماية المجتمع من إجرامهم^(٣).

(١) آلاء محمد رحيم، الاتجاهات المعاصرة لمعالجة السجناء داخل المؤسسات الإصلاحية في ضوء، مصدر سابق، ص(٣٢٩-٣٣١).

(٢) تهناني راشد مصطفى بواقته: تأهيل النزلاء وفقاً لقانون مراكز التأهيل والإصلاح الفلسطيني رقم (٦) لسنة ١٩٩٨، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم القانون العام، فلسطين، ٢٠٠٩، ص١٨.

(٣) تهناني راشد مصطفى بواقته: مصدر سابق، ص(١٨-١٩).

وتجدر الإشارة إلى إن قسم الإصلاح الاجتماعي في العراق يكون على نوعين أحدهما قسم إصلاح الكبار وهو يتبع نظام تصنيف النزلاء وفق مدة الحكم. والثاني قسم إصلاح الأحداث^(١)، وهي الأماكن التي يودع فيها الأحداث، لغرض علاجهم وتأهيلهم على وفق برامج تربوية واجتماعية هدفها إعادة الحدث وإدماجه في المجتمع من جديد، لذلك يفترض أن يكون العلاج داخل المؤسسات الإصلاحية في العراق على ضوء الخطوات التالية^(٢):

١. **الاستقبال:** يعد الاستقبال الخطوة الأولى والهامة في مراحل فحص النزيل، حيث يتم وضع النزيل في دائرة الاستقبال ويتوقف نجاح هذه الخطوة على مدى قدرة وكفاءة ومهنية الباحث الاجتماعي في تقليل اللوم وبث روح الثقة والاحترام المتبادل خلال الإقامة في هذا القسم، كما يتم تعريف النزيل بتعليمات وقرارات أقسام الكبار، إذا كان نزلياً، وتعليمات مدارس التأهيل إذا كان حدثاً.

٢. **الفحص:** هو الخطوة الثانية بعد الاستقبال والغاية منها دراسة صفات شخصية النزيل، ومعرفة جوانب السلوك الإجرامي المختلفة للحصول على مجموعة من المعلومات والبيانات

(١) أقسام إصلاح الأحداث هي:

- **مدرسة تأهيل الصبيان:** نصت المادة (٣) والفقرة (٣) أن الحدث صبيّاً إذا أتم التاسعة من عمره ولم يتم الخامسة عشر، هي المدرسة التي يودع فيها الصبي في حالة ارتكابه جنائية يعاقب عليها بالسجن المؤبد أو الإعدام، تكون مدة الإيداع لا تقل عن خمس سنوات وفق المادة (٧٦) من قانون رعاية الأحداث.
- **مدرسة تأهيل الفتيان:** نصت المادة (٧٧) من قانون الرعاية الأحداث أن الحدث يعد فتى إذا أتم الخامسة عشر من عمره ولم يتم الثامنة عشر، إذا ارتكب الفتى جنائية معاقباً عليها بالسجن المؤقت، فلمحكمة الأحداث إن تحكم بإيداعه في هذه المدرسة مد لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سبع سنوات، أو وضعه تحت مراقبة السلوك، إما إذا ارتكب جنائية معاقباً عليها بالسجن المؤبد أو الإعدام فعلى محكمة الأحداث أن تحكم بد لا من العقوبة المقررة لها قانوناً بإيداعه في هذه المدرسة مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس عشر سنة وفق المادة (٧٧) من قانون رعاية الأحداث.
- **مدرسة الشبان البالغين:** هذه المدرسة متخصصة لمن أكمل الثامنة عشر من عمره من المودعين، أو من أكمل الثامنة عشر من عمره وقت الحكم عليه للعمل على تأهيله ولحد الثانية والعشرين من عمره وفق المادة (١٠/ رابعاً). للمزيد ينظر: قانون رعاية الأحداث رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٣م.

(٢) حاتم محمد صالح: تقويم النزلاء والمودعين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد (٢١)، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٣٨.

الخاصة عن النزيل، والفحص في علم العقاب: هو الفحص اللاحق على الحكم ويستهدف تفريد المعاملة العقابية، وهو فحص بيولوجي وعقلي ونفسي واجتماعي، وأول مراحل الفحص هو عزل النزيل عن زملائه في المؤسسة الإصلاحية أو وضعه في دار الاستقبال.

٣. **التصنيف:** هو مجموعة الخطوات والمهام التي تتبع لدراسة حالة النزيل ومعرفة العوامل المختلفة التي أثرت على تطوره الشخصي ووضع برنامج التنفيذ ويتغير كلما اقتضت الظروف ذلك مع عزل كل صنف من النزلاء عن غيره في قسم خاص في نفس السجن أو في سجن آخر، ويتم التصنيف على النحو الآتي^(١):

- أ- التصنيف على أساس الجنس: ويتم فصل الرجال عن النساء، وتخصيص مؤسسة إصلاحية لكل فئة.
- ب- التصنيف على أساس السن: يكون بفصل البالغين عن الأحداث.
- ت- التصنيف على أساس السوابق: يكون الفصل بين النزيل الذي يدخل السجن لأول مرة، وبين النزيل الذي له سوابق دخول السجن.
- ث- التصنيف على أساس نوع الإجرام: وذلك بفصل النزيل لارتكابه جريمة السرقة مثلاً عن مرتكبي الجرائم الأخرى.
- ج- التصنيف على أساس الخلق الشخصي: لكل نزيل ومدى استعداداته واستيعابه للإصلاح، إن لهذا التصنيف أهمية واضحة ومهمة، حيث أن يعد بحق التصنيف الرئيس الذي ينبغي أن يقوم على دراسة مفصلة لحالة كل نزيل من الناحية الجسمية والنفسية والاجتماعية.

وجاءت قواعد الحد الأدنى لمعاملة المحكوم عليهم متوافقة مع تصنيف النزلاء داخل المؤسسة الواحدة وفي أجزاء مستقلة؛ وذلك بمراعاة السن، والسوابق، وأساليب الحبس، وما تقتضيه معالجتهم، كما تناولت قواعد الحد الأدنى مراعاة أن يكون في كل قسم مجموعة من النزلاء للإقامة معاً في هذه الظروف، ومراعاة هذا التأثير السلبي للنزلاء على بعضهم البعض بسبب ماضي

(١) حاتم محمد صالح: مصدر سابق، ص(١٣٩-١٤٠).

السلوك الإجرامي أو فساد الأخلاق تحقيقاً لتيسير العلاج الهادف نحو إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع من جديد^(١).

ثالثاً: الحفاظ على النظام داخل المؤسسة الإصلاحية

بينت الدراسات في الشؤون الأمنية داخل السجون أن المؤسسات الإصلاحية والعقابية تقوم بعدة إجراءات القصد منها الحفاظ على الأمن والنظام داخلها، ومن هذه الإجراءات المناطق لتلك المؤسسات هي إجراءات المراقبة الأمنية، وإجراءات التفتيش الدوري للسجناء وغرفهم. وأن الإجراءات الأمنية والنظامية التي تقوم بها المؤسسات الإصلاحية على نوعين من النظام أحدهما نظام المراقبة الإلكترونية ويتم من خلال أجهزة الحماية الإلكترونية، وأجهزة الإنذار المبكر ضد الحريق، وأجهزة مراقبة الأبواب الإلكترونية، وكاميرات المراقبة الثابتة والمتحركة على كافة اتجاهات المؤسسة، إضافة إلى السياج الأمني المحيط بالمراكز والمرتبطة إلكترونياً بغرف السيطرة. والنظام الثاني هو نظام المراقبة التفتيشية الذي يمكن من مراقبة النزلاء، وأن الإجراءات التفتيشية تشمل تفتيش النزلاء، وغرفهم، وأجنحة المؤسسات الإصلاحية^(٢).

وبناءً للدراسات في الشؤون الداخلية أن الأمن والنظام داخل المؤسسات الإصلاحية له ارتباطات وثيقة بموظفيه الذين يتفاعلون مع النزلاء ويعملون بكل ما يجري داخل المؤسسة على إبقاء الاتصال الدائم والمستمر بين النزلاء والموظفين، وعلى هذا المنطق تقوم المؤسسة بإجراءات أمنية أخرى منها المناداة بأسماء النزلاء في أوقات محددة من النهار، فضلاً عن المراقبة الفورية والضرورية للبريد أو الاتصالات الهاتفية، وأن هذا الإجراء يتطلب مراقبة حضور كل نزير في أوقات القيام من النوم والرجوع إليه، وكما يجب مراقبته مرتين في اليوم على الأقل في ساعات مختلفة، فضلاً عن تغيير يومي لحراسة المؤسسة الإصلاحية من قبل هؤلاء الموظفين^(٣)، لقد أكدت قواعد قانون الإجراءات الجنائية في القوانين المقارنة ومنها قانون أصول المحاكمات الجزائية

(١) نيلسون مانديلا: قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، مكتبة الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الولايات المتحدة الأمريكية، (دون تاريخ نشر)، ص ٢٨.

(٢) تهناني راشد مصطفى بواقته: مصدر سابق، ص ٢٨.

(٣) ماجد أحمد الزاملي: واجبات القائمين على الأمن داخل السجون، مقال منشور بتاريخ: ٢٥/١/٢٠٢١، ص ١،

على الموقع صوت العراق الإلكتروني: <https://www.sotaliraq.com>

العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ احترام حقوق الإنسان بالنسبة لفرض الانضباط و النظام داخل المؤسسات العقابية بغرض الحفاظ على الأمن . وفي هذا الإطار يؤخذ بالحزم في المحافظة على الانضباط والنظام، ولكن دون أن يفرض من القيود أكثر مما هو ضروري لكفالة الأمن وحسن انتظام الحياة المجتمعية^(١).

وقد نصت المادة (١٢) من قانون مراكز الإصلاح الفلسطيني لسنة ١٩٩٨: (يقوم المدير العام بزيارات تفتيشية دورية لجميع المراكز للتحقق من تنفيذ النظم والتعليمات والقرارات كافة ويرفع تقريره في هذا الشأن إلى الوزير)^(٢). ويلاحظ من خلال هذه المادة أن القانون الفلسطيني أعطى لوزير الداخلية والعدل حق الدخول لأي مركز بقصد تفقده وإبداء الملاحظات والمقترحات التي يرونها، وأجاز للوزير وبالتنسيق مع وزير الشؤون الاجتماعية، تعيين مفتشين وباحثين اجتماعيين من ذوي الكفاءة لدراسة حالة النزلاء النفسية والاجتماعية.

إن الغرض من هذه الإجراءات التي تقوم بها المؤسسة الإصلاحية هو تغيير أسلوب النزلاء وجعلهم أكثر تقبلاً للأوامر داخل المؤسسة، وأكثر تقبلاً للحفاظ على النظام والعيش بؤام حتى تنتهي الفترة المحكوم بها على النزلاء، وبحكم أن معظم النزلاء الموجودين في المؤسسة غالباً ما يعانون من الانحرافات في السلوك التي قد تكون مترسخة في أنفسهم بشكل يصعب معه التخلي عن هذه الانحرافات بسهولة، لذا قد يفيد برنامج تغيير السلوك في مساعدة هؤلاء النزلاء في الإقلاع عن كثير من العادات السلوكية المسيئة للمجتمع أو المؤسسة^(٣)، ومن أهمية هذه الإجراءات يجب ألا ترتبط بالمفهوم الشائع والقاضي بضرورة الضرب، والتعذيب، والعزل الانفرادي للنزلاء بل يجب أن تكون مرتبطة بالمفهوم الإصلاحي لغرض تغيير السلوك والاهتمام بشخصية النزلاء من كل نواحيها، إضافة أن يقوم مسؤولو المؤسسة الإصلاحية بالتعرف على شخصية النزلاء، وكذلك معرفة كل الظروف التي عاشها قبل دخوله للمؤسسة، فضلاً عن معرفة كل العوامل التي قد يكون

(١) ماجد أحمد الزامل: المصدر نفسه، ص ٢.

(٢) الهيئة الفلسطينية المستقبلية لحقوق المواطن: جاهزية مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، سلسلة تقارير خاصة (٣٧)، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٥، ص ٤٠.

(٣) عبد الرحمن بن سلمان الطريحي: تعديل السلوك كوسيلة لإصلاح نزلاء السجون، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مجلد (٣)، العدد (٥)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ١٩٨٧، ص ٩٨.

لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في دفعه لارتكاب السلوك الإجرامي، ولعل من الفوائد المهمة التي يجب أن تقوم بهذه الإجراءات الأمنية هي أساليب تغيير السلوك في المؤسسات الإصلاحية على افتراض أن النزلاء أثناء تواجدهم في المؤسسة سيكونون أكثر تقبلاً للإصلاح والتأديب منه للانحراف^(١).

وهناك نوع آخر من التفتيش الذي تقوم به المؤسسات الإصلاحية إلا هو التفتيش الإداري الذي ينفذ على السجون الفردية من قبل موظفين إدارة السجون، وغالباً ما يأخذ هذا النوع من التفتيش شكل التدقيق الرسمي للإجراءات، وقد يغطي مجموعة واسعة من الموضوعات كالأمن، والمالية، ونشاطات السجناء، وتدريب الموظفين أو التمييز، ففي عدد من الإدارات تقاس هذه الإجراءات بالمعايير التي وضعت مركزياً لضمان التناغم بين المؤسسات الإصلاحية والعقابية المختلفة، ولكن هذا النوع من التفتيش يبقى غير كاف رغم كونه بالغ الأهمية^(٢).

وفي إطار المحافظة على النظام والأمن داخل المؤسسة الإصلاحية في العراق يجرى تفتيش دوري منتظم على السجون وخدماتها يقوم به مفتشون مؤهلون لديهم خبرة تعينهم سلطة ذات ولاية وعلى وجه الخصوص تتمثل مهمة هؤلاء المفتشين في التأكد من أن هذه السجون تدار وفقاً للقوانين واللوائح السارية المفعول بغية تحقيق أهداف الخدمات الجنائية والإصلاحية، ولعل من أهم الإجراءات المناط للمؤسسات الإصلاحية والعقابية في العراق هي صلاحية فرض العقوبات التأديبية، حيث نصت المادة (٣٨) من قانون إصلاح النزلاء والمودعين لسنة ٢٠١٨ على أولاً: أن على وزير العدل منح المدير العام لدائرتي الإصلاح العراقية وإصلاح الأحداث صلاحية فرض العقوبات التأديبية على النزلاء والمودعين بناء على توصية اللجنة التحقيقية المختصة أو لجان التفتيش المشكلة داخل الأقسام الإصلاحية عند مخالفته للأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب هذا القانون أو خروجه على برامج التأهيل والعمل والواجب عليه اتباع الخطوات التالية^(٣):

١. الحرمان من المشاركة في الفعاليات الرياضية والترفيهية.

(١) عبد الرحمن بن سلمان الطبري: المصدر السابق، ص ٩٩.

(٢) أندرو كويل: منهجية حقوق الإنسان في إدارة السجون، ط ٢، ترجمة: وليد المبروك صافار، المركز الدولي لدراسات السجون، لندن، ٢٠٠٩، ص ١٢٠.

(٣) قانون إصلاح النزلاء والمودعين رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨، الوقائع العراقية، العدد (٣٩٧٨)، ٢٠٠٢، ص ٧١.

٢. الحرمان من المراسلة.

٣. الحرمان من الزيارة.

٤. الحجز الانفرادي لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

ثانيًا: إحالة النزير والمودع إلى المحكمة المختصة، إذا ارتكب داخل أقسام الإصلاحية فعلاً معاقباً عليه في القوانين العقابية النافذة.

وفي حين نصت المادة (٤٤) أن على دائرتي الإصلاح العراقية وإصلاح الأحداث المحافظة على الانضباط والنظام العام داخل المؤسسة على ألا تتجاوز القيود المفروضة القدر اللازم لتأمين سلامة النزلاء والمودعين والموقوفين وتنظيم حياتهم مع غيرهم من النزلاء وفقاً للمعايير منها أن لا يستخدم النزير أو المودع للقيام بأعمال تأديبية مهنية أو ذات طابع انتقامي، إضافة إلى ذلك أن لا يعاقب أي نزير إلا بعد تبليغه بالعمل الذي ارتكبه المخالف للنظام والقواعد وبعد منحه الحق في الدفاع عن نفسه أمام اللجنة التفتيشية أو التحقيقية المشكلة للنظر في المخالفة^(١).

وقد نصت المادة (٤٥-٤٦) من الفصل الثاني عشر من قانون إصلاح النزلاء والمودعين لسنة (٢٠١٨م) الخاص بالتفتيش أن على دائرتي الإصلاح العراقية وإصلاح الأحداث أن تخضع للتفتيش من قبل مجلس النواب، والادعاء العام، ومفوضية حقوق الإنسان، والمفتش العام في الوزارة المختصة، وأية جهة مخولة قانوناً بالتفتيش^(٢).

كما يعد أسلوب الحراسة من أهم الخطوات أو المقررات التي تأخذ بها بعض المؤسسات الإصلاحية بتطبيق مستلزمات حفظ الأمن والحراسة القصوى دون مراعاة لأي عقاب أو إصلاح، حيث كشفت لنا بعض الدراسات والبحوث أن بعض المؤسسات الإصلاحية والعقابية لا تمارس العقاب ولا تأبه لعلاج النزلاء بل ترغب أن تحفظ بعزلة المؤسسة الإصلاحية والعقابية عن المجتمع لتكون بعيدة عن رقابة الرأي العام الخارجي، إذ تعتمد على تقيد حركة النزير خلف أسوار المؤسسة الإصلاحية وعزله عن المجتمع دون اتخاذ أي إجراء يتصل برعايته أو تحسين حالته النفسية أو

(١) الوقائع العراقية: قانون إصلاح النزلاء والمودعين، العدد (٤٤٩٩)، ٢٠١٨، ص(٤٤-٤٥).

(٢) المصدر نفسه: ص(٤٦-٤٧).

الاجتماعية أثناء فترة العقوبة^(١). هذا وقد أثبتت الدراسات أن نظام المراقبة الإلكترونية يعد من الوسائل المستحدثة في السياسة العقابية والإصلاحية الحديثة، حيث أنها تكون مصدراً هاماً من تطبيقات التطور العلمي العقابي الذي أظهر ضرورة إيجاد أساليب بديله للعقوبة السالبة للحرية بغير الأساليب العقابية التقليدية، وقد لجأت عدة من الدول في استعمال هذه الأداة؛ لأن التجربة أثبتت الدور الفعال الذي تحققه في تطبيق الجزاء العقابي للمحكوم عليه، إضافة إلى تطبيق البرامج الإصلاحية عن بعد، وأن هذه الأهداف تهدف إلى تجنب النزول لمشكلات نفسية أو اقتصادية ترهقه وتعطل عملية تأهيله^(٢)، حيث أن النزول خلال مدة العقوبة يحدث ضائقة مالية كبيرة لدى العائلة التي يكفلها مما يؤدي إلى الانقطاع المالي اللازم لإعاشته وإعادة من يعولهم ما يترتب عليه حدوث خلل في الوظيفية الاقتصادية للأسرة هذا من جانب، ومن جانب آخر أن خروج النزول من المؤسسة يشعر بأنه منعزل عن العالم الخارجي، فلا مجتمع يبدي استعداداً لتصديق توبته وصلاح حاله، وفي نفس الوقت عدم قدرة النزول في الاندماج مرة أخرى في هذا النسيج الاجتماعي^(٣).

ومع التطور الإنساني تطور الفكر التقليدي للأمن تطوراً جذرياً، حيث أصبح جهاز الحراسة في المؤسسة الإصلاحية الجهة التي تقع عليها مهام تحقيق حفظ أمن ونظام المؤسسة واستقرارها، إضافة إلى كفالة الحفاظ على الحريات والحقوق والحلول، دون الوقوع في كل ما من شأنه تعكير لحياة النزول في المؤسسة، وعلى الرغم من الجهود والنشاطات المبذولة من قبل أجهزة الحراسة الرقابية في نشر الوعي والإصلاحي بين مختلف النزلاء عن طريق الوسائل الإلكترونية سواء بتسليط الضوء على بعض المشكلات المتعلقة بنظام وأمن المؤسسة^(٤)، وكذلك المعالجات الإعلامية لبعض المشكلات والظواهر بصورة غير مباشرة تظل هذه الجهود قاصرة على خلق وحفظ الوعي الأمني والإصلاحي بسبب اعتقاد البعض أن العناية والاهتمام بالوعي الإصلاحي والأمني في

(١) عدنان الدوري: علم العقاب ومعاملة المذنبين، ط١، منشورات دار السلاسل، بغداد، ١٩٨٩، ص(٣٤٤-٣٤٥).

(٢) عابدي دلال، ومحمد جغام: الوضع تحت المراقبة الإلكترونية كنظام وقائق للحد من العود للجريمة، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد(١٢)، العدد(٢)، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ٢٠٢٠، ص(٦٦٤-٦٦٥).

(٣) المصدر نفسه: ص (٦٦٦-٦٦٧).

(٤) بن عامر وسلي، وبركات نوال: دور وسائل الإعلام في دعم ونشر الثقافة الأمنية والتصدي للجريمة في المجتمع، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(٥)، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١٣، ص١٥٣.

المؤسسة هو مسؤولية الإدارة والحراسة في المؤسسة دون غيرها من مؤسسات المجتمع كالمدرسة أو المؤسسة الأسرية وغيرها من المؤسسات التي تعمل على نشر الوعي الإصلاحي والأمني في المجتمع^(١).

ويمكن القول أن سيادة تطبيق نظام المراقبة وتفتيش وتطبيق نظام التأديب داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية يعد أمراً هاماً لتطبيق برامج التأهيل والإصلاح وفرض الانضباط والأمن داخل المؤسسات، وأن أنظمة حفظ الأمن لا تختلف على ما تكتسبه من أهمية قصوى في حفظ الأمن وضبط النظام داخل المؤسسة الإصلاحية، وحتى تتمكن المؤسسات الإصلاحية من القيام بالمهام المناطة لها يجب أن تتماشى مع المفهوم الجديد للعقوبة والذي لا يقتصر على مجرد الردع وإنما يقتصر على التأهيل وإدماج النزير من جديد في المجتمع، وأن نظام التأديب داخل المؤسسات الإصلاحية يبقى أمراً شديداً الحساسية، باعتباره عقاباً جديداً يضاف إلى عقاب وجزاؤه القانوني^(٢) فالمرجع الأمريكي فقد وضع منظومة أمنية خاصة بالتأديب وهي قواعد متعلقة بالسلوك وتكون مكتوبة يتم التوقيع عليها، من طرف الموظفين كدليل على التزامهم بها خلال أداء عملهم اليومي، وأيضاً يتم الرجوع إلى هذه القواعد بوصفه سنداً قانونياً عند كل مخالفة يرتكبها النزلاء الذين من حقهم الاطلاع على هذه القواعد^(٣).

(١) بن عامر وسليمة، وبركات نوال: المصدر نفسه، ص(١٥٣-١٥٤).

(٢) يونس الصالحي: شرعية التأديب داخل المؤسسات السجنية بين المواثيق الدولية وخصوصية المادة، مقال منشور بتاريخ: ١٣/ مارس/ ٢٠٢٠، على الموقع الإلكتروني: <https://www.droitentreprise.com>

(٣) يونس الصالحي: نظام التأديب داخل المؤسسات السجنية، مقال بتاريخ: ٦/ ديسمبر/ ٢٠١٧، على الموقع الإلكتروني: <https://www.droitentreprise.com>

المبحث الثاني

النظام العلمي لتصنيف النزلاء في المؤسسات الإصلاحية أنواعها

وبرامجها

إن دراسة موضوع التصنيف العلمي للنزلاء يجعلنا نستعرض أنواع المؤسسات الإصلاحية كي يتسنى لنا التعرف على إيجابياتها وسلبياتها في معاملة النزلاء، وتحقيق خطوات الأمن الاجتماعي، لذا سنعرض في هذا المبحث المحاور الآتية:

أولاً: أنواع النظام العلمي لتصنيف النزلاء في المؤسسات الإصلاحية

إن من أبرز أنواع المؤسسات الإصلاحية على المستوى العلمي هي ثلاثة أنواع على وفق طبيعة النظام العلمي لتصنيف النزلاء والتنفيذ ومدى توافر الحرية لهم وهي كما يلي:

(١) **المؤسسات العقابية المغلقة:** إن هدف هذه المؤسسات مفاده أن النزير شخص مجرم وخطر على المجتمع، لذلك يجب العناية بعزله تماماً والعمل على التواصل بينه وبين المجتمع، حتى تنتهي مدة العقوبة المناطة به، وأن هذه المؤسسات نشأت في أماكن خارج المدن ومحاطة بأسوار عالية لا يسمح للنزلاء اجتيازها، تفرض حولها الحراسة المشددة، وتوقع العقوبة على من يحاول الهروب منها، ويتميز نظامها بالصرامة والجزم في توقيع الجزاء العقابي إزاء من يخالف النظم الداخلية، ويودع في هذه المؤسسات النزلاء المحكوم عليهم بعقوبات الحبس الطويلة، والمجرمون الخطرون كالمعتادين على الإجرام والعائدين إليه^(١).

(٢) **المؤسسات العقابية المفتوحة:** هي تلك السجون التي لا تضع عقوبات قانونية تقيد حركة النزلاء داخلها مثل القضبان، والأغلال، والأقفال، بل تعتمد على الأساليب المعنوية من خلال إقامة العلاقة بين النزلاء وبين إدارة المؤسسة على أساس الثقة المتبادلة، والاهتمام والعناية وإشعار النزلاء بالمسؤولية إلى عدم الإخلال بهذه الثقة على اعتبار أن سلب الحرية ليس الوسيلة الوحيدة للإصلاح، فهذا يكون لدى النزلاء مشاعر الأمن والطمأنينة مما يساعد ذلك في

(١) حسين أبو هود: تقرير حول مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، سلسلة التقارير القانونية (٢٧)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، ٢٠٠١، ص(١٠-١١).

سرعة تأهيلهم وإقبالهم على البرامج الإصلاحية، ومن ثم معالجة وتقويم سلوكهم وضمان اندماجهم للمجتمع من جديد، وترجع النشأة الأولى لهذا النظام إلى أواخر القرن التاسع عشر، إذ أنشأ (كلر هاس Clearhas عام ١٨٩١م) مستعمرة زراعية في (فيتزقل) بسويسرا، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وألمانيا، وقد ازداد انتشار المؤسسات المفتوحة عقب الحرب العالمية الثانية^(١). ويرى (رمسيس بهينام Ramses Behinam) أنه يجب أن يراعى النزلاء في هذه السجون على وجه خاص و أن يتلقى النزلاء فيها مهنة يعولون على الارتزاق منها بعد الإفراج، ويجب أن تقوم صلة وثيقة بين القائمين والنزلاء فيها واحداً واحداً، بحيث يقف ولاة الأمر في السجون على طباع كل واحد من هؤلاء النزلاء وعلى حاجاته الخاصة، كما أنه يجوز أن تتاح لهم نزهة جماعية يقومون بها سوياً، وأن يتمكنوا من الاشتراك في مباريات رياضية مع لاعبين من خارج السجن، وأن يسمح لهم بمغادرة المؤسسة من حين إلى آخر بإذن في سبيل استدامة صلاتهم العائلية والاجتماعية^(٢).

٣) **المؤسسات العقابية شبة المفتوحة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات بأنه يتوسط بين نوعين السابقين، فالحراسة فيه متوسطة أي أشد من الحراسة المفروضة على المؤسسات المفتوحة وأقل شدة من الحراسة في المؤسسات المغلقة، ويودع في هذه المؤسسات المحكوم عليهم من الذين تدل دراسة شخصيتهم على أن القيود الشديدة لا تجد معهم نفعاً ولا تسهم في إصلاحهم غير أنهم ليسوا أهلاً للثقة بقدر يمكن من إيداعهم في مؤسسة مفتوحة، ويطبق داخل هذا النوع من المؤسسات نظام الإصلاح التدريجي، فيودع المحكوم عليه أول الأمر في درجة تشدد فيها الحراسة نسبياً، ثم ينقل إلى درجة تقل فيها الحراسة، إذا أثبت حسن سلوكه، إلى أن ينتهي به الأمر إلى درجة أقرب ما تكون إلى المؤسسة المفتوحة، وانتشر هذا النوع من المؤسسات في دول أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا وغيرها^(٣).

(١) حسينة بهلى: مصدر سابق، ص(٢٠٢-٢٠٣).

(٢) رمسيس بهينام: محاضرات في علم الإجرام، الجزء الثاني، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، ١٩٦١، ص٣٨٦.

(٣) حسين أبو هود: مصدر سابق، ص (١١-١٥).

ثانياً: البرامج التأهيلية المقدمة للنزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية

لم تعد مهام المؤسسات الإصلاحية تنحصر فقط في إيواء الأحداث والنزلاء لقضاء محكوميتهم وإصلاحهم عن طريق تشجيعهم على إكمال التعليم أو اكتساب مهن معينة، بل تعدى الأمر ذلك في بعض الدول، وأصبحت المهام الرئيسية للمؤسسات الإصلاحية تأهيل ذلك النزير تأهيلاً نفسياً بمعنى تحويله من شخصية غير سوية إلى شخصية سوية ومتوافقة مع المجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده لكي يصبح شخصاً نافعاً لنفسه ولمجتمعه يمارس دوره في المجتمع بكل إنتاجية، ونظراً لأهمية البرامج التأهيلية وما تقوم به من دور في تعديل سلوكيات النزلاء واتجاهاتهم وتأهيلهم وإصلاحهم ليعودوا لمجتمعهم أفراداً صالحين، حيث يقصد بالبرامج التأهيلية: هي البرامج التي تقدم داخل المؤسسات الإصلاحية التي تديرها الدولة للنزلاء المحكوم عليهم بأحكام قضائية، وتهدف الى تأهيل النزير ورعايته ومده بالخبرات والمهارات التي تساعد على الأداء الجيد في العمل بأقل وقت وجهد^(١).

وقد تعدد البرامج التأهيلية والإصلاحية في المؤسسات العقابية، فبعضها يختص بالجانب العلاجي والصحي، والآخر يهتم بجانب الرعاية الاجتماعية والنفسية، وبعضها يحرص على الفعاليات الترفيهية، والآخر يركز على الجانب التهديبي والتثقيفي وغيرها من البرامج، وهنا سوف نتطرق لأهم هذه البرامج فيما يلي:

١. برنامج الاستقبال:

عندما يصل النزير إلى المؤسسة الإصلاحية، لاسيما النزير الجديد الذي يجد نفسه في بيئة غريبة عنه، وعليه أن يتكيف مع ظروفها، كما أن إدارة المؤسسة ينبغي أن تضيف إلى سجلاتها نزيراً جديداً تكون مسؤولة عنه في توفير له برامج معينة، ولذلك يتضمن برنامج الاستقبال ثلاثة أنواع من البرامج هي^(٢):

(١) مناحي بن خننل بن شري: مصدر سابق، ص ٤٠.

(٢) دنيا جليل إسماعيل: البرامج الإصلاحية داخل مؤسسات إصلاح الكبار، مجلة الفتح، المجلد (٧) العدد (٣٧)، العراق، ٢٠١١، ص (٢١٢-٢١٣).

أ. البرامج التعريفية بالبيئة الجديدة التي يتم تعريفها للنزيل، وتوضيح ما يجب عليه وما له من حقوق وواجبات.

ب. برنامج تسجيل النزيل بعد استلامه وتسليمه الحاجات الضرورية لحياته داخل المؤسسة.

ج. برنامج الدراسة العلمية لشخصية النزيل التي تتضمن الإحاطة بكل جوانب شخصيته من النواحي النفسية والاجتماعية والبيولوجية، والتعرف على مهاراته العلمية والمهنية، ومن ثم تقرير نوع المعاملة التي ينبغي الأخذ بها تجاه هذا النزيل، حيث أن مبدأ معاملة النزيل مبدأ مهم في الفلسفة الإصلاحية يأخذ بالحسبان أن كل نزيل له مميزاته الشخصية التي تجعله يختلف عن غيره.

٢. برامج الرعاية الصحية للنزلاء:

مما لا شك فيه أن ما يتعلق بشؤون المسجون في المؤسسات الإصلاحية، هو أن الرعاية الصحية في المؤسسات الجنائية تلعب دوراً هاماً في إصلاح النزيل وتأهيله وإعادة دمجه في المجتمع كمواطن صالح، وتبدأ هذه العملية خصوصاً عند دخول النزيل إلى المؤسسة الإصلاحية، حيث يخضع فيها للفحص الجسدي لتشخيص الإصابة المحتملة، ثم يتم علاجه في أسرع وقت ممكن^(١)، وإذا تبين أن النزيل مصاب بمرض معدٍ يتم عزله عن السجناء الآخرين والاستمرار في تلقي العلاج أي أن مراكز الإصلاح تستطيع أن تلبي جميع متطلبات علاج السجناء ليس فقط من ناحية الخدمة الصحية، ولكن أيضاً من ناحية توفير الغذاء المناسب مع العناية والاهتمام بالأساليب الصحية الوقائية المناسبة للعيش في المؤسسة الإصلاحية مثلاً توفير الحمامات والأحواض والنظافة العامة، وفي نفس المجال تتبنى إدارة المؤسسات الإصلاحية الإطار الطبي لضمان الصحة العامة للنزلاء من خلال نظافة المؤسسات وتعقيمها، والتفتيش علن الأمراض أو الأوبئة واتخاذ التدابير اللازمة^(٢).

(١) عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: نماذج عربية من البرامج التأهيلية والعلاجية في المؤسسات الإصلاحية، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد (١٩)، العدد (٤٥)، السعودية، ٢٠٠١، ص ٣٢.

(٢) عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: المصدر نفسه، ص (٣٢-٣٣).

أوضحت الدراسات في علم الإجرام والعقاب أن برامج الرعاية الصحية تتضمن جانبين هما الوقاية والعلاج، فالوقاية تتضمن على وجه الخصوص^(١):

- أ. نظافة المؤسسة الإصلاحية خاصةً من ناحية الهيكل المادي.
- ب. نظافة النزلاء من حيث أجسامهم وملابسهم بتوفير الاحتياجات الخاصة بهم.
- ج. ممارسة الرياضة، وذلك للحفاظ على لياقتهم الجسدية.
- د. توفير الرعاية الخاصة للحوامل، إذ يجب معاملتهن تلقى بهن من جهة، والاهتمام بالمولودين بوجه خاص من جهة ثانية.

أما جانب العلاج من الرعاية الصحية يتجلى بما يلي^(٢):

- أ. الفحص الأولي للنزيل عند دخوله المؤسسة الإصلاحية للوقوف على حقيقة حالته الصحية.
- ب. توفير العلاج المناسب ولو اقتضى الأمر خارج المؤسسة الإصلاحية.
- ج. تقديم التقارير الطبية الدورية عن أحوال النزلاء الصحية.

بناءً على هذه الدراسات وغيرها، يتضح أن عملية العلاج التي تستند إليها هذه الإجراءات الصحية تتم على خطوتين: **الخطوة الأولى هي علاج فردي**: أي علاج النزيل وحده لا أكثر، وهذا العلاج تم تطبيقه لأول مرة في سجن بنسلفانيا والغرض منه تنفيذ خطة صحية مناسبة لحالة النزلاء الذين يعانون من المرض من جهة، ومن جهة أخرى الالتزام بعودتهم إلى المجتمع وتوفير الراحة الصحية والنفسية لهم حتى يتمكنوا من العيش في المجتمع بعد الإفراج عنهم^(٣). **والخطوة الثانية هي العلاج الجماعي**: أي معالجة مجموعة من النزلاء يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة مثل (السل، والإيدز إلخ). بالإضافة إلى معالجة التأثير النفسي للنزلاء، ويتم الإشراف على كلتا الخطوتين بالعلاج من قبل الأطباء النفسيين والغرض منها إعادة تأهيل النزلاء وإصلاحهم والسعي

(١) محمد سمصار: العقوبة السالبة للحرية ومدى نجاعتها في مكافحة الجريمة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، معهد العلوم القانونية والإدارية، قسم الدراسات العليا، الجزائر، ٢٠٠٨، ص(٩٤-٩٥).

(٢) مازن بشير محمد: مبادئ علاج وإصلاح المجرمين، مكتب زكي، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٩٩.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٢٠.

لتحقيق التكيف والتفاعل لحل مشاكلهم، بالإضافة إلى العمل الجاد للحصول على المرافق الصحية والقضاء على المشكلات الصحية والنفسية ومساعدة النزلاء على التكيف والاندماج في المجتمعات الخارجية^(١).

وفي صدد هاتين الخطوتين أتضح أن البرامج الصحية غايتها الرئيسية التأهيل والإصلاح ومعالجة النزلاء وتعديل وتغيير السلوكيات، وهذا الأمر عمل عليه الكثير من القائمين داخل المؤسسة الإصلاحية بتوفير المستشفيات والعيادات الصحية والطبية والنفسية الغرض منها تحسين واقع وحالة النزلاء المرضى، والعمل على إعادة تكيفهم ورجوعهم إلى البيئة الاجتماعية بحالة صحية سليمة خالية من الأمراض. هذا وقد أشارت قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء بمقتضى المادة (٢٢) بضرورة نقل النزلاء المرضى لاسيما المصابون بأمراض مزمنة وموبئة، من أجل توفير علاج صحي ونفسي ملائم لهم سواء أكان في العيادات الطبية والصحية أو في المستشفيات داخل المؤسسة الإصلاحية أو خارجها^(٢).

وعلى وفق قواعد الحد الأدنى بشأن معاملة النزلاء، فقد أشار قانون السجون في مصر بضرورة تطبيق قواعد معينة على النزلاء سواء كانت قائمة على جنس النزلاء أو توفير الأجهزة الصحية ومراعاة الصحة الشخصية. وكما ورد في مصر وجدنا أن الخدمات الطبية في الأردن وصلت للنزلاء بداية دخولهم المنشأة الإصلاحية، بما في ذلك الفحص البدني والاهتمام بالعلاج الذي يحتاجه النزلاء، بالإضافة إلى توفير الغذاء المناسب والاهتمام بأساليب الرعاية الصحية الوقائية، وتمكين أهمية الرعاية الصحية للنزلاء في دعم التوازن العقلي للنزلاء من خلال علاج الاضطرابات الجسدية والعقلية التي يعاني منها والتي تمثل في النهاية أحد أسباب اختلال توازنه، بالإضافة إلى جعل النزلاء يعتادون على النظافة وحمايتهم من الإصابة بالأمراض المختلفة^(٣).

(١) مازن بشير محمد: المصدر نفسه ص ١٢١.

(٢) محمد السيد عرفة: حماية حقوق نزلاء المؤسسات الإصلاحية، محاضر للمتدربين في دورة تنمية مهارات العاملين في السجون، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦، ص ٢٧.

(٣) عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: نماذج عربية من البرامج التأهيلية والعلاجية في المؤسسات الإصلاحية، مصدر سابق، ص ٣٣.

وقد حرص قانون إصلاح الأحداث والمجرمين العراقي، على تقديم هذه البرامج لما لها من دور هام في عملية تأهيل المجرمين والعودة للمجتمع بحالة صحية خالية من أي أمراض مزمنة، فهذه البرامج تتضمن الكثير من الخطوات والإجراءات مثلاً العمليات الجراحية كالعيون والأسنان والأنف، بالإضافة إلى توفير الجوانب النفسية والاقتصادية للنزلاء، فضلاً عن توفير الآلات والمعدات الصحية التي تحتاجها العيادات الصحية داخل المؤسسة الإصلاحية في العراق^(١).

وفي ضوء هذا القانون اهتمت قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء بالخدمات الطبية لهم حيث نصت عليها في (٥) قواعد من القاعدة (٢٢-٢٦): (المبادئ الأساسية لمعاملة النزلاء اعتمدت وأعلنت بقرار الجمعية (١١١/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الثاني) (١٩٩٠م). ويقصد بها الاهتمام بصحة النزلاء من حيث النظافة والتغذية وممارسة الرياضة، ومعاينه الأبنية والمؤسسات الأصلحية وملائمتها للنزول وإيجاد طبيب للمؤسسة على تماس بطبيعة وحياة النزلاء واحتياجاتهم النفسية والصحية، لضمان تمتع النزلاء مع الحياة داخل السجن بصحة سليمة وظروف صحية جيدة^(٢)).

تشير أحكام القسم (١٠) من القانون العراقي إلى وجوب أن يوفر كل سجن خدمات طبية للنزلاء ويقدمها لهم على الأقل مسؤول طبي ملم بالطب النفسي ومؤهل، وأشارت أحكام القسم أعلاه إلى أن يتم نقل النزلاء الذين يحتاجون لعلاج على أيدي إخصائيين إلى مراكز صحية متخصصة مع توفير خدمات طبيب أسنان ورعاية النساء والأحداث ويكون المسؤول الطبي مسؤولاً عن تقديم الرعاية النفسية والبدنية وتقييم أوضاع السجون فيما يتعلق بالغذاء والإضاءة والتهوية والنظافة وتقديم التقارير لمدراء السجون^(٣).

(١) عبد الجبار عريم: الطريق العلمية الحديثة في إصلاح وتأهيل المجرمين والجانحين (بحث في نظرية الإصلاح المعاصر)، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٠٠.

(٢) فيصل محمود الغرايبة: الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠١٤، ص ١٧٢.

(٣) آلاء محمد رحيم: مصدر سابق، ص ٣٣٣.

٣. برامج الرعاية النفسية:

تتطلب هذه البرامج منذ دخول النزلاء للمؤسسات الإصلاحية، حيث تجري لهم بعض الاختبارات منها الاختبارات النفسية الهدف منها التعرف على ملامح الشخصية والقدرات الذهنية والبدنية ومدى انعكاسها على تصرفات وسلوكيات النزلاء، حيث أن هذه البرامج تبنى على أساس الفوارق بين الأفراد من ناحية القدرات والميول والاستعدادات النفسية، إضافة إلى مستوى الذكاء، ومن فوائد هذه البرامج أنها تمكن من استبعاد النزلاء العاجزين عن التكيف مع مجتمع المؤسسة وعن الاستفادة من هذه البرامج. وفي الواقع فإن هذه البرامج تستهدف فقط النزلاء الجدد و تتجه أيضاً نحو بقية النزلاء بما يضمن مواصلة استفادتهم من البرامج المختلفة الموجهة إليهم أثناء إقامتهم في المؤسسة الإصلاحية بالشكل التام^(١).

وفي ضوء هذا فقد طبق التأهيل النفسي لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية الغرض منه تأهيل النزلاء تأهيلاً نفسياً بمعنى تغييره أو تحويله من شخصية غير سوية إلى شخصية سوية ومتوافقة مع بيئة المجتمع وقيمه وعاداته ومعاييره لكي يصبح شخصاً نافعاً لنفسه ولمجتمعه يمارس دوره في المجتمع بكل ما هو متاح أمامه من الإمكانيات^(٢). أما في مجتمعاتنا العربية على وجه العام والمجتمع العراقي على وجه الخصوص نجد أن التأهيل النفسي في المؤسسات الإصلاحية موجود على نطاق محدود ويتمثل في معالجة النزلاء عن طريق العقاقير النفسية فقط. وقد يرجع هذا الأمر أما لجهل القائمين على تلك المؤسسات الإصلاحية بالطرق المتنوعة للتأهيل النفسي أو صعوبة تطبيق البرامج النفسية التأهيلية لعدم وجود المختصين في هذا المجال، وبالإضافة إلى ذلك أن توظيف التأهيل النفسي في المؤسسات الإصلاحية سيكون أيضاً قاصراً إذا لم يرقم على برامج التأهيل النفسي لمتخصصون لهم باع طويل في مجال تطبيق تلك البرامج التأهيلية، حيث أن من فوائد برامج التأهيل النفسي أنها تساعد النزلاء للتعامل مع الحياة ومتاعبها بعد خروجهم بعزيمة

(١) عبد العزيز بن صقر الغامدي: النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، مصدر سابق، ص(١٥١-١٥٢).

(٢) سلطان بن عبد العزيز العنقري: التأهيل النفسي في المؤسسات الإصلاحية (التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة الأمن، العدد(٧)، الرياض، ١٩٩٣، ص ١١١.

وقوة وإيمان صادق، ومن ثم إضاءة الأمل والتفاؤل من جديد لذلك الإنسان حتى يأخذ ويعطي بدلاً من الأخذ فقط^(١).

أما طرق التأهيل النفسي للعلاج فتستند على فعل أنواع مختلفة كتبادل الرأي بين المعالج والنزيل المصاب بمرض نفسي، والأقناع والإرشاد والتوجيه، و النفاذ إلى أعماق الحياة النفسية للنزيل، كما يدخل في نطاق هذه الطرق كل وسيلة للتأثير في تفكير المريض وشعوره وسلوكه بقصد تحريره من قلقه وأضرابه، بالإضافة إلى معرفته على مواجهة الحياة والتعامل مع الآخرين وحل مشكلاته الخاصة بصورة أسرع وأفضل طريق^(٢)، ووفقاً لهذه الطرق فإن خطوات التأهيل النفسي تتمثل بالحصول على تاريخ مفصل وواضح عن حالة النزيل من جميع المصادر الممكنة من أقارب النزيل وأصدقائه، بالإضافة إلى فحص شخصية المريض أو النزيل كما هي عليه في الوقت الحاضر فحصاً منظماً ودقيقاً، حيث أن هذا الأمر يستعان به في اختبارات سيكولوجية تجري على النزيل لمعرفة مستوى ذكائه وما لديه من مواهب وقدرات وميول وعواطف، ثم البحث عن العوامل الجسدية والنفسية التي أثرت في نمو هذا المرض، والخطوة التالية هي تفسير الأعراض وتحليلها وتفسيرها حتى يعرف النزيل كيف ظهرت وتطورت، أما الخطوة الأخيرة والرابعة فتتمثل في معونة المريض على أن يتعلم طرقاً جديدة لمواجهة ما يتعرض له من مشكلات ومصاعب في الحياة^(٣).

ولقد وصت الكثير من دراسات في علم الإجرام والحقوق الاهتمام والعناية بتطبيق هذه البرامج لما لها من دور هام في عملية استئصال الآثار النفسية نتيجة عن سلب الحرية للنزلاء المحكوم عليهم، فأساليب الرعاية النفسية تهدف إلى إصلاح النزلاء وتطوير قدراتهم الذهنية والعقلية والثقافية، ليفهموا معها معاني الحياة السليمة والخالية من مظاهر وآثار السلوك الإجرامي^(٤).

(١) سلطان بن عبد العزيز العنقري: مصدر سابق، (ص ١١١-١١٢).

(٢) أحمد عزت راجح: مشكلة العلاج النفسي في مصر، مكتبة الإسكندرية، ١٩٥٧، ص ٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٩.

(٤) نجيب علي سيف الجميل: علم الإجرام وعلم العقاب، ط ٢، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، اليمن، ٢٠٠٦، ص ٢٣٦.

وخلاصة القول وجدنا أن التأهيل النفسي يكون على ثلاث مستويات هي^(١):

أ. **مستوى إدارة القلق**: يعاني النزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية من مستويات قلق مرتفعة، وهذا الأمر أو العمل طبيعي ناتج الشكوك حول إمكانية العودة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، ويستعيدون تفاصيل معاناتهم، لذا لا بد من توفير تمارين الاسترخاء، والتنفس العميق خصوصاً أثناء فترة العلاج.

ب. **مستوى محاولة استعادة الثقة بالنفس**: وهنا يمكن للنزلاء أن يكونوا قادرين على تحقيق التعايش مع البيئة الجديدة، والتغلب على الظروف والصعاب التي عانوا منها خلال فترة دخولهم للمؤسسة الإصلاحية.

ج. **مستوى تقدير الذات**: في هذا المستوى يكون النزلاء قادرين على التخلص من الأفكار السلبية اللاعقلانية التي رافقته نتائج السلوك الإجرامي.

٤. **برامج التعليم والتدريب:**

أظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالجريمة أن معظم المجرمين إما أميون أو لديهم مستوى تعليمي منخفض، كما أن مستوى وعيهم الثقافي منخفض للغاية، والمستوى التعليمي ليس السبب الوحيد للجريمة، بل هناك مستويات أخرى تدفع النزلاء لإرتكاب الفعل الإجرامي، حيث أن ترك المجرمين لتعليمهم مثلاً يعني أنه سينشغلون لممارسة أعمال تقودهم لإرتكاب الفعل الإجرامي، كما أن الراشد الأمي يكون أقل وعياً بآثار عمله من المتعلم، ومن هنا فإن الهدف الرئيسي لهذه البرامج هو إعادة واندماج النزلاء وتأهيلهم داخل المؤسسات أثناء عملية التعليم والتدريب^(٢)، وقد أثبتت الدراسات في علم المؤسسات الإصلاحية أن السجون في القرن السادس عشر اهتمت بتعليم السجناء القراءة والكتابة، وهذا بواسطة رجال الدين داخل المؤسسات التأهيلية، ثم بعدها حصل تطور وتقدم في فكرة التعليم داخل السجون، وحرصت المؤسسات الإصلاحية بالعناية والاهتمام الكبير بتعليم النزلاء للقضاء على عامل الجهل والأمية، أو نقص التعليم الذي يعد هدفاً ورغبة تقود

(١) هناء عبد الرزاق مصطفى: إعادة التأهيل النفسي للأطفال الذي تعرضوا للصدمات بعد الحروب والنزاعات، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٦)، العدد (١١)، العراق، ٢٠١٩، ص ٤٢٤.

(٢) صلاح حوטר: برامج التدريب في المؤسسات الإصلاحية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩١، ص ٤٥.

إلى إرتكاب السلوك الإجرامي أو التهيئة له في بعض الأحوال، ولم تتفق الدراسات في هذا المجال فقد كشفت بعض الدراسات في علم الإجرام عن وجود علاقة بين الإجرام ونقص في التعليم، وأن محو الأمية تعد من العوامل المساعدة على ظهور الإجرام وتفشيهِ داخل المجتمع^(١).

في ضوء هذه الدراسات وغيرها، أصبح من الضروري تنفيذ برامج التنقيف والتأديب في المؤسسات الإصلاحية، وقد أصبح التعليم سياسة هادفة لإعادة تأهيل تهدف إلى تزويد النزلاء بالوسائل والأدوات حتى لا يعودوا إلى ممارسة السلوك الإجرامي مرة أخرى. وقد أوضحت هذه الدراسات أيضاً أن برامج التنقيف والتأهيل تهدف إلى توفير فرص للنزلاء للتزوّد بالمعرفة والثقافة تساعد على العمل في المجتمع بهدف القضاء على أوقات الفراغ أثناء المطالعة والقراءة، وقد أظهرت العديد من الدراسات أيضاً أن البرامج التنقيفية تمتاز بدور هام هو إبعاد النزلاء عن العوامل الإجرامية للنزلاء المحكوم عليهم، بالإضافة إلى توسيع المعرفة والقدرة ومساعدتهم على التفكير بحكمة، كما أنها تساعد في الحصول على وظيفة بعد الإفراج عنهم، وكل ذلك ينعكس على شخصية النزلاء سواء من خلال التعديلات الاجتماعية داخل المؤسسات الإصلاحية أو خارجها^(٢).

وتعد ولاية نيويورك أولى الولايات التي قدمت نمطاً من التعليم الأولي للنزلاء، حيث أوضح (استن كورمك) عام (١٩٢٧) حاجة سجون أمريكا إلى نظام للتربية والتعليم يتضمن ثقافة مدرسية وتعليمية و حرفية، وثقافة صحية واجتماعية وحضارية، ومن جهة أخرى أشار (جورج سيفرنس) في دراسته عام (١٩٧٦) إلى أن البرامج التربوية والتعليمية تعد جوهر البرامج التي تقدمها مؤسسات رعاية الأحداث أو المجرمين، وأن التنظيم الجيد لهذه البرامج يؤدي دوراً هاماً في فعالية رعاية المجرمين^(٣).

(١) صلاح حوטר: المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٢) عز الدين وداعي: رعاية نزلاء المؤسسات العقابية في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر، ٢٠١١، ص(٤٩-٥٠).

(٣) مصطفى محمد متولي: نموذج مقترح لبرامج تعليمية تربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدولة العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨، ص(١٧٤-١٧٥).

وقد أثبتت التجارب في الغرب دور تعليم النزلاء في إصلاح المجرمين، حيث أدخلت في عام (١٩٣٠م)، التعليم الأكاديمي الذي يماثل ويوازي التعليم في المدارس بعد أن كان مرفوضاً بشدة من قبل إدارات السجون خصوصاً في إنكلترا اعتقاداً بأن المجرم المتعلم أشد خطورة على المجتمع من المجرم الجاهل، وقد ساد هذا الاعتقاد في السجون الإنجليزية فترة من الزمن، وقد حدد قانون إصلاح ولاية نيويورك الأمريكية الهدف الأول من تعليم النزلاء بالقول "أنها تنشئة اجتماعية جديدة، كما أوجدت الدراسة عن طريق المراسلة وجود مكتبة كبيرة في السجن تم العمل بها منذ عام (١٨٠٢م) في الولايات المتحدة، حيث اثبت نجاحه في عملية إصلاح وتأهيل المجرمين، إذ أن تعليم المحكوم عليه عنصر جوهري من عناصر العملية الإصلاحية، وينظر رجال الإصلاح إلى التعليم في المؤسسات العقابية كأداة ينبغي أن تمتد وظيفتها لتشمل جميع ميادين الحياة^(١).

بمعنى أن يسعى برنامج التعليم في المؤسسة العقابية إلى إعادة تشكيل شخصيته النزلي واتجاهاته وقدراته ونضوجه من جميع النواحي حتى يصبح قادراً على أن يشق طريقه في الحياة الجديدة، وأن يساهم في سعادة ورفاهية المجتمع الذي يعيش فيه. ومن ناحية ثانية، يساعد التعليم على إصلاح جوانب عديدة في شخصية المحكوم عليه حتى يستطيع التعامل مع مختلف أفراد المجتمع، كما ينمي فيه قيما ومبادئ أخلاقية تساعد على التكيف داخل المؤسسة وخارجها ثالثاً، يساعد التعليم من لم يتلق نصيباً وافراً منه على تهيئة السبيل أمامه لعمل شريف في المجتمع بعد الإفراج عنه واستعادة مكانته فيه^(٢).

إن المؤسسات الإصلاحية تلجأ لتطبيق هذا البرنامج على ثلاث وسائل هي^(٣):

أ. المكتبة: التي تعد من أهم الآليات والوسائل المستعملة لتعليم النزلاء المحكوم عليهم، فالغاية منها تهيئة وتزويد النزلاء بالثقافة العامة والمعلومات التي يرغبون في الحصول عليها، وقضاء أوقات الفراغ في المطالعة التي تكسبهم الثقافة في أنفسهم وتنمي شخصيتهم الفكرية باتجاه واقعي وتحدد أسلوب وطريق تصرفاتهم نحو المجتمع.

(١) آلاء محمد رحيم: مصدر سابق، ص ٣٢٠.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٢٠.

(٣) عز الدين وداعي: مصدر سابق، ص (٥١-٥٢).

ب. **الصف والمجلات:** إن هدف هذه الوسائل تساعد النزلاء على إبقاء الصلة الوثيقة بالمجتمع الذي يراد أن يتكيفوا فيه بعد الإفراج، لكن لا بد أن تكون هناك رقابة على الصحف التي تدخل المؤسسات الإصلاحية، حتى لا تؤثر سلباً في نفسية النزلاء وتولد لهم مشاعر الحقد والكراهية للمجتمع الذي يخرجون له.

ج. **إلقاء الدروس والمحاضرات:** وهذا بعد تعليم النزلاء الأميين، ثم يأتي دور إلقاء الدروس والمحاضرات عليهم بواسطة القائمين داخل المؤسسات الإصلاحية، لهذا الغرض أو من طرف المتطوعين أو من طرف النزلاء المحكوم عليهم، لأن التدريس في المؤسسات الإصلاحية يختلف عن التدريس في المؤسسات الاجتماعية الأخرى. حيث أنه يهدف إلى ترسيخ روح التعاون والتكاتف بين المحكوم عليهم، لغرض التخلص والابتعاد عن الجريمة وعدم اللجوء إلى ممارسة سلوك إجرامي.

وعلى ضوء هذه الوسائل وغيرها يوجد ثلاث أنواع من التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية هي^(١):

أ. **التعليم العام (محو الأمية):** يقدم إلى النزلاء الأميين برنامج يهدف محو أميتهم، ويأخذ هذا البرنامج في الحسبان التطور الذي حدث في مفهوم القراءة، فقد أثبتت الدراسات أن القراءة ليست عملية آلية تستند إلى نطق الحروف والكلمات، ولكنها عملية معقدة يدخل فيها كثير من التحليلات العقلية وأبرزها الفهم والتفاعل مع النص، فبرنامج محو الأمية يركز على المهارات الأساسية والمعلومات الأولية وتزويد المدارس بالتصورات والمفاهيم التي يستطيع من خلال النزلاء ترتيب الأفكار واستثمارها في الحياة.

ب. **التعليم الثانوي لغير حاملين الشهادات الدراسية:** يقدم هذا البرنامج إلى النزلاء الذي يعرفون القراءة والكتابة من غير الحاصلين على شهادات دراسية، ويركز هدف هذا البرنامج على تنمية مهارات التعلم لتنمية معارف السجناء لتجنبهم الارتداد إلى الأمية وتحسين قدراتهم على التكيف والتواصل مع أفراد الجماعة الاجتماعية.

ج. **التعليم المهني والتقني (الحاملين شهادة):** يقدم هذا البرنامج إلى النزلاء الذين حرموا من مواصلة دراستهم في الصغر، أو أبعدهم ظروف الحياة الضاغطة عن مواصلة التعليم، ويعتمد

(١) مصطفى محمد متولي: مصدر سابق، ص(١٧٤-١٧٥).

هذا البرنامج على التنقف الذاتي، والاعتماد على النفس في استيعاب المناهج الدراسية المحددة للمستوى التعليمي الذي يرغب النزلاء في دراسته، ويمكن تطبيق هذا البرنامج من خلال ما يتوفر من كتب ومراجع في مكتبة المؤسسة الإصلاحية.

وعلى ضوء هذه الوسائل الثلاث من أهمية التعليم جاءت القاعدة رقم (٧٧) من مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين والواردة تحت عنوان "التعليم والترويح" أن يكون التعليم الأساسي إجباريا بالنسبة للأميين وصغار السن، وأن تهتم إدارة السجن بذلك اهتماما خاصا. أما بالنسبة للمراحل التعليمية الأعلى (كالتعليم الثانوي بأنواعه المختلفة والفني والمهني والتعليم العالي) فإن حق المحكوم عليه يقتصر على التزام الإدارة بتوفير وسائل تنمية لتعليم القادرين عليها، وتؤكد القاعدة (٦٥) والقاعدة (١/٦٦) الواردتان تحت عنوان (المعاملة والعلاج) على أن التعليم والإرشاد والتوجيه والتدريب المهني تعد وسائل ملائمة لعلاج المحكوم عليهم على وفق الحاجات الفردية لكل محكوم عليه ومدة العقوبة. والقاعدة (٧١) الواردة تحت عنوان (العمل) تشير إلى وجوب إمداد المحكوم عليهم بالتعليم المهني. كما توجب القاعدة (٢/٧٥) تخصيص وقت كاف للتعليم^(١).

٥. برامج التهذيب الأخلاقي والديني:

تؤكد المؤسسات الإصلاحية إن التهذيب الأخلاقي والديني يهدف إلى تقويم سلوكيات النزلاء حتى يكتمل إدراكهم من خلال تعرفهم على الواجبات المختلفة التي يتعين أن يتقيدوا بها مقابل الحقوق التي يكلفها لهم المجتمع، وفي الواقع فأن هذه البرامج بالرغم من أنها تتجسد في مناهج خاصة بها من محاضرات وندوات إرشادية وتوجيهية ومؤتمرات، فأنها تثري بمختلف البرامج الأخرى الموجهة للنزلاء، حيث أن البرامج الدينية ترتبط بصفة مباشرة بالبرامج الأخلاقية في أنها تمثل حلقة مكملة لإعادة صقل سلوكيات النزلاء بإثرائها إلى جانب التغذية التعليمية المهنية بزيادة ورخي يقوم على الحث على المعروف والنهي عن المنكر^(٢).

وفي هذا الصدد يقوم التهذيب الأخلاقي على إظهار القيم والمبادئ الخلقية الرئيسية التي يعتمد عليها المجتمع وأنظمتها وقوانينه، وقد حرص قانون تنظيم السجون وإعادة الاندماج الاجتماعي

(١) آلاء محمد رحيم: مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٠.

(٢) عبد العزيز بن صقر الغامدي: مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥.

للنزلاء على ضرورة توفير جو من البرامج الأخلاقية داخل المؤسسات الإصلاحية من ناحية تلقى المحاضرات في المجال التربوية والثقافي والديني، وفيما يتعلق بالتهذيب الديني يتولى مهمة ذلك البرنامج رجال الدين الذين تعينهم المؤسسات الإصلاحية لهذا الغرض ويجب أن توفر فيهم إضافة إلى عملهم دراسة خاصة بمعاملة النزلاء وجذبهم والتأثير في عقولهم وأفكارهم، ويتم التهذيب الديني عن طريق إلقاء محاضرات دينية، وفتح الباب لإقامة الشعائر الدينية واللقاءات الفردية^(١).

وهكذا فقد لوحظ في الكثير من الدراسات التي أجريت على أساليب معاملة النزلاء أن التهذيب الديني يقود لا محالة إلى التهذيب الأخلاقي، فالتهذيب الأخلاقي أو السلوكي يعد عنصراً هاماً في عملية إقناع وتدريب وترسيخ روح التعاون لدى النزلاء، حيث أن التهذيب الأخلاقي يبدأ من خلال دراسة شخصية النزلاء، بالإضافة إلى تحديد نوع القيم السلوكية والاجتماعية لديهم وأسباب تخلفها، بينما يهدف التهذيب الديني إلى غرس القيم الدينية المرتبة بالأخلاق الاجتماعية^(٢)، إذ كشفت هذه الدراسات أن الكثير من النزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية كانوا يتصفون بنقص الوازع الديني وضعف في السيطرة الدينية لديهم وقت ارتكابهم السلوك الإجرامي، ومن ثم يكون لشأن التهذيب الديني دوراً هاماً في تخليص النزلاء من عامل أو فعل الإجرام، فيما أشارت هذه الدراسات أيضاً أن التهذيب الديني يقوم به رجال الدين الذين تتوافر فيه بعض الشروط كالعلم بقواعد الدين وشرط الكفاءة في معاملة المحكوم عليهم من خلال إلقاء محاضرات الوعظ، وتنظيم مناقشات جماعية والإجابة على تساؤلات النزلاء مع تبيان حكم الشرع فيها، بالإضافة إلى إقامة الشعائر الدينية وتشجيع وتحفيز النزلاء عليها وتوفير أماكن العبادة والصلاة فيها وغيرها من الممارسات الدينية^(٣).

خلاصة القول يرى الباحث أن التأديب الديني والأخلاقي يعدان وسيلة للتوبة من خلال بث روح التقوى في نفوس النزلاء وتحويلهم من أشخاص غير سويين إلى أشخاص سويين، بالإضافة إلى جعلهم حريصين على ممارسة العقيدة والشعائر الدينية والآداب، فالتأهيل الديني له القدرة على

(١) محمد سمصار: مصدر سابق ص(٩٣-٩٤).

(٢) سعود بن ضيخان الضيخان: البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، ط١، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٠١، ص٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص(٣٤-٣٦).

التحكم في الروح ويقوم على التقاليد والتعاليم الدينية، حيث وجدنا أن في دائرة إصلاح السجون العراقية عناصر مختصة بتقديم مثل هذه البرامج مثلاً رجال الدين الذي يتم تعيينهم من قبل المؤسسة الإصلاحية لهذا الغرض، ناهيك عن رجال مختصين في القيام بمهام الاختبارات أو العلاجات النفسية للنزلاء. ووفقاً لهذا فأن أهمية الخدمة الدينية والنفسية تمكن في نشر الانضباط الديني والأخلاقي في نواح كثير للنزلاء.

٦. برامج التدريب المهني:

يقصد بالتدريب المهني هو مجموعة الأعمال التي يقصد بها إكتساب النزلاء مجموعة من المهارات والخبرات الفنية والمهنية التي تساعد في أداء عمل وظيفي معين، حيث يهدف إلى تدريب النزلاء الذين تتوافر فيهم الصلاحية لاكتساب حرفة أو مهنة أثناء إقامتهم بالمؤسسة لتدريبهم وتعليمهم وتزويدهم بالثقافة والمعرفة وتوفير حياة صالحة وسليمة لهم في مجتمعهم بعد الإفراج عنهم، وتنمية قدرات ومهارات أصحاب الخبرة للاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم المعلنة واستثمار وقت فراغهم^(١).

ويعد التدريب المهني للمؤسسات الإصلاحية جانباً هاماً في عملية تغيير مهام المؤسسات الإصلاحية، حيث يساعد التدريب المهني على تنمية طاقة النزلاء، وإطلاق سراحهم بعد تعافيهم وتحريرهم إلى طاقات أخرى في مختلف مجالات التنمية، فالتدريب المهني بهذه الطريقة يمنحهم الاستقلال، ويساهم في الاستقرار الاقتصادي والنفسي، وينعكس في مساهمتهم الإيجابية في التنمية الاجتماعية وحمايتهم من تكرار والعود إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى^(٢)، ومن فوائد التدريب المهني في المؤسسات الإصلاحية وخاصةً في خلال فترة السجن يساعد السجناء على تدريب مهارات الحرف اليدوية أو المهن، وذلك للحيلولة دون وقوع السجناء ضحايا للبطالة، بالإضافة إلى الملل والاضطرابات الجسدية والعقلية الناتجة عنه هذا من جانب، ومن جانب آخر فأن التدريب المهني يعمل على مساعدة السجناء على الالتحاق بوظائف محددة، وبالتالي زيادة خبراتهم، وتنمية

(١) إبراهيم بيومي مرعي: دور التدريب المهني والعمل بالمؤسسات الإصلاحية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩١، ص ٦٧.

(٢) نبيل محمد صادق: التدريب المهني داخل المؤسسات الإصلاحية كمدخل للحد من الجريمة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد (٦)، العدد (٣)، السودان، ١٩٩٧، ص ٤٣١.

مهاراتهم، وتمكينهم من الاستجابة له خلال فترة عقوبتهم، مما يمكنهم من توفير دخل لأسرهم لمواجهة المواقف والظروف المختلفة خصوصاً أثناء فترة العقوبة^(١).

ويؤكد (نبيل محمد) أن هناك خمسة أشكال من التدريب المهني داخل المؤسسات الإصلاحية ثلاثة منها خاصة بإصلاح الأحداث وهي^(٢):

الشكل الأول: يقوم هذا الشكل على أساس نظام الصببية الصناعية وعن طريق هذا الشكل يتم تعلم المنة على أيدي صانع ذي خبرة يقوم بهذه المهمة أثناء مزاولته لعمله.

الشكل الثاني: يهدف إلى أعداد عمال نصف مهرة، وذلك من خلال تدريبهم على مهن مختلفة مثل البرادة، وكهرباء السيارات وغيرها. ولا يتطلب تدريبهم مدة طويلة ويقوم تدريبهم على دراسات نظرية في التقنية الخاصة بالمهن والرسم الصناعي والتدريب العملي على فترات مختلفة. حيث يمضي الحدث في التدريب المهني فترة وهي تسعة شهور ويجري الحدث بعد انتهائه من التدريب امتحاناً ويكون أمام لجنة مشكلة من المدرب المهني والباحث الاجتماعي والنفسي.

الشكل الثالث: ويتمثل في الورش التي تقوم بتدريب الأحداث على مهن إنتاجية مثل الأحذية والجلود، والخياطة وغيرها، وهذه الورش تقوم باكتساب الأحداث مهارات مهنية علاوة على ما ينتجونه من خامات مصنعة. أما أشكال التدريب المهني بالنسبة لمؤسسات الكبار تكون على شكلين هما^(٣):

الشكل الرابع: هو شكل تقليدي يوجد في بعض المؤسسات الإصلاحية، وأصبحت من القدم والتخلف بما لا يساير التطور الحديث الذي طرأ على الورش الخارجية.

الشكل الخامس: ويتمثل في إنشاء مراكز التدريب داخل المؤسسات الإصلاحية لتدريب المسجونين تدريباً نظرياً وعملياً بواسطة مختصين مهنيين مؤهلين، وهذا الشكل نادر ولا يوجد إلا في بعض المؤسسات الإصلاحية، ورغم ذلك فإن بعض المؤسسات الإصلاحية تتجه إلى إنشاء

(١) نبيل محمد صادق: المصدر نفسه، ص(٤٣٢-٤٣٦).

(٢) نبيل محمد صادق: المصدر نفسه، ص(٤٣٨-٤٣٩).

(٣) مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والجهات الإدارية المعنية بهم في الدول الأعضاء، ط١، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد(٤٧)، الرياض، ٢٠١٠، ص١٢٩.

مراكز التدريب للتعاون مع وزارة الصناعة فيها، كما تقوم أيضاً بالتعاون مع بعض الشركات لإنشاء ورش إنتاجية داخل المؤسسات الإصلاحية.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن التدريب المهني المنظم والموحد الذي يمثل السجنا لا يزال في مراحله الأولى، حيث يدخل السجنا ورش الأشغال اليدوية المختلفة الملائمة حسب قدراتهم وهواياتهم واحتياجاتهم الشخصية، وتساعد هذه الورش الصناعية على تعزيز القدرات الجسدية والعقلية والروحية للنزلاء من ناحية، ومن ناحية أخرى تجعلهم يكتشفون أنفسهم من خلال عملية التصنيع أو بيع منتجات معينة بنجاح، وهذا عامل مشجع لبدء عمل تجاري؛ لأنه يشكل مصدراً ودخلاً مادياً^(١)، وترتبط الزيارات الميدانية لبعض المصانع والمؤسسات المهنية ارتباطاً وثيقاً ببرنامج التدريب المهنية للمؤسسات، وهو أمر مهم للغاية في عملية نشر الوعي وتعزيز الثقافة، والتعرف على معالم العمل، وترسيخ وتحفيز وفتح الباب أما التدريب المهني، وبناء روح مهنية مستقبلية. وأن تعليم أخلاقيات مهنية تعد أسلوباً أساسياً في التدريب المهني، لأنه يلعب دوراً مهماً في تشكيل وتعزيز الهوية المهنية المستقبلية للنزلاء، بينما يوفر التدريب المهني إحساساً بالإيمان والشعور بالانتماء والشعور بالأمان والهدوء والسلام النفسي الداخلي^(٢). وفي هذا الصدد حرص المشرع العراقي في المادة (٥) من قانون دائرة إصلاح الكبار في الفصل الثالث على أن التدريب المهني يساعد على إعداد النزلاء لمزاولة الأعمال التي تتناسب مع قدراتهم وقابلياتهم الجسدية والعقلية، بالإضافة إلى تأمين المتعلمين المهنيين من النزلاء الذي تتوفر فيهم المؤهلات المطلوبة. ناهيك عن العمل على تقويم سلوك النزلاء للحد من العود للسلوك الإجرامي^(٣). وخلاصة القول أن التدريب المهني يسير على وفق ثلاث اتجاهات هي^(٤):

أ. اتجاه نظري: يهدف إلى إكساب الفرد معلومات وخبرات جديدة وتنمية المعلومات والخبرات الموجودة لديه.

(١) مصطفى حجازي: المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٢) المصدر نفسه: ص (١٣١-١٣٣).

(٣) قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (١٩) لسنة ١٩٤٨: المؤسسة العامة للإصلاح الاجتماعي، الوقائع العراقية، العدد (٣٠١٥)، الجزء (٢)، ١٩٤٨، ص ١.

(٤) إبراهيم بيومي مرعي: اتجاهات الرعاية الاجتماعية ومداخلها المهنية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.

ب. **اتجاه عملي:** يهدف إلى تعليم الفرد مهارات فنية جديدة أو طرق عمل حديثة أكثر فاعلية وإنتاجية.

ج. **اتجاه نفسي وسلوكي:** يرمي إلى تطوير سلوك الفرد وتحريره من عادات العمل الرديئة.

٧. البرامج الترفيهية والرياضية:

تعد الرياضة مصدراً مهماً في المؤسسات الإصلاحية؛ لأنها من أهم البرامج التي تتيح متنفساً للطاقة الجسمية والحركية، وتساعد النزلاء على اكتساب اللياقة البدنية والتخلص من الكثير من المشكلات والمظاهر النفسية، والحصول على تقبل المجتمع وتقديره، كما تستعمل هذه البرامج على نطاق واسع ومكثف في إصلاح وعلاج المجرمين لكونها وسيلة فعالة في منع الملل والقلق، وتهيئة الفرص المتنوعة لاحترام النظام والخضوع للقوانين والامتثال للقيم، والتعبير عن الشعور بالحب والعداء نحو الآخرين^(١).

وتعد البرامج الترفيهية وسائل هامة في توفير الراحة النفسية والشعور بالارتياح النفسي، فوظيفة هذه البرامج تبدو واضحة تقوم على تعليم النزلاء وتدريبهم على الإبداع والتقدم والتنوع في الأعمال اليومية المختلفة، بالإضافة إلى تنمية القدرات الذاتية وضبط النفسية والاعتماد على الذات، الأمر الذي يبعد النزلاء عن التفكير في الدخول في المشكلات والتمرد والانحرافات، ويساعدهم على تنمية شخصياتهم وقدراتهم، وعلى كيفية التعاون والتوافق مع غيرهم من الأفراد^(٢).

إن البرامج الرياضية تمكن النزلاء من الحفاظ على صحته وقوام جسمه وتعزز قدراته النفسية ومقاومته لظروف السجن الصعبة، وفي العراق تتضمن هذه البرامج مجموعة من النشاطات والأعمال اليدوية كالرسم والنحت والتصوير والموسيقى ويشرف عليهم مدرباً مؤهلاً للقيام بذلك، وأن الهدف من هذه البرامج رفع مستوى الصحة النفسية والجسمية وتنمية روح العمل بين النزلاء

(١) أنيس عبد الملك: خدمة الجماعة ودورها في المجتمع المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٧٢.

(٢) عبد العزيز محسن: حماية حقوق الإنسان في مرحلة تنفيذ الأحكام الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٢٠.

والعمل على تحفيز الروح المعنوية لدى النزلاء وخلق الشعور بالمسؤولية وتنمية الرغبات والهوايات بما يعزز الثقة بالنفس وتطوير مواهبهم بشكل إيجابي ومفيد للجميع^(١).

ومن أهم أساسيات البرنامج الترفيهي والرياضي ما يلي^(٢):

أ. تطوير وتنمية معدل اللياقة البدنية: من خلال التدريبات الصباحية يمكن للنزلاء تعلم النظام والقيادة واحترام الآخرين في مكان يمتاز بالطابع النظامي.

ب. تعليم وتعزيز المهارات الرياضية: من خلال ترسيخ وتطوير وتقديم مهارات النزلاء في الألعاب المختلفة، ويمكن تعزيزها إذا كان النزير لديه خبرة رياضية سابقة، ويمكن أيضاً من خلالها قياس دوافع التعليم والعمل الجاد.

ج. الإرشاد التربوي والرياضي: يتم من خلال تطبيق الاختبارات التشخيصية، مما يمكن توجيه النزلاء لفهم إمكانياتهم من حيث القدرات والمهارات والسمات ومحاولة الاستثمار في هذه القدرات بطرق تساعد على تحقيق أقصى قدر من النمو وتكامل الشخصية.

د. تنمية الذكاء والقدرة الفكرية: من خلال الاعتماد على المحاضرات النظرية لتزويد النزلاء بالمعلومات والمعرفة الرياضية حول قواعد اللعبة وتاريخها وأبطالها وخطتها.

هـ. تنمية روح الفريق: من خلال المسابقات الرياضية سواء داخل المؤسسة أو خارجها، والغرض منها تحقيق الذات واحترام الحقوق والتسامح، وهذه قضايا مهمة في إصلاح النزلاء.

و. ربط النزلاء بالمجتمعات الخارجية: من خلال المشاركة في المسابقات التي تقام في الدولة او مع المؤسسات الأخرى. فالهدف منها فهم الأنشطة الرياضية المختلفة والملاعب الخاصة بكل مسابقة وقوانينها

أما في العراق حيث تشير أحكام القسم (٢٧) إلى ضرورة قيام إدارة السجون بتوفير الأنشطة الترفيهية والثقافية في جميع السجون من أجل صحة السجناء العقلية والبدنية مع ضرورة تعليم السجناء وتمكينهم من الحصول على هذه الخدمة^(٣).

(١) نور محمد خضير عباس: مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(٢) مصطفى حجازي: مصدر سبق ذكره، ص (١٤٩-١٥٠).

(٣) آلاء محمد رحيم: مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٣.

٨. برنامج الزيارات:

أن علاقة النزير بالمجتمع وخاصة بأسرته ينبغي أن تستمر، وقد وجد أن حبس النزير لمدة طويلة في المؤسسة الإصلاحية يبعد الثقة بينه وبين المجتمع، ولعل ذلك هو الذي دفع المختصين إلى التفكير بعمليات إصلاح خارج المؤسسة الإصلاحية، وإذا تطلب الأمر يمكن معالجة المحكومين في بيئة مغلقة، فأن تحديد هذه الحرية يتطلب أن يكون لأقصى مدة ممكنة. حيث أن هذه البرامج لها مهام ومن أهمها^(١):

- أ. الزيارات التي تقوم بها أسر النزلاء لهم في أيام محددة ومعينة.
 - ب. الإجازات المنزلية الدورية التي يطلق فيها النزير لكي يذهب إلى عائلته ويلتقي بأفرادها معهم.
- ووفقاً لدراسة العالمين (ديكسي و وودال Woodall & dixy) أن زيارة السجناء تعد من أهم البرامج الإصلاحية في إعادة وتأهيل النزلاء، وذلك للحفاظ على التواصل مع أسرهم وخصوصاً من الناحية الإنسانية هي توفير الفرصة لأفراد الأسرة لرؤية كل منهم الآخر، وكما أكداً أيضاً ضرورة وجود مثل هكذا برامج لأجل التأثير والعمل على مساعدة في تأهيل النزلاء وإعادة إدماجهم في المجتمع، ولتحقيق غاية الزيارات فإنه ينبغي الاهتمام بطريقة الزيارة. وتدريب العاملين في المراكز، بالإضافة إلى تعميم سياسات الزيارات وظروف توقيف النزلاء، لذلك فأن الاهتمام والعناية بهذه الأمور يقلل من حدوث المشكلات التي تشكل عائق أمام الزوار، وسوف يخفف أيضاً قلقهم على النزلاء، ويتوقع حصول تفاعل كثير بين الزوار والعاملين في المراكز الإصلاحية^(٢).

أما في العراق حيث تلزم أحكام القسمين (١٤-١٥) من قانون إدارة السجون بالسماح للنزلاء بتلقي الزيارات العائلية عن طريق المراسلة أو استقبال الزيارات والسماح لغير العراقيين بالاتصال بسفاراتهم أو من يمثل دولتهم في العراق. وتشير أحكام القسم (٢٨) من القانون إلى الاهتمام بالعلاقة بين النزير وأسرته والحفاظ على تلك العلاقة؛ لأنها مفيدة للطرفين كما تشير أحكام القسم أعلاه إلى الأخذ بنظر الاعتبار مستقبل السجناء بعد الإفراج عنهم لتسهيل إدماجهم بالعالم الخارجي

(١) دنيا جليل إسماعيل: مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

(٢) حمود سالم العمليات وآخرون: المشكلات التي يواجهها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل واحتياجاتهم في الأردن، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٢٦)، ٢٠١٧، ص ٩٧.

وان تضمن تلك الجهات الحكومية وغير الحكومية وان يتم التشاور مع مندوبي تلك الوكالات بشأن مستقبل النزلاء المفرج عنهم^(١).

٨. برامج الرعاية اللاحقة:

من الحقائق التي أكدت عليها الدراسات الاجتماعية أن الجرائم تصاحب ظهور المجتمع الإنساني وترافقه عقوبات خاصة به، ولكن بسبب غياب الدولة تم استعمال طرق مختلفة ومتنوعة من العقوبات كالانتقام الفردي كان هو النظام السائد في العقوبة بشكل عام، ومع تقدم وتطور الدولة بدأت باستعمال أساليب مختلفة من العقوبة مثل (نظام التعويض)^(٢)، ويليه نظام العقاب البدني الذي يهدف إلى إيذاء الجناة ونشر الخوف بين الناس، فتصبح هذه العقوبة رادعة لمنعهم من ارتكاب الجرائم، ومع ذلك سرعان ما أصبحت هذه العقوبة عقوبة سالبة للحرية مثل الأشغال الشاقة، وقد كان لظهور هذه العقوبات أثر كبير في تداعيات لظهور الرعاية اللاحقة الغرض منها مساعدة المفرج عنهم وتعزيز شعور الاحترام لديهم، وتحويل النزلاء وجعلهم يحبون الخير وبث روح التسامح والتعاون مع الآخرين، ويرجع أصل الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من السجون في إنكلترا إلى جهود فردية متفرقة، ثم قامت على نفس الأساس جمعيات خيرية عديدة لمساعدة المفرج عنهم من السجون الإنكليزية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فالرعاية اللاحقة بدأت وبصورة بدائية غير ملموسة، وذلك عن طريق جهود فردية متفرقة لأشخاص خيرين، وهي نوع من أنواع البر والإحسان^(٣).

مما تقدم نجد أن الرعاية اللاحقة نعني بها العلاج المكمل لعلاج قسم الإصلاح الاجتماعي، والوسيلة العملية لتوجيه وإرشاد ومساعدة المفرج عنه على سد احتياجاته ومعاونته على الاستقرار في حياته والاندماج والتكيف مع مجتمعه^(٤). في حين أشار بعض من المختصين في الدراسات

(١) آلاء محمد رحيم: مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٣.

(٢) جميل حامد عطية: دور الرعاية اللاحقة في إصلاح الأحداث الجانحين (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، العراق، ٢٠٠٧، ص ١١.

(٣) المصدر نفسه: ص (١١-١٢).

(٤) منير الوتري: الرعاية اللاحقة للنزلاء والمودعين في المؤسسات العقابية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بغداد، ١٩٨٣، ص (٥٤-٥٥).

الاجتماعية أن الرعاية اللاحقة تعني: عملية تتابع تقويم المذنبين بعد الإفراج عنهم في بيئتهم الطبيعية من أجل تهيئتهم للعودة إلى العالم الخارجي، كما تهئ لهم ألوان الأمن الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والترفيهي في مجتمعهم الطبيعي^(١). كما أن برامج الرعاية اللاحقة للنزلاء في المؤسسات الإصلاحية تعد من أهم البرامج المساهمة في إصلاح وتأهيل النزلاء وجعلهم قادرين على العيش في المجتمع بصورة سليمة، حيث أن هدفها يمتاز بمنع عودة النزلاء للسلوك الإجرامي، وعلى هذا المنطق تتحسن حياة النزلاء وحياة المجتمع بصورة عامة ومعرفة الظروف التي جعلت النزلاء يعود للسلوك الإجرامي كالبينة الاجتماعية والمهارات الفردية^(٢).

إن لبرامج الرعاية اللاحقة دوراً في دعم التأهيل وتعزيز عملية العلاج النفسي والصحي من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على مراقبة سلوك النزلاء في البيئة الاجتماعية لاسيما بعد الإفراج عنهم، فهذا العملية يقوم بها المسؤولون من قبل دار الرعاية وتكون عملية المراقبة على شكل اتصالات هاتفية أو لقاءات بصورة دورية ومباشرة، بالإضافة إلى العمل على تحسين أسرة النزلاء^(٣)، فالهدف الاجتماعي الإنساني للرعاية اللاحقة يتمثل بتوفير المكان الملائم للنزيل المفرج عنهم وأسرهم، بالإضافة إلى إعطاء مبلغ من المال لمن لا يكون لديهم رصيد يساعدهم في الحصول على عمل وحرفة. فضلاً عن توفر الهدف الأمني الذي تقوم به أجهزة المؤسسة الإصلاحية من رجال الشرطة أو الباحث الاجتماعي، حيث يكون عملهما منع حدوث الجريمة من قبل النزلاء قبل وقوعها، وبالرغم من ذلك كله نجد أن بعض النزلاء المفرج عنهم يعودون إلى ارتكاب الجرائم المخلة بالأمن العام، الأمر الذي يسبب المتاعب والقلق لأجهزة البحث الجنائي والقضائي^(٤).

(١) عثمان عبد الفتاح: نموذج عربي للرعاية اللاحقة للأحداث في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٢، ص(١٦-١٨).

(٢) معتز محمود أحمد طه: مطابقة المعايير الدولية للمؤسسات الإصلاحية للأحداث في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية الحقوق، قسم القانون، العراق، ٢٠١٨، ص ٧٥.

(٣) المصدر نفسه: ص(٧٦-٧٧).

(٤) السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥ ص ١٧٢

وهذه الأهمية لبرامج الرعاية اللاحقة تتسجم مع ما نصت عليه القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة النزلاء في المادة (٨٠) (يوضع في الاعتبار منذ بداية تنفيذ الحكم مستقبل النزيل بعد اطلاق سراحه، ويشجع ويساعد على أن يواصل أو يقيم من العلاقات مع الأشخاص أو الهيئة خارج السجن كل ما من شأنه خدمة مصالح أسرته وتيسير إعادة تأهيله الاجتماعي)، ولقد عالج المشرع العراقي في قانون رعاية الأحداث برنامج الرعاية اللاحقة في المواد (٩٩-١٠٧)، حيث عرفت المادة (٩٩) الرعاية اللاحقة من القانون المذكور بأنها (رعاية النزيل بعد انتهاء مدة حبسه في مدرسة التأهيل بما يضمن اندماجه في المجتمع وعدم عودته إلى سلك السلوك الإجرامي)^(١).

والرعاية اللاحقة في مجال رعاية النزلاء بالمؤسسات الإصلاحية تعني رعاية المفرج عنهم بعد خروجهم من المؤسسات الإصلاحية أو العقابية، ومدّ يد العون والمساعدة لهم، من اجل استعادة تكيفهم مع المجتمع من جديد، بالإضافة إلى تحقيق التأهيل الشامل سواء أكان التأهيل والإصلاح ديني، ونفسي، واجتماعي، ومهني، وتكيف النزلاء مع مختلف البيئات التي يعيشون فيها في المجتمع من أجل حفظه من السلوك الإجرامي ومسبباته، ومما يجدر التنبيه إليه أن الرعاية اللاحقة ليست عملية اختيارية^(٢)، بل هي عملية إجبارية وإلزامية تتحملها الدولة وتفرضها على النزلاء في مكافحة العود إلى السلوك الإجرامي وترتكز هذه العملية على جانبين هما: الجانب الأول يتمثل في استكمال كافة البرامج التأهيلية التي يحتاجها المفرج عنه، إذا لم يكن وقت العقوبة قد اتسع لتأهيله. أما الجانب الثاني يتمثل في المحافظة على ثمار الجهود التي بذلت أثناء التنفيذ العقابي مع كفالة العيش السليم للمفرج عنه حماية له من الالتجاء إلى الجريمة فالقاعد رقم(٦٤) من قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء تلقي الضوء على أهمية الرعاية اللاحقة إذ تنص على "إن واجب المجتمع لا ينتهي بالإفراج عن المسجون، ولذلك ينبغي قيام هيئات حكومية وخاصة قادرة على مد المسجون المفرج عنه برعاية لاحقة فعالة تهدف إلى تقليل التحامل عليه وإلى التأهيل الاجتماعي"^(٣).

أما في العراق فقد بدأت الرعاية اللاحقة متأخرة، إلا أن البدايات الأولى كانت طلائعها تشير إلى عام (١٩٨١) وذلك من خلال تشريع قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨١ قانون المؤسسة العامة

(١) قانون رعاية الأحداث رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٣.

(٢) صالح بن رميح الرميح: مصدر سابق، ص(٣٢٣-٣٢٤).

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٢٤.

للإصلاح الاجتماعي والذي حددت فيه السياسة الإصلاحية في دائرتي إصلاح الكبار وإصلاح الأحداث، يعني ذلك هو رسم السياسة الإصلاحية في القطر بصورة عامة، والرعاية اللاحقة بصورة خاصة، إذ قام هذا القانون بتحديد مهام وواجبات قسم الرعاية اللاحقة، وكان عام (١٩٨٣) هو أول شروع في الرعاية اللاحقة في العراق، وذلك من خلال قسم الرعاية اللاحقة وتم ذلك من خلال شعبتين: الشعبة الأولى: هي شعبة رعاية أسر النزلاء، وتقوم بدور حل للمشكلات التي تواجه النزلاء داخل المؤسسة الاجتماعية والنفسية وكذلك تقوم بالاتصال بأسر النزلاء والمودعين. الشعبة الثانية هي شعبة الرعاية اللاحقة إذ يبدأ عملها وواجباتها بعد إطلاق السراح للنزيل من المؤسسة الإصلاحية وذلك محاولةً منها لتذليل الصعوبات والمشكلات التي تواجه النزيل أو المودع بعد إطلاق سراحه سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم نفسية أم بدنية^(١).

(١) قانون رعاية الأحداث رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٣.

الفصل الرابع

المشكلات والأسباب ابتعاد النزلاء في المؤسسات الإصلاحية

ودور الباحث الاجتماعي

**المبحث الأول: أهم المشكلات والأسباب ابتعاد النزلاء عن الالتحاق
بالبرامج التأهيلية**

المبحث الثاني: دور الباحث الاجتماعي في المؤسسة الإصلاحية

تمهيد:

تتعدد أنواع المشكلات والأسباب التي تترك أبعادًا اجتماعية ونفسية للنزلاء في المؤسسات الإصلاحية، وذلك باختلاف قوة ضغطها وأسباب حدوثها وكيفيةها، فقد تحدث بعض هذه المشكلات بصورة مفاجئة فتسبب أزمة، أو تحدث بصورة تدريجية مسببة عددًا من الاضطرابات والضغوط التي تؤثر في بعض نزلاء المؤسسات الإصلاحية والابتعاد عن تطبيق البرامج الإصلاحية.

ولا شك أن غياب السياسة الإصلاحية في تطبيق البرامج الإصلاحية بصورة جيدة وفاعلة يترتب عليها عدة مشكلات اجتماعية ونفسية وصحية التي تعيق بعض النزلاء عن القيام بوظائفهم وتضعف من قدراتهم، لأن السياسة الإصلاحية هي الميدان الأصلي الذي تمارس فيه البرامج التأهيلية والإصلاحية، وأن الباحث الاجتماعي هو الذي يقوم بتطبيق وتفعيل هذه البرامج داخل المؤسسات الإصلاحية، ولذلك لا بد من معرفة الأدوار التي يقوم بها داخل المؤسسات الإصلاحية ومدى مساهمتها في إنجاح الخطة العلاجية واستفادة النزلاء من الخدمات التي يؤديها لهم. ومن هنا فأن هذا الفصل يتضمن مبحثين هما:

المبحث الأول: أهم المشكلات والأسباب ابتعاد نزلاء المؤسسات الإصلاحية عن الالتحاق بالبرامج التأهيلية.

المبحث الثاني: دور الباحث الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية.

المبحث الأول

أهم المشكلات والأسباب ابتعاد نزلاء المؤسسات الإصلاحية

عن الالتحاق بالبرامج التأهيلية

أولاً: مشكلات ذات العلاقة بالبرامج الإصلاحية (المؤسسات الإصلاحية)

(١) ضعف البرامج التأهيلية وعدم ملائمتها للواقع: توصلت الكثير من الدراسات في علم الإجرام والعقاب أن أول عائق تواجه البرامج التأهيلية في المؤسسات الإصلاحية تتمثل في ضعف برامجها الإصلاحية وعدم ملائمتها للواقع، ويرجع ضعف هذه البرامج إلى كونها لا تأخذ بعين الاعتبار بعض الاختلافات والفروق الشخصية الموجود لدى المؤسسات الإصلاحية، بالإضافة إلى أن المناهج المقرر بها في المؤسسات الإصلاحية لا تحدد الحاجات والمشكلات التي تشغل فكر النزلاء لتستخدم كمدخل في العملية الإصلاحية، حيث أن عدم ملائمة البرامج التأهيلية المتاحة لرغبات وقدرات ومهارات النزلاء تؤدي إلى عدم استفادة النزلاء من البرامج المتاحة لهم، وحتى إذا لزم الأمر ممارسة عملية الضغط لأجل الانخراط في البرامج لا تساهم في إمكانية إصلاحه وإعادةه للمجتمع شخصاً جيداً^(١).

(٢) افتقار بعض المؤسسات إلى العدد الكافي من الباحثين الاجتماعيين والنفسيين والفنيين والإداريين حيث إن هذا النقص يشكل مجرد عشرة إمام تطبيق البرنامج الإصلاحي. بالإضافة إلى عدم كفاية وكفاءة البرامج في أعداد النزلاء إعداداً سواء أكان مهنيًا أو تعليميًا أو دينيًا.

(٣) إن جميع برامج التأهيل والإصلاح تركز على هدف واحد ليس له ارتباط وثيق بالمجتمع، ومن ثم لا يجد النزلاء فرصة للانخراط في جميع فرص العمل المتاحة أمامه بعد خروجه من

(١) عبد العزيز بن صقر الغامدي: التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨، ص(٦٩-٧٠).

السجن، ويعد ذلك أمراً خطيراً حيث يترتب على ذلك ضياع كل الجهود والإمكانات التي بذلت في تنفيذ تلك البرامج^(١).

(٤) نقص الإمكانيات المادية رغم ما يخصص للمؤسسات الإصلاحية من ميزانية فهي تعاني من نقص التمويل في أغلب المجتمعات وهو ما يحول دون توفير المناخ المناسب لعملية تطبيق هذه البرامج. فضلاً عن عدم توفر قاعات خاصة لتطبيق هذه البرامج، فكل ما يوجد من بنايات داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية لم يوضع لغرض الإصلاح والتأهيل بل لغرض العقوبة والحبس^(٢).

(٥) عدم الزام البرامج داخل المؤسسات الإصلاحية حيث أنها مبنية على رغبة النزلاء التي ينظر لها في الكثير من الأحوال على أنها ترفيهية أو عدول عنها لما ترتبط به من تجارب وذاكرات قاسية بعد ارتكاب النزيل الفعل الإجرامي.

(٦) عدم استمرارية تطبيق البرامج التأهيلية بعد الإفراج عن النزلاء خاصة المحكوم عليهم بالمدة القصيرة ومن ثم تفقد هذه البرامج العملية أثرها وأهدافها، فضلاً عن غياب التنسيق بين مؤسسات الإصلاح والمؤسسات الأخرى بدءاً بالأسرة وانتهاءً بمؤسسات المجتمع الأخرى أن عملية الإصلاح بأمر الحاجة إلى تعاون هذه المؤسسات وبكل أشكالها^(٣).

(٧) ضيق حجم المؤسسة الإصلاحية وعدم قدرتها في استيعاب عدد النزلاء مما يؤثر سلباً في العملية الإصلاحية، وتأثير اكتظاظ السجون في برامج الإصلاح والتأهيل مما يجعل بعض نزلاء المؤسسة لا ينخرطون في هذه البرامج المقدمة لهم وهذا بدوره يعرقل عملية الإصلاح ويترتب على هذه الظاهرة حدوث تلوث بيئي مما يؤدي إلى إصابة النزلاء بأمراض الجهاز التنفسي، فضلاً عن تدني مستوى النظافة بسبب عدم القدرة على تلبية احتياجات النزلاء من النظافة، الأمر الذي يساعد على انتهاك الحياة الخاصة للنزلاء، ويصبح كل النزلاء يرون

(١) نبيل محمد صادق: التدريب المهني داخل المؤسسات الإصلاحية كمدخل للحد من الجريمة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٤.

(٢) خوري عمر: العقوبات السالبة للحرية وظاهرة اكتظاظ المؤسسات العقابية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد (٤٥)، العدد (٢)، الجزائر، (دون تاريخ نشر)، ص ٥٨٢.

(٣) سعاد بن عبيد وأمينة النوي: دور التأهيل المهني في تعديل مفهوم الذات لدى نزلاء المؤسسات العقابية، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد (٢)، العدد (١)، ٢٠١٧، ص (٥٠-٥١).

بعضهم البعض، وكل نزيل يستطيع أن يتدخل في شؤون الآخرين بسبب الاكتظاظ والعيش مع العشرات مع النزلاء داخل القاعات أو الأجنحة^(١).

ثانياً: مشكلات ذات العلاقة بالمجرم

(١) مشكلات ذاتية وتتمثل هذه المشكلات فيما يلي:

أ- هناك بعض المجرمين الذين يعانون من أمراض نفسية أو عقلية، حيث أن هذه الأمراض قد تشعر النزلاء بالقلق والخوف، الأمر الذي قد يساعد على خلق ضغوط نفسية تدفعهم تجاه ممارسة السلوك الإجرامي مما ينعكس على أنفسهم بالحقد والكراهية للسلطة في المؤسسة والمجتمع، حيث يرى بعض علماء علم الإجرام أن عملية الإصلاح تعتمد على عناصر (الإدراك، والاختيار، والتمييز، والإرادة)، إذ من الصعب أن يخضع هذا النمط من المجرمين إلى برنامج إصلاحي وهم غير مدركين لما يتعرضوا له من نشاطات داخل المؤسسة الإصلاحية، فضلاً عن تدني نظرة المجتمع إلى النزلاء مع شيء من الحذر والابتعاد عنه، مما يعكس في نفسه مشاعر السخط على الآخرين. بالإضافة إلى الشعور بالابتعاد عن الحياة البشرية^(٢). فقد أثبتت الدراسات في علم النفس أن العوامل النفسية والانفعالية التي تتمثل بضعف الثقة بالنفس أو القلق أو الاضطراب النفسي والاختلال في التوازن النفسي، إضافة إلى الغضب والتمرد على سلطة القائمين على المؤسسات الإصلاحية من جهة، وعلى سلطة الوالدين من جهة أخرى كلها تؤدي إلى حدوث صراعات مؤثرة على شخصية المجرمين مما ينعكس هذا الأمر إلى ممارسة السلوك الإجرامي^(٣). ومن ناحية أخرى أكد علماء الإجرام أن ارتكاب المجرمين للسلوك الإجرامي يرجع إلى وجود عقدة نفسية تكونت لديهم منذ الصغر وأثناء مرحلة المراهقة، حيث أنهم

(١) خوري عمر: العقوبات السالبة للحرية وظاهرة اكتظاظ المؤسسات العقابية في الجزائر، مصدر سابق، ص ٥٨٣.

(٢) محسن فالح الدوسري: مشكلات أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية وطرق تعاملها معها (دراسة تطبيقية على إصلاحية الحائر بمدينة الرياض)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، ٢٠٠٧، ص (٣٦-٣٧).

(٣) عبد الحميد الشاذلي: الصحة النفسية وسيكولوجية الشخصية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٦٥.

جعلوا من السلوك الإجرامي هدفاً غير واقعي من صنع خيالهم نتيجة للعلاقة بين النفس والجريمة، فهذا الأمر تحول على واقع السلوك النفسي لدى المجرمين^(١).

ب- هناك بعض المجرمين الذين يعانون من أمراض جسدية وصحية ذات الأصل النفسي مثل ارتفاع ضغط الدم ومرض السكر والأزمات القلبية كلها تؤدي إلى حدوث قلق وتزيد من مشاعر الاكتئاب والحساسية الزائدة واضطراب النوم واضطراب الأكل هذا كله يساعد على عدم الاتصال والتواصل وتفاعل النزلاء لبرامج المؤسسات الإصلاحية فضلاً عن أن هناك نمطاً من النزلاء يعانون من ضعف قدراتهم كأن يكونوا ضعيفي الفهم والاستيعاب مما يشكل صعوبة في استيعابهم لهذه البرامج مما يشكل معوق لتطبيق هذه البرامج العلاجية^(٢). وقد توصلت الكثير من الدراسات أن من أهم المشكلات الجسدية والصحية تعد من أهم العناصر المؤثرة في تكون الأمر مما ينعكس هذا كله على حدوث نقص عام في الحيوية وفقدان قدرة النزلاء على بذل الجهد والعمل المناسب سواء في العمل أو ممارسة الرياضة، ومثل هذه الأمراض هي سوء التغذية أو فقر الدم أو تضخم اللوزتين واضطراب بعض أجهزة الجسم وغيرها من الأمراض التي تؤثر في صحة النزلاء والتي تجعلهم غير قادرين على مواصلة العمل^(٣).

ت- هناك مجموعة من المجرمين الذين اعتادوا على الجريمة واتخذوا من الجريمة منهجاً لحياتهم العامة وسبيلاً لمعيشتهم لذا فإن هذا النمط من المجرمين يشكلون عائقاً في تنفيذ عملية الإصلاح حيث أن هؤلاء يمكن أن نشبههم كالكرة المطاط لا ينفع معها الضرب^(٤)، إذ سرعان ما ترجع إلى وضعها الاعتيادي، أن هذا النمط من المجرمين لا ينفع معهم الدخول ضمن المنخرطين بالبرنامج العلاجي الإصلاحي، كما هو الحال بالنسبة للمجرمين

(١) رمسيس بنهام: علم الأجرام، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٣٢.

(٢) أنوار مجيد هادي: أسباب الطلاق العاطفي لدى الأسر العراقية وفق بعض المتغيرات، مجلة الأستاذ، العدد (٢٠١)، العراق، ٢٠١٢، ص (٤٤١-٤٤٢).

(٣) يوسف مصطفى القاضي وآخرين: الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي، دار المريخ المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨١، ص ٤٧٧.

(٤) عمار سليم عبد حمزة العلواني: المشكلات التي تواجه المؤسسات الإصلاحية، محاضرة منشورة بتاريخ ١٨/٢/

٢٠١٦، على موقع شبكة جامعة بابل كلية الأدب: <http://art.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=8&lcid=48789>

المحترفين أن هذا النمط يشكل عبئاً كبيراً على المؤسسة الإصلاحية ويتطلب الأمر إلى عزلهم في مجاميع خاصة يخضعون إلى برامج خاصة معدة لمعالجة هؤلاء المجرمين، وقد يكون البعض من المجرمين من اعتادوا على المسكرات أو المخدرات ووصل بهم الحال إلى الإدمان، إذ أن أمثال هؤلاء يتطلب البرنامج الإصلاحي ضرورة معالجة حالة الإدمان هذه وإعطائها الأولوية قبل إخضاعهم إلى برنامج إصلاحي أسوة بالمجرمين الذين لم يسبق أن تناولوا مثل هذه المخدرات^(١).

٢) مشكلات بيئية داخل السجن: تتمثل هذه المشكلات فيما يلي^(٢):

- أ- النظرة السلبية من قبل النزلاء للعاملين في المؤسسات الإصلاحية، باعتبارهم من المساهمين في فقدان النزلاء لحريتهم والمحددin لنطاق تصرفاتهم.
- ب- التعامل غير المريح وغير القانوني من قبل المشرفين المهنيين على البرامج التأهيلية، إذ يشعر النزلاء أن النظرة إليهم كسجناء فقط لا كمتدربين ينتظر لهم مستقبل إنتاجي ومهني مريح وقانوني.

٣) مشكلات بيئية خارج المؤسسة:

- أ- مشكلات أسر النزلاء: أكدت الدراسات أن التنشئة الاجتماعية الخاطئة للأسرة تعد من أكبر الدوافع للانحرافات السلوكية، إذ ظهرت كثير من الدراسات إن الأشخاص الذين يأتون سلوكيات منحرفة غالباً ما تكون تنشئتهم مضطربة في الطفولة متسمة بسوء المعاملة ومشحونة بالكراهية وفقدان التجانس بين أفرادها، غير إن العامل الحاسم في السلوك الإجرامي هو الاضطرابات النفسية الجنسية، وقد يصل البعض منها بالتخلف العقلي وضعف المقاومة النفسية وتهافت الأنا العليا وسوء التربية والاحتقار ويرجع ذلك كله إلى إطار مرجعي من القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية^(٣).

(١) عمار سليم عبد حمزة العلواني: مصدر سابق.

(٢) هديل العنوم: مشكلات النزلاء داخل السجن، مقال منشور بتاريخ ١٤ / مارس / ٢٠٢٠، في الموقع العربي

الإلكتروني: <https://e3arabi.com>

(٣) رضا العطار: سيكولوجية البغاء الموسعة النفسية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٤٤.

وهناك دراسات تؤكد على أن التصدع الذي يصيب الأسرة والتفكك الاجتماعي الأثر الكبير في نفسية المجرمين، بحيث أن غياب أحد الأبوين أو كلاهما بسبب طلاق أو وفاة أو الهجر أو السجن، بحيث يأخذ التفكك إقامة الأبناء مع زوجة الأب أو زوج الأم، لاسيماً فقدان المراهقين الحب والحنان من الوالدين والذي يؤدي بهم إلى البحث عما فقدوه من الأسرة إلى الهروب من تلك الأجواء والبحث عن أجواء بديلة يؤدي بهم إلى السلوك الإجرامي^(١). في حين أشارت بعض الدراسات في علم الإجرام والاجتماع أن بعد دخول أحد الزوجين السجن، فأن هذا الأمر قد يساعد على حصول التفكك أو الهجرة أو حدوث خلافات بين أفراد الأسرة أثناء فترة العقوبة، مما ينعكس بدوره على البحث عن طرق بديلة تؤدي إلى السلوك الإجرامي، كما أكدت هذه الدراسات على أن مشكلة زيادة احتياجات الأسرة تبعاً لزيادة عدد أفرادها، فحجم الأسرة يعد من المشكلات المؤثرة في قدرة الأسرة على أداء وظائفها المختلفة وصعوبة تحقيق عملية الضبط الاجتماعي لاسيما عندما تكون الأسرة كبيرة العدد^(٢).

ومن المشكلات التي قد تواجه أسر النزلاء أثناء فترة العقوبة، مشكلة الطلاق، وقد أظهرت بعض الدراسات المتعلقة بأسر النزلاء وجود هذه المشكلة، فالطلاق يؤدي إلى تهجير أفراد الأسرة مما ينعكس هذا الأمر على عدم العناية والاهتمام بهم، فيلاحظ الأفراد الذين ينفصلون عن الوالدين يؤدي إلى حدوث خلل واضطراب واضح في تركيبة البناء الأسري، الأمر سوف يؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة حدوث الجريمة والقتل والسرقعة والاعتصاب على الآخرين، فضلاً عن تشردهم وزيادة احتمالية حدوث مشكلات في المجتمع فتكثر الجرائم ويزيد مستوى الانحراف، إضافة إلى تدني التحصيل العلمي وإصابة الأطفال بالأمراض النفسية التي تؤثر في تنشئتهم السليمة في المجتمع^(٣). وفي هذا المجال أظهرت نتائج دراسة (هلال) المطبقة على مجموعة من النزلاء في

(١) ربيع حسن: مبادئ الأجرام والعقاب، كلية الشرطة، دبي، ١٩٩٠، ص ٢٥٦.

(٢) محسن فالح الدوسري: مشكلات أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية وطرق تعاملها معها (دراسة تطبيقية على إصلاحية الحائر بمدينة الرياض)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، ٢٠٠٧، ص (٣٦-٣٧).

(٣) جمال سند السويدي: وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية (من القبيلة إلى الفيس بوك) ط٤، (بلا مكان ودار الطبع)، ٢٠١٤، ص ٣٥٤.

سجن الزقازيق بمصر وجود سلوك إجرامي لدى الأولاد بعد دخول الآباء للسجن، ومن صور هذا السلوك تعاطي الأولاد للمخدرات بنسبة (٢٧,٧٨%) ثم جاء الهروب من المنزل باستمرار بنسبة (١٦,٦٧%)، وأخيراً إثارة المشكلات مع الأبناء والأسرة بنسبة (١١,١١%)^(١).

ب- **نوع السكن والإجرام:** كشفت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين البيئة الخارجية للنزلاء والسلوك الإجرامي، فقد أشارت هذه الدراسات أن السبب الرئيس في حدوث السلوك الإجرامي في الأحياء المتخلفة هو ضيق الموارد الاقتصادية والعوز المادي والبطالة ونقص فرص العمل وقلة الأجر وعدم قدرة الأسرة على إعالة نفسها يدفعهم إلى الاعتماد على المعونة والصدقة، وهذه الظروف تؤدي وتحفز النزلاء على ممارسة السلوك الإجرامي^(٢).

وقد أثبتت الدراسات أن الفقر لا يكون المصدر الرئيس والأول لممارسة السلوك الإجرامي بل تعد بيئة العمل ونوع المهنة التي يزاولها المجرمين من العوامل التي تؤثر تأثيراً كبيراً في ظاهرة الإجرام، وقد يكون ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وترجع الطريقة غير المباشرة إلى أن عمل النزير هو الذي يحدد مستواه الاقتصادي وعليه يتوقف مقدار الدخل الفردي، فإذا كان هذا الدخل منخفضاً أو فاجأته أزمة اقتصادية قلت من قيمته، أو انعدم هذا الدخل بسبب البطالة، أثر ذلك في سلوك الشخص وربما دفعه إلى الإجرام، وهكذا يعد العمل المصدر الرئيس الذي تمر منه بعض العوامل الدافعة إلى الإجرام مثل الركود الاقتصادي والتحضر السريع والهجرة وعدم الاستقرار^(٣).

إنّ بعض الاقتصاديين يربط بين الجريمة والفقر باعتباره سبب من أسباب السلوك الإجرامي، كما أن الفقر يولد العديد من المشكلات الحياتية المتعلقة بالصحة والسكن والتعليم وتوازن الأسرة والتي تولد الإجرام، يمكن القول أن الفقر بأوجهه المتعددة قد يشكل ظروفاً مهيأة للانحراف، أو على الأقل فرصاً تسهل للسلوك الجانح احتمال حدوثه^(٤).

(١) محسن فالح الدوسري: مصدر سابق، ص ٣٩.

(٢) محمد أحمد خليفة: أصول علم الاجتماع، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥، ص (١٣٢-١٣٣).

(٣) فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٦٥.

(٤) فيصل محمد عليوي التميمي: معايير الانحراف لدى الشباب وأسبابه الاجتماعية، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد الأول، العدد (١٦)، ٢٠١٣م، ص ٥٨٣.

ولا شك أن سوء الأحوال السكنية لهذه الأسر يشكل عائقاً أمام القيام بعملية التنشئة الاجتماعية للأفراد بشكل صحيح، إذ أن الازدحام في المساكن ورداءة التهوية وضعف مستوى المرافق الصحية تسبب أضراراً للأفراد في عملية نموهم، فهي تحول دول تحقيق الراحة الكافية وتسبب الإرهاق والتهجير، وقد ثبت أن هناك علاقة مباشرة بين سوء الأحوال السكنية وتعرثر النمو بدليل أن نسبة التعرض للأمراض ونسبة الوفيات في الأحياء الشعبية المزدهمة تزيد عنها في الأحياء الراقية^(١).

ومن العوامل الاقتصادية المهمة المؤثرة في الإجرام البطالة فهي تؤدي إلى عدم وجود مال ووجود وقت فراغ، وبالتالي تؤدي إلى ارتكاب جريمة، فالبطالة عامل مهم وخطير يؤثر في أمن المجتمع وسلامته في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وحتى السياسية، حيث كشفت الكثير من الدراسات أن الفقر والبطالة يعدان مصدراً مؤثراً إلى دفع المجرمين لارتكاب السلوك الإجرامي ومن آثارها النفسية هي الشعور بالإحباط والفضل، وفقدان احترام الذات، والتشكيك في القدرة الذاتية، ربما يكون السبب في ذلك لعدم قدرتهم على إشباع احتياجات الأسرة وسد رمق عيشتهم^(٢).

ت- **جماعة رفاق السوء:** يرى علماء الإجرام أن رفاق السوء تعد من أكثر الجماعات تأثيراً في شخصية المجرم ومصدراً أساسياً في دفعه لممارسة السلوك الإجرامي، ولعل من أشهر الدراسات التي ركزت على تأثير جماعة الرفاق هي دراسة (وليم هوايت William White) عن المجتمع الإيطالي، فقد شددت على ممارسة جماعة الأصدقاء التأثير بعضهم ببعض من خلال تقليد بعضهم الصور السلوكية المنحرفة، كالسخرية من المارة أو التدخين أو تقليد الأفلام السينمائية أو القيام بالسرقة أو العبث بالممتلكات العامة وسيلة للتسلية أو الاعتداء على الآخرين^(٣).

(١) محسن فالح الدوسري، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٢) نسرين عبد الحميد نبيه: الأجرام الجنسي، دكتوراه وباحثه اجتماعية، دار الجامعة الجديد الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢٩.

(٣) صلاح عبد المتعال: التغير الاجتماعي والجريمة في البلاد العربية، ط ١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٩.

في حين يرى (بيرت Burt) بأن أشد الرفاق أثراً هم الأفراد من نفس الجنس الذين لا يسكنون مع الحدث في البيت، بل يصاحبونه في غدوه ورواحه إلى المدرسة^(١).

ففي دراسة أوضحت أن نسبة (٨٧%) من النزلاء لا يعرفون ماذا سيحدث لهم بعد أن يخرجون من السجن وانهم لا يعلمون كيف سيتعامل معهم المجتمع وهل يقبلهم من جديد، فالمجرم المطلق سراحه قد لا يلقي ترحيباً في انتمائه للجماعات المحترمة للقانون، كما أن فرصته لم تكن فرصة يسير في الاتصال بتلك الجماعات التي تحترم القانون لعدة أسباب، وأن هذه المشكلات فأن لم يتم حل بعضها ولا تبقى تشكل خطراً على المجرمين بعد الإفراج عنهم، ورغم أن المجرمين يخضعون لعقوبات من خلال برامج تأديبية وعلاجية، فأن هذا يشكل أيضاً عائقاً أمام المؤسسات الإصلاحية في تحقيق أهدافها بطريقة سليمة وسريعة^(٢).

٤) مشكلات النزلاء بعد الإفراج عنهم: وتتمثل هذه المشكلات فيما يلي^(٣):

- أ- استمرار النظرة السلبية من قبل أحد أفراد الأسرة أو أحد الأصدقاء. بالإضافة إلى عدم الترحيب والتقبل بهم في مكان عملهم السابق، وصعوبة التجاوب معهم في الحصول على وظيفة في أماكن جديدة، فضلاً عن استمرار الأصدقاء والأقارب بالابتعاد عنهم وعدم التعامل معهم حتى على أقل مستوى.
- ب- عدم إمكانية تغطية حاجاتهم إلى الإرشاد والتوجيه والدعم النفسي "تنفيذ مبدأ الرعاية اللاحقة" في مثل هذه المواقف فأن الأمر قد يؤدي إلى تعقيد الظروف التي يعيش في ظلها المجرم المطلق سراحه مما يؤدي به إلى العودة إلى الجريمة.

(١) محمد بن الحداد: إجرام الصغار ومحاكم الأحداث، مجلة البحث العلمي، العدد(٦)، السنة الثانية، المغرب، ١٩٦٥م، ص ١٠٩.

(٢) عبد الله عبد الغني غانم: مجتمع السجن، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٣١٣.

(٣) هديل العتوم: مشكلات النزلاء داخل السجن، مقال منشور بتاريخ ١٤ / مارس / ٢٠٢٠، في الموقع العربي

الإلكتروني: <https://e3arabi.com>.

ثانياً: المشكلات ذات العلاقة بالمجتمع^(١).

- (١) تتعلق هذه المشكلات بعدم توفير مكان ملائم للنزلاء بعد الإفراج عنهم، وتوضيحاً لهذه المشكلة وجدنا أن معظم المؤسسات الإصلاحية لا تساهم في توفير فرص عمل بعد خروجهم من السجن، ويترتب على ذلك حدوث معاناة للنزلاء بعد الإفراج عنهم وتوترهم الأمر الذي يدفع بهم إلى ممارسة السلوك الإجرامي.
- (٢) مشكلات التطبيق الخاطئ لنصوص القانون أو لعدم توفر الإمكانيات أو لعدم الأخذ بالروح الاجتماعية عند تطبيق كثيرًا من النصوص مما تشكل عائقاً أمام عملية إصلاح المجرمين وتأهيلهم للحياة السالمة.
- (٣) مشكلة تقصير الأجهزة المعنية في تهيئة أفراد المجتمع للتعاون في تقبل المجرمين بعد خروجهم، حيث نجد كثيرًا ما يعوق هذه الخطوة في إصلاح وتأهيل المجرمين.
- (٤) عدم تهيئة أسر النزلاء وتأهيلها والأخذ بيدها وأعدادها أعداداً مناسبة كثيرًا ما يؤدي إلى عدم تكيف النزلاء بعد انقضاء مدة عقوبتهم.
- (٥) يواجه بعض المجرمين بعد إطلاق سراحهم مشكلة عدم إمكانية تغطية حاجاتهم إلى الإرشاد والتوجيه والدعم النفسي "تنفيذاً مبدأ الرعاية اللاحقة" في مثل هذه المواقف فإن الأمر قد يؤدي إلى تعقد الظروف التي يعيش في ظلها المجرم المطلق سراحه مما يؤدي به إلى العودة إلى الجريمة.

(١) نبيل محمد صادق: التدريب المهني داخل المؤسسات الإصلاحية كمدخل للحد من الجريمة، مصدر سابق،

المبحث الثاني

دور الباحث الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية

قبل الدخول في تحديد وبيان دور الباحث الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية، لا بد لنا من تعريف مفهوم الباحث الاجتماعي، حيث عرّفه على: أنه شخص له سماته وذا هدف في التعامل مع النزلاء أصحاب المشكلات وله رسالة إنسانية، ودوره سامي ونبييل في مساعدة وتحسين سلوك النزلاء، ويكون ممن يتحملوا الصبر والمسؤولية في العمل الاجتماعي وملتزمًا بقواعد العفة والنزاهة والإخلاص نحو النزلاء^(١). ومن جهة أخرى يعرف على: أنه الممارس المهني المؤهل علميًا ونظريًا في المعاهد والمدارس المتخصصة لتعليم الباحثين الاجتماعيين الذي يمكن أن نطلق عليهم تسمية المتخصصين الاجتماعيين تمييزًا لهم عن غيرهم من العاملين في ميادين الرعاية الاجتماعية من متخصصي علم النفس والاجتماع والتربية^(٢).

من هذه التعريفات وغيرها نجد أن دور الباحث الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية يعد العمود الفقري في دعم وتطبيق البرنامج الإصلاحي داخل المؤسسات الإصلاحية، إذ أن دوره يستند فيها على حل المشكلات التي تواجه النزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية؛ لأن النزلاء عاجزون على مواجهتها بنفسهم^(٣)، وحتى يؤدي الباحث الاجتماعي مهمته بنجاح فأن عليه دراسة ظروف النزلاء، ومعرفة أحوالهم، ويستعين في ذلك بأسلوب المقابلة والملاحظة والمراقبة التي يجريها معهم، وكذلك اللقاءات التي يجريها مع أفراد أسرته وزملائه والمشرفين عليه، بالإضافة إلى تدخله في الاتصال بأسر النزلاء ويعاونهم في حل مشاكلهم، ثم يطمئن النزلاء بعد ذلك بحلها حتى تهدأ أنفسهم، وينظم جلسات فردية مع النزلاء ليقنعهم بحقيقة وضعهم في المؤسسات الإصلاحية، ويزيل سوء ظنهم بإدارتها ويبين لهم الجهود التي تبذل داخلها من أجل مصلحتهم، وأن عملية الاستجابة

(١) عبد الجبار عريم: الخدمة الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨، ص(٥٥-٥٦).

(٢) إبراهيم بيومي مرعي: اتجاهات الرعاية الاجتماعية ومداخلها المهنية، ط١، مكتبة المعارف الحديثة، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٢١.

(٣) تهاني راشد مصطفى بواقته: تأهيل السجين وفقًا لقانون مراكز التأهيل والإصلاح الفلسطيني رقم (٦) لسنة ١٩٩٨، مصدر سابق، ص ١١١.

للنظام المفروض لتثمر معه أساليب المعاملة المختلفة في تأهيلهم وتهذيبهم والفائدة التي تحصل عليها بذلك ليبدأ بعد الإفراج عنهم، فضلاً عن دوره في عملية التأهيل والتوجيه المهني، حيث يقوم بإبداء الرأي للجهة المسؤولة عن عملية التوجيه المهني حول ما يتمتع به النزلاء من قدرات وميول اتجاه حرفة أو مهنة معينة لإلحاقه بها، وأيضاً قيامه بتتبع حالة النزلاء في عملهم للوقوف على ما أوجههم من صعوبات ومشكلات تحول بينهم وبين محيط عملهم، والعمل على إزالتها ومساعدتهم^(١). ومن جانب آخر فإن الباحث الاجتماعي يعد حلقة وصل بين المفرج عنهم من النزلاء والأسرة والمجتمع، حيث أن هذه العلاقة تساعد النزلاء على التكيف الاجتماعي، فضلاً عن إيجاد فرص العمل والاندماج بصورة طبيعية مع بيئة المجتمع^(٢).

والباحث الاجتماعي يستخدم طريقة خدمة الفرد والجماعة كأداة لتحقيق الأهداف واستخدامها لمساعدة النزلاء على التكيف مع المجتمع وتنمية شخصيتهم ومساعدتهم في عملية تكوين الجماعة، لذلك يجب أن يكون لدى الباحث الاجتماعي مجموعة من المهارات بما في ذلك المهارات اللازمة لتطوير وتصميم الإجراءات ومراقبة السوك اللفظي وتحليله، فضلاً عن المهارات السلوكية، مهارات قيادة المناقشات الجماعية، واستخدام العلاقات الجماعية، ومهارات مساعدة المجموعة على استخدام الإجراءات، ومهارات التقييم، ومهارات استخدام قدرات وموارد المؤسسات الإصلاحية والمجتمع^(٣).

أولاً: أدوار الباحث الاجتماعي في المؤسسة الإصلاحية

تتمثل أدوار الباحث الاجتماعي في المؤسسة الإصلاحية على نحو التالي:

(١) دور الباحث الاجتماعي كمدير: يتمثل هذا الدور في محاولة دراسة النزلاء ومساعدتهم على تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات الصائبة لحل المشكلات التي تعرضوا لها، بالإضافة إلى العمل

(١) تهاني راشد مصطفى بواقته: مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

(٢) محمد سيد فهمي: الفئات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية، ط ١، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٢٩٦.

(3) Martin Sandal and Others , Individual change through small fraps New York, Macmillan Abolishing company, 1985 , P.5.

على تكوين علاقات إجتماعية معنية بينه وبين إدارة المؤسسة الإصلاحية لأجل تطبيق البرنامج المناط له في عملية إصلاح النزلاء. فعند عمله يكون تفكيره الأساسي محصوراً على التحكم في قرارات المؤسسة الإصلاحية. فمثلاً في دوائر إصلاح النزلاء نجد الباحث الاجتماعي بحكم تكوينه وشخصيته يقوم بدراسة احتياجات النزلاء قبل إصدار أي قرار إداري، ومهما يكن من أمر فإن المديرين في المؤسسات الإصلاحية يعتمدون على الدراسات النظرية والمعرفية للعلوم الإنسانية التي توضح الأسباب والدوافع الكامنة وراء سلك سلوك الجريمة.

(٢) دور الباحث الاجتماعي كمرشد: يعمل الباحث الاجتماعي بوصفه مرشداً اجتماعياً يساعد النزلاء على تحديد وتحقيق أهدافهم، والعمل على خلق الوسائل الترفيهية لازم تحقيقها فيما يكتسبه الباحث معرفة علمية ومهارات فنية ميدانية وخبرة في الخدمة الاجتماعية، فهذا الدور يتطلب مجموعة من العمليات تتمثل فيما يلي^(١):

أ) مبادرة الاتصال بالنزلاء دون أن يطلبوا منه ذلك.

ب) تكوين علاقات اجتماعية ودية مع النزلاء والارتباط بالمجتمع ككل.

ج) تقبل العملاء كما هم بطور وفهم وواقعهم النفسي والاجتماعي دون تحيز أو تفرقه مما يكسبه ثقتهم.

د) شرح دوره بالتحديد للنزلاء حتى يفهموا ويتصرفوا وفق ذلك الفهم.

(٣) دور الباحث الاجتماعي كمفاوض: يتمثل هذا الدور في حل المشكلات وتسوية الخلافات التي تحدث بين النزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية، فمثلاً لو حدث خلاف بين النزلاء فإن الباحث يفاوض المسؤولين بالمؤسسة ويحاول إقناعهم بأهمية تحسين واقعهم النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى معرفة العناصر السلبية التي أثرت فيهم داخل المؤسسات.

(٤) دور الباحث الاجتماعي كوسيط: هنا يعمل الباحث على إزالة المعوقات التي يمكن أن تعترض النزلاء عند اتصالهم أو تعاملهم مع أجهزة المؤسسة الإصلاحية؛ وذلك من خلال تحسين عملية الاتصال بين النزلاء والمؤسسة الإصلاحية أو بين الجماعات فيما بينهما^(٢).

(١) أحمد بلحنيش: الباحث الاجتماعي وأدواره بالمنظمة الاجتماعية، مجلة آفاق علمية، مجلد (١٠)، العدد (١)،

الجزائر، ٢٠١٨، ص ١٧٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٨٠.

٥) **دور الباحث الاجتماعي كمساعد:** وهنا يعمل الباحث الاجتماعي على مساعدة النزلاء سواء كانوا أفراداً و جماعات على تركيز فاعليتهم في نطاق الشعور بعدم الارتياح بالأحوال الاجتماعية والبيئة المحيطة بهم، واكتشاف موطن عدم الرغبة والرضا عندهم ومنع العمل على استثارة عوامل الرغبة لديهم في الإصلاح والتغلب على هذه الأحوال والظروف بدل الاكتفاء بإظهار الشغب والكلام السلبي، ومن ثم المساعدة على خلق روح التعاون بينهم.

٦) **دور الباحث الاجتماعي كمعالج:** يتمثل مضمون هذا الدور في تشخيص المشكلات التي يعاني منها النزلاء والأسباب التي أدت إلى قيامها ومساعدتهم على حلها، ويعد هذا الدور من أهم الأدوار السابقة لما فيه من صعوبة في دراسة وتشخيص المشكلات التي يعاني منها النزلاء، ومن ثم تحديد الأولويات التي يجب اتخاذها من أجل المعالجة، فضلاً عن التوضيح لهم عن المصادر التي تتبع منها المشكلات الاجتماعية، والنفسية، والمادية، وهذا في حدود الموارد المتاحة سواء على مستوى المؤسسة الإصلاحية أو إمكانيات الباحث الاجتماعي^(١).

٧) **دور الباحث الاجتماعي كمدافع (محامي):** يعد هذا الدور من أهم الأدوار التي يقوم بها الباحث الاجتماعي داخل المؤسسة الإصلاحية. ويمكن أن يكون دور المدافع في قيام الباحث بالعمل لصالح النزير من أجل تحقيق ما يلي^(٢):

- أ) العمل على حصول النزير على الخدمات عندما لا يمكنه القيام بها بنفسه.
- ب) العمل على تصحيح وتعديل اللوائح والإجراءات التنظيمية التي تعطل حصول النزير على الخدمات.
- ج) العمل على إصدار اللوائح التنظيمية والقوانين الجديدة والإجراءات العلمية التي تسهل حصول النزير على الخدمات.
- د) الدفاع عن حقوق النزير عن طريق تشجيع المؤسسات الإصلاحية على معاملة النزير بطريقة إنسانية وعادلة وعدم إهمال احتياجاته.

(١) أحمد بلحنيش: مصدر سابق، ص ١٨١.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٨٢.

وعليه فقد لاقت أدوار الباحث الاجتماعي العناية والاهتمام الكبير من قبل المختصين في العلوم الاجتماعية والنفسية، حيث رأى (روس Ross) أن الباحث الاجتماعي يقوم بأدوار مهمة في تنظيم المؤسسات الإصلاحية والمجتمع، وهذه الأدوار هي:

(١) **دور الممكن:** يكون دور الباحث الاجتماعي في تغيير أحوال نزلاء من خلال المناقشات، بحيث يتم من خلالها إدراك النزلاء لمشكلاتهم، والباحث الاجتماعي بوصفه ممكناً يساعد النزلاء على تحقيق الأهداف والأولويات بطريقة واقعية ومنطقية، كما يساعدهم على استخدام التكتيكات المناسبة^(١).

(٢) **دور الباحث الاجتماعي كمرشد:** وهنا يكون دوره في مساعدة النزلاء أو المجتمع السجن على إيجاد الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف نحو الاتجاه الذي يضعه السجن، فيقوم الباحث الاجتماعي باستعمال معرفته وخبرته في مساعدة النزلاء ومجتمع السجن على اتخاذ قرارات وقوانين خاصة بواقع المؤسسات الإصلاحية وواقع النزلاء. فدوره كمرشد يجعل من واجبه العمل على إظهار شعور النزلاء نحو حياة أفضل، فالباحث الاجتماعي يكون موضوعياً تجاه ظروف وأحوال النزلاء ونوع الجريمة التي دفعتهم لارتكابها^(٢).

(٣) **دور الباحث الاجتماعي كخبير:** يقوم على وفق هذا الدور بتقديم المعلومات والحقائق بشكل مباشرة في بعض المجالات التي من حقه أن يبادر رأيه فيها، وتشخيص أحوال النزلاء والقيام بإجراء الدراسات الاجتماعية، وعلى ضوء هذه الدراسات يعمل الباحث الاجتماعي بتقديم معلومات فنية وإدارية اللازمة لتخطيط المشاريع المهمة في إدارة وإصلاح النزلاء. فضلاً عن عملية التقييم التي يجب أن يكون الباحث الاجتماعي قادراً على تقييم عمله ومحاولة تفسير الطريقة التي يتم بها العمل داخل المؤسسات الإصلاحية.

(٤) **دوره كمعالج اجتماعي:** يستطيع الباحث الاجتماعي القيام بعملية التشخيص والعلاج، حيث يقوم بمساعدة النزلاء وعلى التعبير عن مشاعرهم الخاصة، وبهذا يزداد النزلاء فهماً لأنفسهم فتزول العقبات التي كانت تحول دون استمرار الجهود الذاتية، فضلاً عن معرفة الوظائف والأدوار

(١) سامية محمد فهمي: مقدمة في ممارسة الخدمة الاجتماعية بأجهزة تنظيم المجتمع، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ١٦١.

(٢) أحمد كمال وآخرون: طريقة تنظيم وتنمية المجتمع، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٠٥.

الاجتماعية^(١). ويرى الباحث (كوري) أن المعالج الاجتماعي الناجح هو الشخص الذي لا يتعصب لنظرية معينة أو طريقة معينة في العلاج، وإنما يستخدم الطريقة المنتقاة بمعنى أنه يستعمل الطريقة التي يرى أنها سوف تساعد ذلك النزير أو المريض وليست الطريقة التي لديه فيها خلفية تامة، ومن ثم يفرضها على كل نزير، فالمعالج غير الناجح هو الذي يستعمل طريقة واحدة في تعامله مع جميع النزلاء، كما يمكن أن يكون المعالج لديه إطار نظري واضح ومحدد ينطلق منه، ولكنه يجب أيضا أن يكون على إلمام بجميع الطرق المستخدمة في العلاج وإلا أصبح الجهد الذي يبذله خاليا من أية قيمة علاجية^(٢). أما دراسة العالم (نيوزتر Newsletter) فقد قام في عام (١٩٤٧) بتقديم بحثه عن (العمل بين الجماعات) أكد فيه أن عمل الباحث الاجتماعي يستطيع مزاولة العمليات الإدارية والتربوية للنهوض بواقع المؤسسة والنزلاء، وهذه العمليات هي^(٣):

أ) **العمليات الإدارية:** تتضمن هذه العمليات قيام الباحث الاجتماعي بإعداد البناء المناسب الذي تنسم به العمليات المهنية بين الجماعات، والتأكد من وجود اللجان الملائمة ووجود الأعداد الكافية من الموظفين وتوزيع المهام عليهم وتنظيم الإشراف على النواحي المالية وتنظيم العلاقات العامة.

ب) **العمليات التربوية:** وتتضمن أعمال التدريب والتثقيف والتوعية سواء للعاملين في أجهزة المؤسسات الإصلاحية؛ أو استعمال وسائل الاتصال، وعمليات العلاقات العامة مع نزلاء المؤسسات الإصلاحية في الخارج أو الداخل.

(١) نبيل محمد صادق أحمد: طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، ط٢، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٦، ص(٣٧٥-٣٩٧).

(٢) سلطان بن عبد العزيز العنقري: التأهيل النفسي في المؤسسات الإصلاحية (التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة الأمن، العدد(٧)، الرياض، ١٩٩٣، ص١٢٧.

(٣) محمد عبد الله محمد المفرجي: معوقات أداء الباحث الاجتماعي في المؤسسة التربوية (دراسة ميدانية في محافظة كركوك)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، العراق، ٢٠٠٧، ٩٥-٩٦.

ج) عمليات إنمائية وإنشائية لأحداث تغيير اجتماعي مطلوب: وتشمل هذه العمليات اكتشاف موارد جديدة في المؤسسة الإصلاحية أو زيادة وتنمية الموارد الحالية وإنشاء هيئات جديدة تتطلبها المؤسسة سواء كانت موارد معنية أو قيادة أو إصلاحية.

وهكذا يتضح لنا أن هذه الأدوار التي وضعها روس ونيوزتتر يستطيع الباحث الاجتماعي داخل المؤسسات الإصلاحية من استعمالها والاعتماد عليها في عملية الإصلاح وتأهيل النزلاء، لأن العمل المهني والإصلاحي لا بد أن يعتمد على منهجية علمية بعيدة عن التأثير في أحوال شخصية النزلاء إذا أراد الباحث الاجتماعي النجاح في مهامه .

ثانياً: مراحل أو مهام الباحث الاجتماعي في دائرة الإصلاح العراقية تتمثل على النحو الآتي:

(١) مرحلة استقبال النزيل: حين دخول النزيل للمؤسسة الإصلاحية يقوم باستقباله الباحث الاجتماعي؛ وذلك لما أسهمت الخدمة الاجتماعية في تلبية احتياجات النزلاء داخل المؤسسة، حيث أن دوره في هذه المرحلة يتسم بما يتمتع به من مبادئ ومهارات وخبرات علمية وفنية تساعد على فهم ظروف النزلاء وتقبله، ويتم هذا العمل من خلال وضع خطة أو نموذج عمل يسمى استمارة استقبال النزلاء التي تهدف إلى التعرف على سمات وصفات النزيل لحظة دخوله المؤسسة الإصلاحية، وحينما يفهم ويدرك النزيل أن الباحث الاجتماعي جعل في هذا المكان لأجله شخصياً من خلال الوقوف على تلبية احتياجاته والتخفيف من مشاكله التي عانى منها هذا من جهة^(١)، ومن جهة أخرى يستوجب على الباحث الاجتماعي إتاحة الفرصة للنزيل للكشف عن حياته وفعله الإجرامي، حيث يساعد هذا الأمر على معرفة الظروف والأسباب التي أدت إلى ارتكاب النزيل جرميته، بالإضافة إلى أنها تساعد على تقييم شخصية النزيل، وفي ختام هذه المرحلة يجري الباحث بعض الاختبارات النفسية على النزيل، والتي يهدف من خلال وضع البرنامج الذي يهدف إلى إعادة تدريبه وتأهيله وإصلاحه^(٢).

(١) سمير نعيم أحمد: الدراسات العلمية للسلوك الإجرامي، دار التأليف، مصر، ١٩٦٩، ص ٦١.

(٢) المصدر نفسه: ص ٦٢.

(٢) **مرحلة دراسة حالة النزلاء:** هنا يستطيع الباحث الاجتماعي التعرف على مختلف الظروف والعوامل التي تحيط بالفرد الذي ارتكب السلوك الإجرامي، وتعني دراسة الحالة وصف العملية أو تتابع الأحداث التي تؤدي إلى وقوع السلوك الإجرامي ودراسة المواقف التي يحدث فيها هذا السلوك^(١)، فضلاً عن جمع أكبر عدد من المعلومات عن النزيل، وهذا الأمر يتم من خلال طريقة المقابلة المباشرة مع النزيل وجمع المعلومات منه، وملاحظته سلوكه وتصرفاته، والتعرف على صفات وخصائص شخصيته أو عن طريق الاتصال مع أسرة النزيل وبيئته الاجتماعية كالمدرسة أو مكان العمل، أو جماعة الأصدقاء^(٢).

(٣) **مرحلة التشخيص والتقويم:** من خلال هذه المرحلة يقوم الباحث الاجتماعي في تحديد وبيان المشكلات التي تعرض لها النزيل خلال حياته الاجتماعية والمهنية، وأن هدف هذا المرحلة يتسم بتوجيه النزيل إلى الواجهة المناسبة في التعامل مع المشكلات التي تواجهه، فأن تحديد المشكلات التي تعرض لها النزيل بعد تحليلها وتفسيرها كونها تعد النواة الأولى التي من خلالها يتم الوصول إلى الأسباب التي ساهمت في تكوين هذه العوامل أيا كانت اجتماعية، ونفسية، واقتصادية^(٣).

(٤) **مرحلة العلاج:** لكي تتحقق رسالة الخدمة الاجتماعية لدى الباحث الاجتماعي على الوجه الأكمل فلا بد أن يقوم الباحث الاجتماعي بالأدوار العلاجية عن طريق ممارسة عمليات خدمة الفرد الثلاثة وهي دراسة الحالة الفردية، والتشخيص والعلاج، فالدراسة تكون عن طريق جمع المعلومات والبيانات وتحليلها للتعرف على أهم الأسباب والعوامل المؤثرة في دفع النزلاء لإرتكاب الإجرام، وعلى أساس التشخيص السليم يضع الباحث الاجتماعي الخطة العلاجية المناسبة لمساعدة النزلاء وفقاً لخشيتهم ونوع المشكلة التي دفعتهم لإرتكاب الجريمة^(٤).

(١) سمير نعيم أحمد: مصدر سابق، ص(٦٢-٦٣).

(٢) محمد سلامة غباري: الإنحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص(٤٤٦-٤٥٠).

(٣) محمد عثمان محمد الصالح: تقييم دور الباحث الاجتماعي في التعامل مع المشكلات لنزلاء المؤسسات الإصلاحية في منطقة الرياض، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد(٣)، العدد(٦١)، دار المنظومة، الرياض، ٢٠١٩، ص(٩١-٩٢).

(٤) محمد عبد الله محمد المفرجي: مصدر سابق، ص(٤٥-٤٧).

٥) **مرحلة الملاحظة:** هنا ينحصر دور الباحث الاجتماعي بمراقبة سلوك المجرمين وملاحظتهم وكتابة تقارير يومية عنهم، بالإضافة إلى العمل على فحص ودراسة شخصية المجرم، وتقديم خدمات إصلاحية خاصة به، حيث أن الدور المهني للباحث الاجتماعي في العناية والاهتمام بملاحظة النزلاء قد يلاحظ أن بعض النزلاء يقعون تحت ضغوط كثيرة سواء ذاتية أو بيئية فتسبب لهم الكثير من المشكلات، ولتلافي وقوعهم في تلك المشكلات يبادر إلى علاجها ويسعى إلى تقديم خدمات إصلاحية ووقائية حتى لو يطلب منه ذلك، لأن الخدمات التي يقدمها الباحث الاجتماعي ليست معروضة فقط لمن يطلبها بل هي معروضة ومفروضة في آن واحد ومن حقه أن يفرضها على النزلاء في الوقت المناسب عندما يتعرض النزلاء لمشكلات داخل المؤسسات الإصلاحية^(١).

٦) **مرحلة الفحص والتصنيف:** تعد هذه المرحلة من أهم الأدوار التي يقوم بها الباحث الاجتماعي في إصلاح وعلاج المجرمين داخل المؤسسات، وذلك لما تقوم عليه من أسس المعاملة الإنسانية والعقابية المناسبة لكل نزيل، ويتمثل دور الباحث في هذه المرحلة من علاج المشكلات الصحية والنفسية، فضلاً عن فحص البيئة الاجتماعية التي ولد أو نشأ فيها النزلاء باعتبارها المؤشر الأساس في تشكيل السلوك الإجرامي، بالإضافة إلى دراسة حالة النزلاء عن طريق الاطلاع على ملفه والمقابلات الشخصية، كما يقوم الباحث بالاستماع إلى شكاوى النزلاء والعمل على حل مشاكلهم، وتتبع علاقة النزلاء مع أسرته من خلال الزيارات والاشتراك في لجنة الإفراجات^(٢).

فعملية الفحص: هي عملية إصلاحية وتأهيلية هدفها معرفة شخصية المجرم وما يعانيه من أمراض مزمنة، ومشاكل اجتماعية ونفسية، وغير ذلك من العوامل التي دفعت بالمجرم لإرتكاب

(١) محمد سلامة غباري: الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الإسلامية، ط١، المكتب الجامعي

الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ١١٠-١١١.

(٢) آدم موسى حماد محمد: مصدر سابق، ص ٣٦-٣٧.

الجريمة، ومن فوائد هذه العمية أنها تعد محوراً رئيسياً في تحديد وتخطيط البرنامج المعد لعملية الإصلاح والعلاج أي بما يناسب النزلاء^(١).

أما التصنيف: فهو عملية فصل النزلاء وتوديعهم على مؤسسات ملائمة تتبعا لمبادئ او معايير (العمر، الجنس، نوع الجريمة)، ومن فوائد التصنيف يجعل مستوى المؤسسة الإصلاحية أكثر كفاءة وفاعلية من الناحية الإدارية والفنية من أجل تسهيل عملية الإصلاح والعلاج، فضلاً على أنه يساعد على تهيئة أساس للضبط أكثر دقة وسيطرة وأكثر مهارة في الوقاية من المشكلات التي من الممكن حدوثها أو التنبؤ بحدوثها داخل المؤسسات الإصلاحية، ناهيك عن معرفة الكفاءات العلمية لكل نزيل مما يساعد على توفير العمل أو المهنة المناسبة له^(٢).

إن نظام التصنيف يعد من الأنظمة المهمة في المؤسسة ويهدف إلى فصل وعزل المجرمين الذين يشكلون تأثير سيء على زملائهم وتقسيم المودعين حسب الظروف الخاصة لكل منهم، وإعداد برنامج تأهيلي لكل فئة من الفئات المقسم إليها الأحداث في ضوء حاجاتهم الشخصية وميولهم وقدراتهم، وتقدير امتيازات ملائمة للفئات المختلفة من الأحداث وتنويع طرق المعاملة لتشجيع السلوك الحميد وتنمية الشعور بالمسؤولية وتعاونهم في علاج انفسهم^(٣).

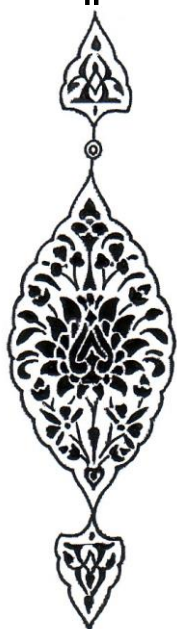
(١) أيدين خالد قادر: التدابير العلاجية للأحداث الجانحين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٢، ص ١٣٤.

(٢) نور محمد خضير عباس: مصدر سبق ذكره، ص (٦٦-٦٧).

(٣) مأمون محمد سلامة: أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٤٠.

الباب الثاني

الجانب الميداني



الفصل الخامس

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: منهج الدراسة

ثانياً: نوع الدراسة

ثالثاً: أدوات الدراسة

رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

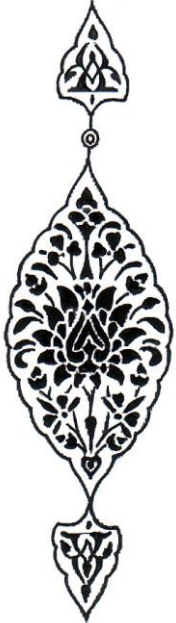
خامساً: فرضيات الدراسة

سادساً: مجالات الدراسة

سابعاً: الوسائل الإحصائية

ثامناً: تبويب البيانات الميدانية

تاسعاً: صعوبات الدراسة



تمهيد:

يعد استعمال الوسائل الإحصائية والطرق العلمية في الدراسات الاجتماعية دليلاً على التقدم الذي حققته هذه الدراسات في الكشف عن الحقيقة الاجتماعية للموضوعات التي تدرسها، فضلاً عن قيام علماء الاجتماع من خلالها إلى الوصول إلى مجموعة من القوانين والنظريات العلمية التي ساهمت في تمكين الباحثين الاجتماعيين من التفسير الموضوعي لكثير من الظواهر والمشكلات الاجتماعية، ومنها الظاهرة الإجرامية^(١).

لقد أصبح عرفاً علمياً لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية عند إجراء الدراسات العلمية لمشكلة أو ظاهرة اجتماعية معينة والتحقق من أسبابها وأثارها في الواقع الحياتي أذ يعد مجموعة من الإجراءات المنهجية والدراسات العلمية الميدانية التي تمكن الباحث من جمع البيانات الحقيقية عن طبيعة وحجم الوجود الاجتماعي للمشكلة أو الظاهرة موضوع الدراسة في ضوء أهدافه^(٢)، فضلاً عن التقديم لها بإطار نظري يجعل الدراسة تسير على وفق منطلقات نظرية وفكرية وميدانية معينة يمكن أن توصل إلى الأهداف المخطط لها، إذ إن الإطار النظري للدراسة يجمع موضوعاتها سوية ويضفي طابع الميدانية الفكرية عليها، حتى تكون ملتزمة في خط واحد لا تتحرف عنه إلى النظريات الفكرية الأخرى^(٣).

وفي ضوء ما تقدم من متطلبات الدراسة العلمية تضمن التصميم الميداني لهذه الدراسة الإجراءات المنهجية الآتية:

(١) حامد عمار: المنهج العلمي في دراسة المجتمع، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٦٤.

(٢) إحسان محمد الحسن وعبد المنعم الحسني: طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠، ص ٩٣.

(٣) نيقولا تيماشيف: نظريات علم الاجتماع، ترجمة محمد الجواهري وزملائه، دار المعارف، (لا يوجد مكان الطبع)، ١٩٧٢، ص (٢٥-٢٦).

أولاً: منهج الدراسة

لا يمكن للباحث أن يقوم بأية دراسة علمية من دون أن يتبع منهجاً معيناً لإجراءها، فتحدد المنهج جزء مهم في الدراسات الاجتماعية وخطوة من خطوات الدراسة العلمية.

وترجع أصول كلمة المنهج إلى الفرنسية (Method) التي ترجع في الأصل إلى الكلمة اليونانية (Veqaas) التي أشار إليها الفيلسوف اليوناني أفلاطون بمعنى البحث أو المعرفة وبـنفس المعنى استعمل أرسطو هذه الكلمة^(١).

هناك من يعرف المنهج بأنه: هو مجموعة من القواعد التي يتم وضعها لغرض الوصول إلى الحقيقة، في العلم، أو هو عبارة عن الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة^(٢).

وفي موضع آخر عده بعض الباحثين بأنه: الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة موضوع البحث، والتعرف على طبيعة الظروف التي تحيط بها^(٣).

وهكذا يرى العلماء والمختصون في العلوم الإحصائية والميدانية أن المناهج متغيرة ومتباينة، وذلك تبعاً لطبيعة الزمان، والمكان، ولطبيعة الظاهرة المدروسة، ولهذا فأن الباحث استعمل في دراسته منهج المسح الاجتماعي فقط وهو على النحو الآتي:

- منهج المسح الاجتماعي:

المسح (Survey): هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة معينة، وذلك عن طريق استعمال استمارات الدراسة أو المقابلات، والوظيفة الأساسية للمسح هي توفير معلومات حول موقف مجتمع أو جماعة^(٤).

(١) ناهدة عبد الكريم حافظ: مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٨١، ص ٥.

(٢) عمار الطيب كشروود: البحث العلمي ومناهجه، ط ١، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٧، ص ٢١٦.

(٣) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٠٠.

(٤) جوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ٢٠٠٢، ص ١٣٤٦.

عرف هاريسون المسح الاجتماعي بأنه: عبارة عن مجهود تعاوني يتبع الطريقة العلمية لدراسة، ومعالجة المشكلات الاجتماعية القائمة ضمن حدود جغرافية معينة^(١)، في حين عرفه كل من "كاميل وكوتا" بأنه: جمع معلومات من فئة أو وسط اجتماعي أو عينة منها بطريقة المقابلات أو الطرق الأخرى^(٢).

إن منهج المسح الاجتماعي يعد من أشهر مناهج البحث وأكثرها استعمالاً في الدراسات الوصفية، لكونه يوفر كثيراً من البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة، إذ تجمع بواسطته وقائع ومعلومات موضوعية عن ظاهرة معينة أو جماعة معينة، فهو منهج يهدف إلى تدقيق الرؤية والتعمق في التحليل أكثر من غيره من المناهج^(٣)، ويصنف هذا المنهج على صنفين هما:

أ) **المسح الاجتماعي الشامل لمفردات المجتمع بأكملها:** أن هذا النوع الأول من المسوح يجب إجراؤه في ظل إمكانيات مادية محدودة، فضلاً عن استغراقه وقتاً طويلاً مما يجعل البديل الآخر هو المسوح المتخصصة مطلباً ملحاً.

ب) **المسح الاجتماعي بطريقة العينة:** يستعمل هذا النوع من المسوح عن طريق توزيع استمارات استبنايه على عينة ممثلة لمجتمع البحث من أجل توفير المعلومات عن الموضوع الذي يقوم بدراسته الباحث في الجانب الميداني من الدراسة الحالية، في حدود الوقت، والجهد، والإمكانيات المتوفرة لدى الباحث^(٤).

وقد استعمل الباحث هذا المنهج من خلال المسح بطريقة العينة، وذلك باختيار عينة قسدية من موظفي سجن الحلة المركزي في مدينة الحلة.

(١) إحسان محمد الحسن، وعبد المنعم الحسني: طرق البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص ١٥٦.

(٢) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

(٣) ماجد محمد الخياط: أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، دار الراية، الأردن، ٢٠١٠، ص ١٣٦.

(٤) محمد علي محمد: علم الاجتماعي والمنهج العلمي (دراسة في طرائق البحث وأساليبه)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ٣٧٦.

ثانياً: نوع الدراسة

إنّ عملية تحديد نوع الدراسة يعتمد أساس على مستوى المعلومات المتوفرة لدى الباحث، فضلاً عن الهدف الرئيسي للباحث، ولما كان من مستلزمات الدراسة الوصول إلى تحديد هدفها، ومفاهيمها، ومنهجها، وأدواتها، ومجالاتها، ثم جمع البيانات، وتفرغها، وتبويبها، وتحليلها، واستخلاص النتائج منها، ووضع توصيات ومقترحات، وكتابة تقرير الدراسة^(١).

وفي ضوء هذا فإن هذه الدراسة استوفت جميع الشروط والقواعد الاجتماعية والإحصائية لتكون دراسة وصفية اجتماعية، فاستعمال الباحث للدراسة الوصفية يعد دليلاً ملائماً لدراسة الواقع الاجتماعي للظاهرة المدروسة، لذا يرى علماء الاجتماع أن الدراسة الوصفية تعد الخطوة الأولى في تحقيق الفهم الصحيح للواقع الاجتماعي، كما أنها تهدف إلى التعرف على خصائص ومميزات الظاهرة أو سمات موقف معين وتحديدّه تحديداً كمياً وكيفياً، عن طريق الاستعانة بالأدوات الخاصة بجمع المعلومات، ومن ثم يتم تصنيفها وتفسيرها وتحليلها، واستخلاص النتائج، لغرض الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة التي يروم الباحث القيام بدراسة^(٢).

ثالثاً: أدوات الدراسة

هناك العديد من الطرائق التي يستعملها الباحث في الدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة من عينة الدراسة، ويطلق مفهوم الأداة (Technique) على أنها: الطريقة أو الوسيلة التي يستعملها الباحث لجمع المعلومات المتعلقة بأهداف دراسته، التي تستعمل أساساً للإجابة عن تساؤلات الدراسة، أو إصدار الأحكام على الوسائل الخاصة بقبول فرضيات الدراسة أو رفضها، وهذه الأداة تختلف باختلاف طبيعة الدراسة وأهدافها، وظروفها^(٣).

وفي ضوء ذلك حاول الباحث استعمال الأدوات الآتية في دراسته:

(١) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص(١٣٤-١٣٥).

(٢) محمد شفيق: البحث العلمي الخطوات المنهجية لأعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٥٥.

(٣) محسن علي عطية: البحث العلمي في التربية مناهجه وأدواته، ووسائله الإحصائية، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٠٣.

(١) الاستبيان

يعرف الاستبيان بأنه: مجموعة من الأسئلة توزع عن طريق الباحث يملأها المبحوث تحت إشراف الباحث أو المقابل^(١). وتنقسم الأسئلة في الاستبيان إلى أسئلة مفتوحة، وأسئلة مغلقة، فالأسئلة المفتوحة: هي الأسئلة التي تعطي الحرية للمبحوث بالإجابة عليها كما يشاء أي الإجابة عليها أما باختصار أو بالتفصيل، أمّا الأسئلة المغلقة: فهي الأسئلة التي يحدد الباحث إجابتها مسبقاً، وتحديد الإجابات هذه يعتمد على أفكار الباحث، وأغراض البحث والنتائج المتوخاة منها^(٢).

وقد قام الباحث باستعمال أداة الاستبيان، ولجأ إلى المقابلة الشخصية، وهي الطريقة التي يقوم بها بمقابلة كل فرد من أفراد مجتمع الدراسة ويوجه إليه الأسئلة بحسب ترتيبها في استمارة الاستبيان، ومن ثم تسجيل الإجابة في المكان المخصص لكل منها^(٣)، مع مراعاة طرائق جواب كل سؤال لكل مستجوب بالطريقة نفسها، من دون تعديل، لكي يتجنبوا سوء الفهم، أو الأجوبة غير المعقولة^(٤). وقد مرت عملية تصميم استمارة الاستبيان أربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى: إعداد استمارة الاستبيان بصورته الأولى:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة الحالية، استوجب الأمر إعداد أداة الاستبيان بشكلها الأول والتي احتوت على (٥٠) سؤالاً معتمداً على: (١) الدراسات والبحوث النظرية والميدانية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة، (٢) الجانب النظري للدراسة. (٣) الزيارة الميدانية لمجتمع الدراسة. وبعد عرض الاستمارة على الأستاذ المشرف، جرى تعديل بعض الفقرات، ومن ثم عرضت على عدد من الخبراء لاختيار صدقها وثباتها.

(١) عمر محمد التومي: مناهج البحث الاجتماعي، مطبعة الغريب، بيروت، ١٩٧١، ص ١٦٩.

(٢) محمود عبد الحليم: مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٩٥.

(٣) محمد علي محمد: طرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ٣٣٩.

(٤) ردولف غيفليون: وبنيامين مانتون: البحث الاجتماعي المعاصر (مناهج وتطبيقات)، ترجمة: علي سالم، دار شؤون الثقافة العامة، بغداد، ١٩٨٦، ص ٩٩.

المرحلة الثانية: مؤشرة قياس صدق استمارة الاستبيان

يقصد بالصدق: هو تجربة صلاحية أسئلة الاستبيان، واكتشاف مدى ملائمتها قبل تطبيقها على أفراد مجتمع الدراسة^(١)، وبلغه الإحصاء، فأن المعنى العام للصدق هو نسبة التباين الحقيقي المرتبط أو المنسوب للسمة المتماصة إلى التباين الكلي، ويشار إلى هذه بمعامل الصدق^(٢). ويتم بعد ذلك من خلال عرض فقرات الاستبيان على عدد من المختصين في مجال الدراسة لإبداء وجهات نظرهم بشأن مفردات استمارة الاستبيان^(٣). وقد اعتمد الباحث على الصدق الظاهري (صدق المحكمين) هو المظهر للاستبيان من حيث نوع المفردات، وكيفية صياغتها، ومدى وضوحها، ومدى مناسبة الاستبيان للغرض الذي وضع من أجله، وهو أقل أنواع الصدق أهمية، وعلى الرغم من ذلك فمن المرغوب أن يكون الاستبيان ذا صدق ظاهري^(٤)، وعليه فأن الكثير من الباحثين يستعملون هذا النوع من الصدق، لأنه يكشف عن الجانب الظاهري والمحتوى للاستبيان، ولأنه سهل، ولكنهم يلجؤون إلى طرائق أخرى لحساب الصدق من أجل تعزيز صدق الاستبيان، وجعله صادقاً يمكن الركون إليه لقياس الظاهرة، وهذا النوع من الصدق يعتمد على ملاحظات الخبراء^(٥).

ويشير (أيل - Ebel) إلى أن أفضل وسيلة للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان، هو عرضه على عدد من المتخصصين لتقدير مدى تحقيق فقرات الاستبيان للصفة أو الخاصية أو السمة المراد قياسها^(٦).

وفي ضوء ما تقدم عرض الباحث أسئلة الاستبيان على مجموعة من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية، من ذوي الخبرة، ذلك للإفادة من ملحوظاتهم وآرائهم بصدق صلاحية الصدق الظاهري للاستبيان، وسلامة صياغته أو ملائمته لواقع المجتمع المدروس، وبعد

(١) محمد علي محمد: طرق البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٩٤٦.

(٢) أحمد داخل عوة: القياس والتقويم في العملية التدريسية، دار الأمل، أربد، الأردن، ١٩٩٣، ص ٣٤٠.

(٣) جبر مجيد حميد: طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب، الموصل، ١٩٩١، ص ٩٣.

(٤) نبيل عبد الهادي: مدخل إلى القياس والتقويم التربوي واستخدامه في مجال التدريس الصفي، دار وائل، عمان، ٢٠١٣، ص ٣٦٠.

(٥) كاظم كريم رضا الجابري: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، مكتبة الأمير، بغداد، ٢٠١١، ص ٢١٨.

(6) Ebel, R.L. essential of education, New york, Macmillan, 1972, p.566.

التعرف على آراءهم جرى إصلاح بعض فقرات استمارة الاستبيان، وتعديلها، وفي ضوء استجابة الخبراء استبقت الفقرات التي حصلت على نسبة اتفاق (٩٤%)، وقد تم استعمال وسيلة النسبة المئوية لاستخراج درجة صدق استمارة الاستبيان، وبهذا تحقق الصدق الظاهري للاستمارة الاستبيان، وهذا يعني أنها صالحة لتحقيق أهداف الدراسة. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١)

يوضح احتساب مؤشر صدق استمارة الاستبيان

ت	الإجابة أسماء الخبراء	مكان عمل الخبير	الأسئلة المقبولة	الأسئلة المرفوضة	الأسئلة التي تم تعديلها	درجة الاستبيان (النبة المئوية)
١.	أ.د. نبيل عمران موسى	جامعة القادسية/ كلية الآداب	٤٩	-	١	٩٨%
٢.	أ.د. بشير ناظر حميد	الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب	٤٧	١	٢	٩٤%
٣.	أ.د. نبيل جاسم محمد	جامعة الأنبار/ كلية الآداب	٤٨	٢	-	٩٦%
٤.	أ.د. غني ناصر حسين	الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب	٤٦	-	٤	٩٢%
٥.	أ.م.د. سعد محمد الكرعوي	الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب	٤٥	٢	٣	٩٠%
٦.	أ.م.د. رسول محمد مطلق	جامعة بغداد/ كلية الآداب	٤٨	١	١	٩٦%
٧.	أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين	جامعة بابل/ كلية الآداب	٤٩	-	١	٩٨%
٨.	أ.م.د. ثائر أحمد حسون	جامعة بغداد/ كلية الآداب	٤٧	-	٤	٩٤%
٩.	أ.م.د. محمد علي سالم	جامعة بغداد/ كلية القانون	٤٤	-	٦	٨٨%
المجموع						٨٤٦
صدق الخبراء						١٠٠%

المرحلة الثالثة: مؤشر قياس ثبات استمارة الاستبيان

يعرف الثبات بأنه: عملية اختبار في توزيع عدد محدد من الاستبيان على مجموعة من الأفراد الذين تتشابه صفاتهم وخواصهم مع صفات وخواص أفراد المجتمع المبحوث^(١).

ولأجل التأكد من ثبات استمارة الاستبيان أجرى الباحث مقابلتين مع عشرة من موظفي سجن الحلة المركزي، وكان الزمن الفاصل بين المقابلة الأولى والثانية عشرين يوماً، ومن ثم أعيد تطبيق استمارة الاستبيان على نفس العينة، وقد تم استخدام مقياس سبيرمان لاحتساب معامل الارتباط بين المقابلة الأولى والمقابلة الثانية فكانت نتيجة المقياس (٠,٨٥) وهو يدل على وجود ارتباط عالي بين

(1) Hyman, Survey Design and Analysis, free press of Gencoe, N.Y, 1955, P.68.

المقابلتين الأولى والثانية وهذا يعطي صفة الثبات للاستمارة الاستبائية. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢)

يوضح احتساب مؤشرة قياس ثبات استمارة الاستبيان

ت	م ١	م ٢	ت م ١	ت م ١	ف	ف ٢
١	٦٨	٦٥	٢	٢	صفر	صفر
٢	٧٧	٧٩	٤	٥	١	١
٣	٥٠	٥٣	٥	٤	١	١
٤	٧٤	٧٥	٨	٨	صفر	صفر
٥	٧١	٧٦	١	١٠	٩	٨١
٦	٤٤	٤٨	٩	١	٨	٦٤
٧	٦٥	٦٤	٧	٧	صفر	صفر
٨	٧١	٧٣	١٠	٩	١	١
٩	٦٨	٦٤	٢	٣	١	١
١٠	٥٩	٦٩	٦	٦	صفر	صفر
المجموع						١٤٩

$$r = \frac{\frac{149}{(99)10} - 1}{\frac{6 \text{ مج ف 2}}{(1 - 2_n)_n} - 1} = r$$

$$r = 0.15 - 1$$

$$r = 0.85 = \text{ارتباط إيجابي بين المقابلة الأولى والثانية.}$$

المرحلة الرابعة: التطبيق النهائية لاستمارة الاستبيان

بعد أن أنتهى الباحث من مرحلة اختبار صدق وثبات استمارة الاستبيان، ومن ثم قام بوضع استمارة الاستبيان بصيغتها النهائية، إذ بلغ عدد الأسئلة (٤٤) سؤالاً عند حذف الأسئلة التي اقترح الخبراء بحذفها، وقد قسمت استمارة الاستبيان بصيغتها النهائية إلى أربعة محاور أساسية، بواقع (٩) أسئلة لمحور البيانات الأولية للعينة، و(٦) أسئلة لمحور الخاص بالإدارة الإصلاحية، و(٢٣)

سؤالاً خاصاً لمحور الخاص بالبرامج الإصلاحية، و(٦) أسئلة لمحور الخاص بالباحث الاجتماعي. في الملحق رقم (١).

٢) المقابلة

هي تفاعل أو حوار لفظي يتم بين شخصين في موقف ما، إذ يحاول أحدهم وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث والتي تدور حول آرائه ومعتقداته^(١). والمقابلة: هي عملية اجتماعية صرفة تحدث بين شخصين الباحث والمبحوث، الباحث هو الذي يستلم المعلومات ويجمعها ويصنفها، والمبحوث: هو الذي يعطي المعلومات إلى الباحث بعد الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه من المقابلة^(٢).

وقد استعمل الباحث هذه الأداة قبل تطبيق الاستبيان في الزيارة الاستطلاعية، وقد كشفت المقابلة عن الأبعاد المهمة للمشكلة، وكذلك تنمية الفرضيات، وقد استعمل الباحث أداة المقابلة في أثناء تطبيق استمارة الاستبيان.

٣) الملاحظة البسيطة:

تعد الملاحظة من أقدم وأكثر وسائل جمع المعلومات شيوعاً عن مجتمع الدراسة، وتعني الملاحظة: الاهتمام أو الانتباه إلى شيء أو حدث أو ظاهرة بشكل منظم عن طريق الحواس، إذ نجمع خبراتنا من خلال ما نشاهده أو نسمع عنه، والملاحظة العلمية تعني: الانتباه إلى الظواهر والحوادث بقصد تفسيرها، واكتشاف أسبابها والوصول إلى القوانين التي تحكمها^(٣)، كذلك نستطيع أن نعرف الملاحظة في البحث الاجتماعي بأنها: هي التي يقوم بها الباحث من دون أن يشترك في أي نشاط من أنشطة الجماعة الخاصة بالدراسة، إذ يكفي بالنظر والاستماع في موقف معين^(٤).

(١) هادي مشعان ربيع: طرق البحث التربوي، مكتبة المجتمع العربي، ٢٠٠٦، ص ١٤٣.

(٢) علي عبد الرزاق جليبي: تصميم البحث الاجتماعي (الأسس والاستراتيجيات)، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٣٦٥.

(٣) جودت عزت عطوي: أساليب البحث الاجتماعي (مفاهيمه، أدواته، وطرقه الإحصائية)، دار عمان، الأردن، ٢٠٠٠، ص (٩٩-١٠٠).

(٤) جمال زكي وسيد يس: أسس البحث الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٩٣.

وقد استعمل الباحث هذه الأداة، لأنها هيأت له فرصة التعرف على ظروف وأحوال الحالات المدروسة، ومدى تأثيرها في نوع الإجابات على الأسئلة الاستبائية.

رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

تتطلب أغلب الدراسات الاجتماعية الميدانية تحديد نوع وطبيعة المجتمع وثقافته من جهة، وطبيعة ونوع حجم العينة المدروسة سواء كانت قصدية أم عشوائية، أم طبقية من جهة أخرى، وفي ضوء ذلك حاول الباحث تحديد مجتمع وعينة دراسته على وفق التفصيل الآتي:

(١) مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة: هو مجموعة من العناصر ذات صفات مشتركة قابلة للمقابلة، والقياس، وقد تكون أشياء أو أشخاصاً مثل الأسر أو الأفراد^(١).

ويرى المختصون في علم الاجتماع صعوبة إجراء دراسة ميدانية شاملة لجميع مفردات المجتمع، وذلك لأسباب تتعلق بالوقت، والإمكانات المادية المتوفرة لدى الباحث، فضلاً عن طبيعة ومضمون موضوع الدراسة، لذلك يضطر أغلب الباحثين إلى اختيار عينة أو جزء معين ومحدد من المجتمع يحرص على دقة تمثيلها لصفات ومكونات الدراسة^(٢).

وقد تم تحديد مجتمع هذه الدراسة بموظفي سجن الحلة المركزي التابعة لوزارة العدل العراقية، والذي يصل عددهم (٦١٢) موظفاً في سجن الحلة المركزي.

(٢) عينة الدراسة:

تعرف عينة الدراسة بأنها: جزء من المجتمع يجري اختيارها على وفق قواعد خاصة، لكي تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً^(٣)، وكما تعرف العينة أيضاً بأنها: نموذج يمثل جانباً، أو جزء من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالدراسة، وممثلة له بحيث تحمل صفات مشتركة، وهذا النموذج يعين الباحث على دراسة كل وحدات المجتمع الأصل، خاصة في حالة استطالة أو صعوبة دراسة

(١) مجد الدين عمر خيرى: علم الاجتماع الموضوع والمنهج، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٥، ص ٢٧٤.

(٢) محمد طلعت عيسى: تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٨.

(٣) حيدر حاتم فالح العجرش: أسس البحث في التربية وعلم النفس، دار المنهجية، عمان، ٢٠١٥، ص ١٥.

كل الوحدات^(١)، وفي ضوء هذه التعريفات وغيرها فإن عينة الدراسة يمكن تحديدها على وفق التفصيل الآتي:

أ. نوع العينة:

تم اختيار عينة قصدية من موظفي سجن الحلة المركزي، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وذلك لأن العينة القصدية العشوائية تعد من العينات الملائمة لدراسة المجتمع الكبير غير المتجانس من حيث المستوى الثقافي، والمستوى الاقتصادي، كما أن هذه العينة تمكن الباحث من الحصول على وصف دقيق لمعالم حالات الدراسة المدروسة.

ب. تحديد حجم عينة الدراسة:

يرى علماء الاجتماع والإحصاء أن تحديد حجم عينة الدراسة يتوقف على أمور عديدة منها^(٢):

١. طبيعة هدف الدراسة والإمكانيات المتوفرة لدى الباحث.
٢. درجة التجانس المجتمع هل هو مجتمع متجانس، أو شبه متجانس، أو غير متجانس من جميع النواحي الخاصة بمفردات الدراسة؟، فضلاً عن حجم مجتمع الدراسة هل هو كبير أم صغير؟.
٣. الحجم المطلوب للعينة، ومدى تمثيلها لمجتمع الدراسة.
٤. وفي ضوء هذه العوامل وغيرها ينصح بعض المختصين في العلوم الاجتماعية الميدانية أن يكون حجم العينة مساوياً بنسبة مئوية من حجم المجتمع كأن تساوي هذه النسبة (٥% إلى ١٠%)، أو من (٢٠% إلى ٢٥%)^(٣). وفي ضوء هذا اعتمد الباحث في تحديد حجم عينة دراسته على القانون النسبة المئوية وكالاتي^(٤):

(١) تأميم خلف عبد ندة الطائي: التعبير الإبداعي وعلاقته بمهارات التفكير الاستدلالي والناقد والتألمي لدى طلاب الصف الرابع الأدبي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، قسم اللغة العربية، ٢٠٢١، ص ١١٦.

(٢) إحسان محمد الحسن، وعبد المنعم الحسني: طرق البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص (٨٧-٨٨).

(٣) مصطفى عمر التير: مساهمات في أسس البحث الاجتماعي، معهد الأنماء العربي، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٠٠.

(٤) مصطفى خلف عبد الجواد: الإحصاء الاجتماعي المبادئ والتطبيقات، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٩، ص ٣٨.

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{الكل}}{100} \times \text{حجم العينة}$$

وبعد تطبيق القانون أعلاه، تم اختيار نسبة قدرها (٢٠%) من حجم مجتمع الدراسة البالغ عدده (٦١٢) مبحوثاً أنظر ملحق (٣)، لذلك يبلغ حجم عينة الدراسة (١٢٢) مبحوثاً، على وفق الطريقة الآتية:

$$20\% = \frac{612}{100} = 122.4 \text{ مبحوث}$$

وللضرورة الإحصائية بلغ حجم عينة الدراسة (١٢٢) مبحوث ومبحوثة، وذلك نتيجة استبعاد (٤) مبحوثين، لعدم إجابتهم على الاستمارة لظروف خاصة بهم من إجازات ودورات مهنية خارج المركز.

خامساً: فرضيات الدراسة

تعتمد أغلب الدراسات والبحوث الميدانية في بناءها المنهجي على مجموعة من التساؤلات المتعلقة بموضوع الدراسة، والفروض: هي احتمالات توضح أسباب وقوع ظاهرة ما، وتصاغ هذه الاحتمالات على صورة فروض تخضع للاختبار^(١)، إذ يمكن القول بأن الفروض العلمية: هي أفكار مبدئية تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة، وبين أحد العوامل المرتبطة بها، أو المسببة لها، أو بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع^(٢). وتعتمد الفروض العلمية على أفكار مبدئية تتولد في عقل الباحث عن طريق الملاحظة والتجربة، وهذه الأفكار ينبغي أن تكون قابلة للاختبار العلمي الدقيق، فضلاً عن اعتمادها على خبرة الباحث السابقة في موضوع دراسته وما يتوصل إليها من موضوعات، إضافة إلى قدرته على استغلال معلوماته السابقة بمختلف جوانب الثقافة القائمة في المنهج، وبالمقابل قد تأتي الفروض للباحث كإلهام مفاجئ نتيجة تفكيره بدراسته المتواصلة في الظاهرة التي يقوم بدراستها^(٣).

(١) غريب سيد أحمد: الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، الجزء الأول، المعالجات الإحصائية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٠٢.

(٢) عبد الوهاب إبراهيم: أسس البحث الاجتماعي، دار نهضة الشروق، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٥٠.

(٣) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٣٧.

وفي ضوء ما تقدم من توضيح معنى الفرضيات، لجأ الباحث إلى وضع فرضية رئيسة وهي (هناك علاقة بين الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الإصلاحية وكيفية وضع الدعائم الاستراتيجية الخاصة بالبرامج التأهيلية والإصلاحية للنزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية)، ومن خلال هذه الفرضية وضع الباحث مجموعة من الفرضيات الفرعية ذات الصلة بطبيعة الموضوع المدروس، وطبيعة المعلومات المتوفرة، فضلاً عن مراجعته للأدبيات الإنسانية والاجتماعية الخاصة في الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى ملاحظات الباحث لمجتمع الدراسة، ومن هذه الفرضيات ما يأتي:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة مكان وعمل المؤسسة الإصلاحية.
٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية.
٣. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تساهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل.
٤. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية.
٥. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين ونظرتهم نحو وجود مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل.

سادساً: مجالات الدراسة

في كل دراسة اجتماعية ميدانية هناك ضرورة كبيرة للباحث الاجتماعي في تحديد مجالات دراسته، وتتمثل هذه المجالات بما يأتي:

١. **المجال المكاني:** يقصد به المنطقة الجغرافية التي تم فيها إجراء الدراسة، وقد حدد الباحث المجال المكاني لدراسته في سجن الحلة المركزي التابعة لوزارة العدل العراقية في مدينة الحلة.
٢. **المجال البشري:** يقصد به المجتمع البشري الذي يشمل الموظفين ذكوراً وإناثاً، إذ قام الباحث بتحديد نوعية هذا المجتمع، وذلك لجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة والوصول إلى

نتائج يمكن تعميمها، وفي ضوء هذا فقد اقتصر المجال البشري لهذه الدراسة من موظفي سجن الحلة المركزي..

٣. **المجال الزماني:** يقصد به المدة الزمنية أو الوقت الذي استغرقه الباحث في عملية جمع المعلومات والبيانات في الجانب الميداني من الدراسة، وأن المدة الزمنية لهذه الدراسة امتدت للفترة من (٢٣/٥/٢٠٢١ م لغاية ١/٧/٢٠٢١ م).

سابعاً: الوسائل الإحصائية

يعد الإحصاء من الوسائل العلمية المهمة في البحوث الاجتماعية، وذلك لمساهمته الفاعلة في الحصول على نتائج دقيقة، فضلاً عن دوره في الربط بين المتغيرات الأساسية للدراسة الخاصة بالمبحوثين، ومتغيرات الفرعية للدراسة الخاصة بالظاهرة المدروسة، إضافة إلى قدرة الإحصاء على وصف المعلومات والبيانات التي يتم الحصول عليها عن مشكلة الدراسة وتحليلها تحليلًا علميًا دقيقاً^(١)، ولقد استعمل الباحث عدد من الوسائل الإحصائية في عملية وصف وتحليل بيانات الدراسة وهي على النحو الآتي:

$$١. \text{النسبة المئوية (\%): The Percentage} = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times ١٠٠$$

٢. **الوسط الحسابي (Mathematics Mean):**

هو أبسط المتوسطات وأكثرها تداولاً، وأهم مقاييس النزعة المركزية، ولاستخراج الوسط الحسابي نستعمل القانون الآتي^(٢):

$$\text{س} = \frac{\text{مجموع س} \times \text{ك}}{\text{الكل}} \times ١٠٠$$

٣. **معادلة يول:** لمعرفة عدد الفئات، وطول الفئة^(٣):

$$\text{عدد الفئات} = ٢,٥ \times \sqrt{\text{عدد المفردات}}$$

$$\text{طول الفئة} = (\text{أكبر قيمة} - \text{أصغر قيمة}) / (\text{عدد الفئات})$$

(١) زيدان عبد الباقي: قواعد البحث الاجتماعي، ط٢، مطبعة سعاد، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٢١.

(٢) عبد المنعم الشافعي: الطريقة الإحصائية في العلوم الإنسانية والطبيعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٦٤.

(٣) مصطفى خلف عبد الجواد: الإحصاء الاجتماعي المبادئ والتطبيقات، ط١، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٩، ص ٣٨.

٤. الانحراف المعياري: استعمل الباحث الانحراف المعياري، لمعرفة الفرق المنتظم الصاعد أو النازل عن الوسط التكراري لأعمار المبحوثين^(١).

$$E = M \times E = \frac{\text{مجم س} ٢ - (\text{مجم س} ٢)}{N}$$

$$\frac{N-1}{N}$$

٥. معامل الارتباط سبيرمان: استعمل الباحث هذا القانون لمعرفة ثبات استمارة الاستبيان^(٢):

$$r = 1 - \frac{6 \text{ مج ف} 2}{(1 - 2) N}$$

٦. اختبار مربع كاي: استعمل الباحث هذا الاختبار لمعرفة الفرق المعنوي بين متغيرين أو أكثر، وفق القوانين الآتية:

أ. اختبار كاي (١×٢): لاختبار أهمية الفرق المعنوي عن طريق القانون الآتي^(٣):

$$\frac{2 | \text{ح} - \text{م} |}{M} = 2 \text{كا}$$

ب. اختبار (٣×٢): لاختبار أهمية الفرق المعنوي عن طرق القانون الآتي^(٤):

$$ki = \left(\frac{b1}{c1} + \frac{b2}{c2} + \frac{b3}{c3} \right) \left(\frac{n}{\sum 1} \right) + \left(\frac{a1}{c1} + \frac{a2}{c2} + \frac{a3}{c3} \right) \left(\frac{n}{\sum 2} \right) - n$$

(١) غريب محمد سيد أحمد: الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ١٦١.

(٢) و. مثلي المطاحن، وبيتر إيراسيان جيفري: البحث التربوي كفايات للتحليل والتطبيقات، ترجمة: صلا الدين محمود علام، دار الفكر، الأردن، ٢٠١٢، ص ٢١٨.

(٣) فتحية عبد العزيز أبو راضي: مبادئ علم الإحصاء الاجتماعي، ج٦، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٧٧.

(٤) شيرايدن كوكيس، وليندل ستيد: حزمة البرامج الإحصائية spss بدون عناء، ترجمة: فؤاد بن عبد الله العواد، وأحمد حسن يوسف، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، الرياض، دون تاريخ نشر، ص ٣٣٠.

ثامناً: تبويب البيانات الميدانية

تنطوي عملية تبويب البيانات الميدانية على ثلاث مراحل هي:

١. **التأكد من صحة الإجابات (التدقيق):** بعد انتهاء من عملية جمع استمارة الاستبيان من المبحوثين، قام الباحث بتدقيق جميع أسئلة الاستبيان للتأكد من تكامل الإجابات على الأسئلة المطروحة في الاستبيان وخلوها من التناقض والتكرار.
٢. **الترميز:** قام الباحث بعد مراجعة البيانات بتحويل الإجابات التي حصل عليها إلى رموز أو أرقام في بطاقة الترميز لغرض وضعها في جداول إحصائية.
٣. **عملية التحليل الإحصائي:** وهي تفسير الأرقام والإحصاءات في الجداول الإحصائية تفسيراً يقضي التوصل إلى نتائج يمكن تفسيرها تفسيراً عقلانياً بما يريد الباحث التوصل إليه من نتائج، وهنا يستعمل الباحث مقاييس إحصائية متعددة في التحليل.

تاسعاً: صعوبات الدراسة

لقد واجهت الباحث أثناء عملية الدراسة الكثير من الصعوبات والعقبات، ولو لا صبر الباحث وعزم إرادته في مواصلة عملية الدراسة العلمية لما تذلت تلك الصعوبات، ويمكن إيجاز تلك الصعوبات بما يأتي:

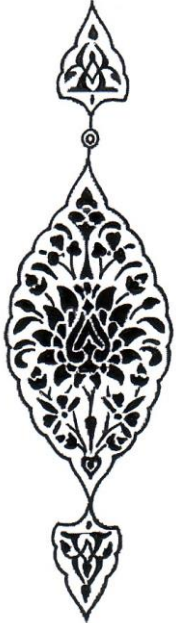
١. عدم وجود دراسات سابقة تناولت الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الإصلاحية بصورة مستقلة، أو حتى الدراسات التي تناولت المؤسسات الإصلاحية. فضلاً عن صعوبة الحصول على المصادر الأجنبية، ولاسيما فيما يتعلق بالجانب النظري.
٢. لقد واجه الباحث صعوبة في كسب ثقة المبحوثين نظراً لحساسية الموضوع والحصول على البيانات المطلوبة. الأمر الذي جعلهم يشكون في مدى صدق رواية الباحث بأن الدراسة للأغراض العلمية ولا حاجة لكتابة اسم المبحوث على استمارة الاستبيان.
٣. أضطر الباحث في أغلب الأحيان إلى الذهاب إلى المبحوثين أنفسهم، فالبعض منهم يعمل في أماكن حساسة في سجن الحلة المركزي، مما كان له مخاطر من حيث وجود بعض النزلاء في ذلك السجن.
٤. ضعف الوعي لدى أفراد المجتمع بقيمة الدراسات الميدانية وأهميتها، لذلك لم يكن هناك تعاون ملحوظ من قبل الأفراد العاملين في المؤسسة الإصلاحية في الحصول على بعض المعلومات الخاصة بالمهنة، والحصول على بعض الإحصاءات. فضلاً عن الأسباب الأمنية التي تحول دون حصول الباحثين مثل هذه الدراسات الحساسة مقارنة بأنواع أخرى من الدراسات.

الفصل السادس

عرض وتحليل وتفسير البيانات

المبحث الأول: عرض وتحليل البيانات الأولية الخاصة بالعينة

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة



تمهيد:

يعد عرض البيانات وتحليلها وتفسيرها من أبرز الخطوات التي ينبغي أن يقوم بها الباحث في الدراسات الاجتماعية الميدانية، التي من شأنها الكشف عن المتغيرات الداخلة في البحث ومدى تأثيرها في الظاهرة المدروسة.

وسنحاول في هذا الفصل تحليل وتفسير البيانات والمعلومات وتبويبها على وفق المحاور الأساسية التي تم اعتمادها في استمارة الاستبانة لهذا البحث.

وقد قسم الفصل على مبحثين هما:

المبحث الأول: عرض وتحليل البيانات الأولية الخاصة بالعينة

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة

المبحث الأول

عرض وتحليل البيانات الأولية الخاصة بالعينة

يقوم هذا المبحث على عدد من المتغيرات المستقلة والمتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة متمثلة في (الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والحالة الوظيفية، والدخل الشهري، ومحل السكن، وعائدية السكن)، وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة على النحو الآتي:

١. الجنس

يمثل متغير الجنس أهم المتغيرات الاجتماعية، وذلك لأنه يعطي لنا إجابات مختلفة لأفراد عينة الدراسة كون أن البعض منهم عاش مشكلات معاصرة وقديمة، إضافة إلى النواحي الاجتماعية والمهنية الخاصة داخل المؤسسة الإصلاحية. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣)

يوضح جنس المبحوثين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٩٨	٨٠,٣%
أنثى	٢٤	١٩,٧%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتضح من الجدول أعلاه، أن عدد الذكور بلغ (٩٨) مبحوثاً، وبنسبة بلغت (٨٠,٣%)، بينما عدد الإناث بلغ (٢٤) مبحوثة، وبنسبة بلغت (١٩,٧%). ومن خلال هذه البيانات يتضح لنا بأن نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث، وهذا النسبة ليست ثابتة في جميع الدراسات الاجتماعية، بل متغيرة حسب طبيعة ونوع موضوع الدراسة هذا من جانب. وأن مجتمع الحالي أمتاز بالمحافظة والتماسك بالقيم والعادات، فضلاً عن أن الرجال أكثر تحملاً في ممارسة الأعمال المهنية الصعبة داخل المؤسسات الإصلاحية، على عكس النساء سواء كن متزوجات أو منفصلات تقع عليه مسؤوليات تتسم بالتخصص المهني السهل والمتمثل بالعمليات الطباعة أو إصدار الكتب الرسمية للجهات المعنية لمراكز الإصلاح من جانب آخر.

٢. العمر

إنَّ عمر المبحوثين داخل المؤسسة الإصلاحية له علاقة قوية ووثيقة بالمسؤوليات المهنية، وذلك لأن أعمار المبحوثين تختلف حسب الخصائص الاجتماعية والثقافية والشخصية، فضلاً عن قدرتهم على احتواء كافة المشكلات بمختلف أنواعها، وهذا ما يتضح لنا أنه كلما كان الفرد أكبر سناً يكون أكثر خبرة وقدرة في التحمل والتعامل مع المشكلات داخل المؤسسة الإصلاحية، أو أنه يكون أقل أخطاء من الفرد الذي يصغره سناً. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤)

يوضح توزيع الفئات العمرية للمبحوثين

الفئات	العدد	النسبة المئوية
٣٠-٢٥	١٣	%١٠,٧
٣٦-٣١	٢٧	%٢٢,١
٤٢-٣٧	٣٣	%٢٧
٤٨-٤٣	٣٠	%٢٤,٦
٥٤-٤٩	١١	%٩
٦٠-٥٥	٨	%٦,٦
المجموع	١٢٢	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن (١٣) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٧%) تنحصر أعمارهم بين الفئة العمرية (٣٠-٢٥) سنة، فيما كانت أعمار (٢٧) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,١%) تنحصر أعمارهم ضمن الفئة العمرية (٣٦-٣١) سنة، بينما كانت أعمار (٣٣) مبحوثاً وبنسبة (٢٧%) تنحصر أعمارهم بين الفئة العمرية (٤٢-٣٧) سنة، في حين كانت أعمار (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٤,٦%) تنحصر أعمارهم بين الفئة العمرية (٤٨-٤٣) سنة، وأن (١١) مبحوثاً وبنسبة (٩%) كانت أعمارهم تنحصر بين الفئة العمرية (٥٤-٤٩) سنة، في حين كان (٨) مبحوثين وبنسبة (٦,٦%) كانت أعمارهم تنحصر بين الفئة العمرية (٦٠-٥٥) سنة.

ومن خلال هذه البيانات نستنتج بأن أكثر نسبة سجلت لأعمار الفئتين الثالثة والرابعة، إذ شكلت نسبة (٥١,٦%) تنحصر أعمارهم بين (٤٨-٣٧) سنة. ويعزى الباحث ارتفاع هذه النسبة عن بقية

النسب الفئات العمرية الأخرى، وذلك لأن فئة الشباب تكون أكثر فعالية في إدارة المهام الإصلاحية من برامج التأهيل والتدريب، على عكس فئة الكبار الذين امتازوا بخبرات مهنية وإصلاحية كبيرة في التعامل مع النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية، والتي شكلت نسبتهم (٨%) وهي الأقل من عينة الدراسة الكلية. وبعد حساب المتوسط الحسابي لأعمار المبحوثين بلغ قيمته (٤٠,٣) سنة، وبإنحراف معياري قدره (٧,٧) سنة.

٣. المستوى التعليمي

نعني به المؤهل العلمي الذي يحصل عليه أفراد عينة الدراسة، والذي يحدد طبيعة المهن التي يمارسها الأفراد في العمل، لأن مؤشر التعليم يعد من أهم مؤشرات التنمية البشرية التي يعتمد عليها الخبراء في البرامج الاجتماعية، وذلك لأن المستوى التعليمي العالي يؤدي دوراً في تكوين وتنمية شخصية الفرد وسلوكه الاجتماعي، وكذلك يجعله أكثر التزاماً بالأنظمة والتعليمات وأكثر وعياً من الأفراد ذوي التعليم المنخفض. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٥)

يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي
١,٦%	٢	يقرأ ويكتب
٨,٢%	١٠	ابتدائية
٤,٩%	٦	متوسطة
١٦,٤%	٢٠	إعدادية
٢١,٣%	٢٦	دبلوم
٤٤,٣%	٥٤	البكالوريوس
٣,٣%	٤	شهادة عليا
١٠٠%	١٢٢	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه، أن (٢) مبحوثين وبنسبة (١,٦%) كان مستواهم التعليمي (يقرأ ويكتب)، بينما كان (١٠) مبحوثين وبنسبة (٨,٢%) كان مستواهم التعليمي (شهادة ابتدائية)، وكان (٦) مبحوثاً وبنسبة (٤,٩%) مستواهم التعليمي (شهادة متوسطة)، في حين كان (٢٠) مبحوثاً وبنسبة

(١٦,٤%) كان مستواهم التعليمي (شهادة إعدادية)، بينما وجد أن (٢٦) مبحوثاً وبنسبة (٢١,٣%) مستواهم التعليمي كان (شهادة دبلوم)، في حين وجد أن (٥٤) مبحوثاً وبنسبة (٤٤,٣%) كان مستواهم التعليمي (شهادة البكالوريوس)، وأخيراً وجد (٤) مبحوثين وبنسبة (٣,٣%) كان مستواهم التعليمي (شهادة عليا).

ومن خلال هذه البيانات نستدل أن أغلب أفراد عينة الدراسة كان مستواهم التعليمي (شهادة دبلوم وشهادة البكالوريوس) وبنسبة بلغت (٦٥.٦%)، وهذه النتيجة تدل على أن الشهادة في الوقت الحاضر أصبحت ركيزة أساسية في توفير الضمان الاجتماعي من مأكل وملبس لأفراد عينة الدراسة، إذ أنه من المتوقع هناك نسبة مختلفة بين المبحوثين في مستواهم التعليمي، وفي اتجاه آخر يرى الباحث أن وجود مستوى تعليمي متدني (يقرأ ويكتب) وبنسبة (١,٦%) وهي الأقل، وذلك نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية التي جعلتهم غير قادرين على مواصلة تعليمهم الدراسي، فضلاً عن الأحداث التي يمر بها مجتمع الدراسة. وهذا ما يدل على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لأفراد الدراسة كانوا أكثر نسبة في التعامل مع النزلاء وأكثر قدرته في ممارسة الوظائف المهنية داخل المؤسسة الإصلاحية.

٤. الحالة الاجتماعية

يعد متغير الحالة الاجتماعية من أهم المتغيرات الأساسية لأفراد الدراسة، حيث أن البعض من المختصين في العلوم الاجتماعية والنفسية يطلقون عليها تسمية (الحالة الزوجية) سواء كان ارتباط الفرد أو عدم ارتباطه بشريك حياة وقت إجراء العمل الميداني.

ونتائج العمل الميداني تشير إلى أن وحدات العينة لا تنطوي على المتزوجين والعزاب فحسب، بل أن هناك عدداً من المطلقين والمطلقات والأرامل، وذلك بتأثيرها في الاستقرار النفسي والعاطفي والاجتماعي للمبحوثين، وهذا بدوره يسهم في تكوين الآراء والاتجاهات لدى المبحوثين تجاه المهام والمسؤوليات المؤسسات الإصلاحية من عمليات التأهيل وإصلاح النزلاء. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٦)

يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	٢٠	١٦,٤%
متزوج	٩٠	٧٣,٨%
مطلق	١٠	٨,٢%
أرمل	٢	١,٦%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن (٢٠) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٤%) كانوا من العزاب، في حين كان (٩٠) مبحوثاً وبنسبة (٧٣,٨%) كانوا متزوجين، بينما وجد (١٠) مبحوثين وبنسبة (٨,٢%) كانوا من المطلقين، وأخيراً وجد (٢) مبحوثاً وبنسبة (١,٦%) كانوا من الأرامل. ومن خلال هذه البيانات نستنتج أن أعلى نسبة في عينة الدراسة هم من المتزوجين بلغت (٧٣,٩%)، ويعزى الباحث ارتفاع هذه النسبة، إلى أن مجتمع الدراسة يفضلون الزواج المبكر لأبنائهم ولكلا الجنسين، وعلى الرغم من قلة نسبة المطلقين والأرامل والذين مثلاً معاً نسبة (٩,٨%)، إلا أن لهاتين الحالتين الاجتماعيتين تأثيراً على الأفراد سواء على الجانب النفسي أو الاجتماعي أو المهني، قياساً بالعزاب الذين يكونون أقل ضغطاً منهما.

٥. الحالة الوظيفية

تعد المهن الوظيفية من أهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لأفراد عينة الدراسة، وذلك لأن المؤسسات الإصلاحية تتطلب مهن لها دور كبير في أداء المهام الأساسية في المؤسسات الإصلاحية والمتمثلة (بحراسة النزلاء، ومراقبة الجهاز المركزي من عمليات الاختراق)، وغير ذلك من المهن، وبالمقابل أن ما تحمله هذه المهن من صعوبات وتعقيدات كبيرة في الأداء، لأنها تتطلب تعليم وخبرة كافية في أدائها، والأخطاء مرفوضة إلى حد كبير كونها ذات مساس مباشرة بحياة النزلاء وحفظ سلامتهم. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٧)

يوضح الحالة الوظيفية للمبحوثين

الحالة الوظيفية	العدد	النسبة المئوية
مدير	١	%٠,٨
معاون المدير	٢	%١,٦
مأمور وحدة قسم	٨	%٦,٦
باحث اجتماعي	١٥	%١٢,٣
فني	١٣	%١٠,٧
رجل أمن	٥٠	%٤٠,٩
أعلامي	٤	%٣,٣
إداري ومراقب عمل (مهندس)	٩	%٧,٤
محاسب	٣	%٢,٥
مدقق	٥	%٤,١
سائق	٦	%٤,٩
طبيب	٤	%٣,٣
ممرض	٢	%١,٦
المجموع	١٢٢	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن مبحثاً واحداً وبنسبة (٠,٨%) يمتحن مهنة مدير عام لشؤون المركز الإصلاحي، وأن (٢) مبحثين وبنسبة (١,٦%) يمتحنون مهنة معاون المدير، وقد وجد أن (٨) مبحثين وبنسبة (٦,٦%) يمتحنون مهنة مأمور وحدة قسم، في حين وجد (١٥) مبحثاً وبنسبة (١٢,٣%) يمتحنون مهنة باحثين اجتماعيين ونفسيين، بينما وجد (١٣) مبحثاً وبنسبة (١٠,٧%) كانوا فنيين، وكان (٥٠) مبحثاً وبنسبة (٤٠,٩%) يمتحنون مهنة رجال أمن، وأن (٤) مبحثين وبنسبة (٣,٣%) يمتحنون مهنة إعلاميين، في حين وجد (٩) مبحثين وبنسبة (٧,٤%) يمتحنون مهنة إداريين ومراقبين عمل (مهندسين)، بينما كان (٣) مبحثين وبنسبة (٢,٥%) يمتحنون مهنة محاسبين، في حين وجد (٥) مبحثين وبنسبة (٤,١%) يمتحنون مهنة مدققين قانونيين وملاحظين، في حين وجد (٦) مبحثين وبنسبة (٤,٩%) يمتحنون مهنة سائقين، بينما كان (٤) مبحثين وبنسبة (٣,٣%) يمتحنون مهنة طبيب من (أسنان، وجراح وغير ذلك)، وأخير وجد (٢) مبحثين وبنسبة (١,٦%) يمتحنون مهنة

ممرض من (صيدلي، ومعاون طبي، وصحة ومجتمع وغير ذلك من المهن). ومن خلال هذه البيانات نستدل أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت لرجال الأمن والباحثين الاجتماعيين والنفسيين بلغت (٥٣,٢%) وهي أكثر من نصف العينة، وذلك لأن وظيفة الأمن تعد من أهم المؤشرات في حماية المؤسسات من الأخطار التي يقوم بها النزلاء داخل المؤسسات وخارجها من جانب، وأن وظيفة الباحثين الاجتماعيين هدفها إصلاح وعلاج وتأهيل النزلاء وتقويم سلوكهم الاجتماعي والأخلاقي هذا من جانب آخر. بينما أقل نسبة في عينة الدراسة كانت للمهن الأخرى بلغت (٤٦,٨%) على النحو التالي (المدير، ومعاون المدير، وفني، وإعلامي، وإداري، ومحاسب، ومدقق، وسائقين، وطبيب، وممرض)، لأن المؤسسات الإصلاحية الحديثة والمعاصرة تميل إلى أن يكون هدفها العلاج والتقويم والإصلاح أكبر من أن يكون هدفها الحجز والعقاب. ويرى الباحث أن فلسفة إدارة سجن الحلة المركزي، فقد تبنى وظائف تتطلب مهنة ذات قدرة عالية هدفها التأهيل والإصلاح، بدلاً من نظرية العقاب والجزاء، وذلك انسجاماً مع التوجه الاستراتيجي الوطني في حماية حقوق النزلاء والمحافظة عليها باعتبار أن مركز سجن الحلة صاحب الدور البارز في هذا المجال.

٦. سنوات الخدمة

إن خبرة الفرد في مجال عمله غالباً ما تعتمد على مدة الخدمة المتاحة لديه، أي كلما كانت خدمته طويلاً كان أكثر فاعلية وخبرة في أداء مهامه الوظيفية بشكل جيد، لا سيما في المؤسسة الإصلاحية فطول ممارسة المهنة يسهم بالدرجة الأساسية بتمكين هؤلاء الموظفين في أداء جيد يكون أقل أخطاء من الأفراد الذين لديهم مدة خدمة قليلة.

جدول (٨)

يوضح مدة خدمة المبحوثين

سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية
١-٥	٢٢	١٨%
٦-١٠	٣٤	٢٧,٨%
١١-١٥	٣٩	٣٢%
١٦-٢٠	١٨	١٤,٨%
٢١- فأكثر	٩	٧,٤%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتبين من الجدول رقم (٨)، بأن (٢٢) مبحوثاً وبنسبة (١٨%) كانت مدة خدمتهم (٥-١) سنوات، بينما كان (٣٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٧,٨%) لديهم خدمة (٦-١٠) سنة، في حين كان (٣٩) مبحوثاً وبنسبة (٣٢%) لديهم خدمة (١١-١٥) سنة، و(١٨) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٨%) كانت لديهم خدمة (١٦-٢٠) سنة، وأن (٩) مبحوثين وبنسبة (٧,٤%) كانت لديهم خدمة (٢١- فأكثر).

ومن هذه البيانات نستنتج بأن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة لديهم خدمة من (٦-١٥) سنة حيث بلغت نسبتهم (٥٩,٨%)، وبعد احتساب قيمة المتوسط الحسابي وجدنا قمته (٦,١١) سنة، وبإنحراف معياري بلغ (٥,٥) سنة. وسبب ذلك يعود إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة غير ثابتين في عملهم وخاصة في المؤسسات الأمنية بالجانب العسكري، الأمر الذي قد يترتب عليه تبيان سنوات خدمتهم في المؤسسة الإصلاحية أو في مؤسسات إصلاحية أخرى.

٧. محل السكن

يعد السكن الحالي لأفراد عينة الدراسة من أهم المؤشرات الاجتماعية التي يروم الباحث التعرف عليها، وذلك لأن السكن هو المحيط الاجتماعي والثقافي للمبحوث الذي يتفاعل بينه وبين الأفراد الآخرين سواء في بيئة العمل في المؤسسات الإصلاحية أو خارجها، أضف إلى ذلك أن السكن الاجتماعي للمبحوث يحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية مع الأفراد الآخرين، وذلك لكونه يحدد نمط السلوك الذي يكتسبه ويتعلمه المبحوث من هذا المحيط. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٩)

يوضح محل سكن المبحوثين

محل سكن	العدد	النسبة المئوية
مركز المحافظة	٤٣	٣٥,٢%
قضاء المدينة	٣٢	٢٦,٢%
ناحية	٢٨	٢٣%
قرى وأرياف	١٩	١٥,٦%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

تشير بيانات الجدول أعلاه، أن (٤٣) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٣٥,٢%) محل سكنهم مركز المحافظة، في حين كان (٣٢) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٢٦,٢%) محل سكنهم قضاء المدينة، بينما

كان (٢٨) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٢٣%) محل سكنهم ناحية، بينما أشار (١٩) مبحوثاً وبنسبة بلغت (١٥,٦%) محل سكنهم قرى وأرياف المدينة.

ومن خلال هذه البيانات نستدل أن أعلى نسبة في مجتمع الدراسة كانت من حصة الذين يسكنون في مركز المحافظة بلغت (٣٥%) وأقل نسبة كانت من حصة الذين يسكنون قرى وأرياف بلغت (١٥,٦%)، وهذا يدل على أن مركز المدينة تتوفر به كافة سبل مقومات الحياة المعيشية من وسائل النقل والراحة هذا من جانب، وأن المجال المكاني للدراسة هو مركز سجن الحلة المركزي هو متمركز في هذه المنطقة، لذا يفضل المبحوثين أن يكون محل سكنهم قريب من مكان عملهم، وهذا ما يجنبهم مشقة الطريق ومعاناة الازدحام المروري للمركبات مما يسهل تواجدهم في الوقت المحدد للعمل. كون أن سجن الحلة المركزي خاضع لنظام البصمة الإلكترونية لتدوين الحضور والانصراف مما يتطلب حضورهم بالوقت المحدد ليجنبهم العقوبة الإدارية والقانونية.

٨. نوع وطبيعة السكن

هو من المتغيرات الاجتماعية الأساسية لأفراد عينة الدراسة، لأن عائدة السكن تعبر عن المستوى الاقتصادي والمعيشي للمبحوثين، فإذا كان السكن ملكاً فإن هذا يشير إلى الرفاهية النسبية للعائلة، لأنها تمتلك البيت الذي تسكن فيه، أما إذا كان السكن مؤجراً أو حكومياً فإن هذا لا يشير إلى جودة المستوى الاقتصادي للعائلة، لأن العائلة تدفع شهرياً بدلات إيجار لسكنها. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٠)

يوضح نوع وطبيعة سكن المبحوثين

نوع وطبيعة السكن	العدد	النسبة المئوية
ملك	٨٨	٧٢,١ %
إيجار	٢٦	٢١,٣ %
حكومي	٨	٦,٦ %
تجاوز	-	-
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول رقم (١٠)، أن (٨٨) مبحوثاً وبنسبة (٧٢,١%) يمتلكون سكناً ملكاً، بينما وجد (٢٦) مبحوثاً وبنسبة (٢١,٣%) يسكنون بيوتاً مؤجرة، في حين وجد (٨) مبحوثين وبنسبة (٦,٦%) يسكنون بيوتاً حكومية، في حين هناك إجابة (صفر) من قبل المبحوثين فيما يتعلق بنوع وطبيعة السكن تجاوز.

ومن هذه البيانات يمكن أن نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أجابوا بأنهم يسكنون بيوتاً ملكاً بلغت (٧٢,١%)، وأقل نسبة للذين يسكنون بيوتاً حكومية بلغت (٦,٦%). ويعزى الباحث سبب ارتفاع نسبة البيت (الملك) عن بقية النسب الأخرى، وذلك لأن البيت الملك يسهم في توفير كافة متطلبات الحياة الاجتماعية التي تحتاجها الأسرة عكس البيوت المؤجرة والحكومية التي تكون فيها الأسرة في بعض الأحيان غير قادرة على تحقيق مطالب الحياة الاجتماعية من مأكل وملبس وغير ذلك من الأسباب.

٩. الدخل الشهري

هو من أهم مؤشرات التنمية البشرية، لأنه يمثل مقدار الراتب أو الأجر الذي يتقاضاه الفرد بعد قيامه بعمل عضلي أو عقلي، حيث يرى الباحث أن إجابات الأفراد ذوي الدخل العالي تختلف عن إجابات الأفراد ذوي الدخل المتوسط أو الدخل الواطئ، وذلك لأن الدخل الشهري هو الذي يحدد طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالفرد. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١١)

يوضح الدخل الشهري للمبحوثين

الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية
يقل عن الحاجة	٣٠	٢٤,٦%
يسد الحاجة	٩٢	٧٥,٤%
يفيض عن الحاجة	-	-
المجموع	١٢٢	١٠٠%

تشير بيانات الجدول أعلاه، أن (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٤,٦%) كان مستوى دخلهم الشهري يقل عن الحاجة، في حين وجد (٩٢) مبحوثاً وبنسبة (٧٥,٤%) كان مستوى دخلهم الشهري يسد

الحاجة. في حين كانت الإجابة من قبل المبحوثين فيما يتعلق بالدخل الشهري (يفيض عن الحاجة) (صفر) .

ومن خلال هذه البيانات نستدل على أن أعلى نسبة في مجتمع الدراسة كانت للذين أجابوا مستوى دخل شهري يسد الحاجة وبنسبة (٧٥,٦%) وأقل نسبة هي للذين أجابوا بدخل شهري يقل عن الحاجة بلغت (٢٤,٦%). ومن هنا نستدل على أن الدخل الشهري الذي يسد الحاجة يمثل مقوماً اقتصادياً يعتمد عليه الأفراد في تلبية الحاجات الضرورية، إذ أنه كلما كان الدخل الشهري جيداً كان المستوى الاجتماعي والنفسي للأسرة مستقراً وغير متوتر، وكلما يقل الدخل عن مستوى توفير وتحقيق الحاجات، كلما ازدادت الأعباء المادية للفرد وازداد الضغط يقوده إلى ممارسة مهن أخرى.

المبحث الثاني

عرض وتحليل البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة

تعد البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة من أهم المقومات المعرفية التي تساعد الباحث على معرفة أهم المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية المؤثرة في طبيعة الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع. وتحقيقاً لأهداف الدراسة قسم الباحث هذا المبحث على عدة محاور رئيسة وهي:

أولاً: المحور الخاص بالجهاز الإداري للمؤسسة الإصلاحية

تختلف إجابات المبحوثين حول عمل المؤسسات الإصلاحية وهيكلية جهازها المركزي في إدارة عملية الإصلاح والتأهيل للنزلاء، وللوقوف على هذا المحور تم توجيه أسئلة عامة للمبحوثين عن الجهاز الإداري للمؤسسة الإصلاحية وفق التفصيل الآتي:

١٠. نظرة المبحوثين لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية

تختلف نظرة المبحوثين باختلاف المهن الوظيفية التي يمارسونها داخل المؤسسات الإصلاحية، فمنهم من يرى إنها مؤسسة خاصة بالعقاب، والآخر يرى أنها مؤسسة خاصة بالتأهيل، والبعض يراها مؤسسة خاصة للوظيفتين. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٢)

يوضح نظرة المبحوثين لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
مكان للعقوبة	٨	٦,٦ %
مكان للإصلاح والتأهيل	٦٦	٥٤,١ %
مكان للاثنتين معاً	٤٨	٣٩,٣ %
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

يتبين من الجدول أعلاه، بأن (٨) مبحوثين وبنسبة (٦,٦ %) كان تصورهم المسبق للمؤسسة الإصلاحية هو مكان للعقوبة، بينما وجد (٦٦) مبحوثاً وبنسبة (٥٤,١ %) كان تصورهم المسبق للمؤسسة الإصلاحية هو مكان للإصلاح والتأهيل، في حين وجد (٤٨) مبحوثاً وبنسبة (٣٩,٣ %) كان تصورهم المسبق للمؤسسة الإصلاحية هو مكان للاثنتين معاً.

ومن هذه البيانات نستنتج بأن النسبة الأكبر من أفراد العينة كان تصورهم المسبق عن المؤسسة الإصلاحية هو للإصلاح والتأهيل بلغت (٥٤,١%) وأقل نسبة كانت (٦,٦%) كان تصورهم المسبق عن المؤسسة الإصلاحية هو مكان للعقوبة، ويعزى الباحث سبب ارتفاع نسبة مكان الإصلاح والتأهيل عن بقية النسب الأخرى، وذلك لأن سجن الحلة المركزي كان هدفه الأساس هو إصلاح وتأهيل النزلاء، بدلاً من ممارسة عمليتي العقاب والجزاء، لأن عمليتي العقاب والجزاء كانت تطبق في العصور القديمة لمعاقبة المجرمين والخارجين عن قانون المؤسسات الإصلاحية.

١١. مساهمة جهاز المراقبة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة الإصلاحية

يعد جهاز المراقبة الإلكترونية من أهم المتغيرات الأساسية لأفراد عينة الدراسة من جهة، والمؤسسات الإصلاحية من جهة أخرى، وذلك لأن نظام المراقبة الإلكترونية يساعد على تحسين الأداء الوظيفي للأفراد والمؤسسات الإصلاحية في مراقبة وحراسة النزلاء الذي يمارسون مخاطر اجتماعية اتجاه المؤسسات الإصلاحية. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٣)

يوضح مساهمة جهاز المراقبة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة الإصلاحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
يساهم	١١٠	٩٠,١%
لا يساهم	٣	٢,٥%
إلى حد ما	٩	٧,٤%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

تشير بيانات الجدول أعلاه، إلى أن (١١٠) مبحوثاً وبنسبة (٩٠,١%) أجابوا نعم يساهم جهاز المراقبة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة الإصلاحية، بينما نفى (٣) مبحوثين وبنسبة (٦,٦%) عدم مساهمة جهاز المراقبة في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة الإصلاحية، في حين (٩) مبحوثين وبنسبة (٧,٤%) أجابوا إلى حد ما يساهم جهاز المراقبة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة الإصلاحية.

ومن خلال هذه البيانات نستدل أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أجابوا مساهمة جهاز المراقبة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة الإصلاحية وبلغت (٩٠,١%)، وأقل نسبة كانت (٢,٥%) للذين نفوا ذلك، وهذا يدل على أن جهاز المراقبة الإلكترونية يشكل محور رئيسياً في عمليات الإصلاح والتأهيل ومراقبة النزلاء وخاصة الذين يشكلون مخاطر اجتماعية وقانونية اتجاه المؤسسة الإصلاحية. وكون سجن الحلة المركزي من المراكز الإصلاحية التي تعتمد نظام المراقبة الإلكترونية، وذلك بفضل التقدم التكنولوجي والتقني والاستراتيجي في مراقبة ومتابعة تصرفات وسلوكيات النزلاء في المؤسسات الإصلاحية.

١٢. مساهمة الدورات التدريبية للموظفين في عملية الإصلاح والتأهيل

إن قيام المؤسسات الإصلاحية في تدريب الموظفين من خلال الورش والدورات التدريبية تساهم في تزويد وتنمية الخبرة في ممارسة عمليتي الإصلاح والتأهيل، وذلك لأن الدورات التدريبية بكافة صنفها من مهنية وإرشادية وعلاجية هدفها الأساس والأول هو إصلاح وتأهيل النزلاء بالدرجة الأولى. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٤)

يوضح مساهمة الدورات التدريبية للموظفين في عملية الإصلاح والتأهيل

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تساهم	١١٠	٩٠,٢%
لا تساهم	—	—
إلى حد ما	١٢	٩,٨%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

تشير بيانات الجدول أعلاه، أن (١١٠) مبحوثاً وبنسبة (٩٠,٢%) أجابوا بنعم مساهمة الدورات التدريبية للموظفين في عملية الإصلاح والتأهيل، بينما وجد (١٢) مبحوثاً وبنسبة (٩,٨%) أجابوا إلى حد ما تساهم الدورات التدريبية للموظفين في عملية الإصلاح والتأهيل. في حين لم تكن هناك أي إجابة من قبل المبحوثين فيما يتعلق (بعدم مساهمة الدورات التدريبية للموظفين في عملية الإصلاح والتأهيل).

ومن خلال هذه البيانات نستدل على أن أعلى نسبة في مجتمع الدراسة كانت للذين أجابوا بنعم مساهمة الدورات التدريبية للموظفين في عملية الإصلاح والتأهيل بلغت (٩٠,٢%)، وأقل نسبة هي للذين أجابوا إلى حد ما تساهم الدورات التدريبية للموظفين في عملية الإصلاح والتأهيل بلغت (٩,٨%)، وهذا ما يدل على أن الورش والدورات التدريبية لموظفي المؤسسة الإصلاحية تعد مقوماً هاماً في تعزيز وتنمية القدرات والمهارات المهنية والوظيفية لأجل تحقيق الهدف الإصلاحي للنزلاء.

١٣. مساهمة إجراء التفتيش في عملية الإصلاح والتأهيل

إن إجراء التفتيش يعد من أهم الإجراءات القانونية والدورية التي تقوم بها المؤسسة الإصلاحية بغية تحسين وإصلاح بعض النواقص التي قد تحصل لدى بعض النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية، فأجراء التفتيش أيضاً يمثل مقوم جوهري في إتمام عملية إصلاح وتأهيل النزلاء، وذلك لأن يساعد في الكشف عن بعض المخاطر والسلوكيات التي يمارسها النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٥)

يوضح مساهمة إجراء التفتيش الدوري والمنظم في عملية الإصلاح والتأهيل

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
يساهم	١٠٨	٨٨,٥%
لا يساهم	٣	٢,٥%
إلى حد ما	١١	٩%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتبين من الجدول أعلاه، أن (١٠٨) مبحوثاً وبنسبة (٨٨,٥%) أجابوا بنعم يساهم التفتيش الدوري والمنظم في عملية الإصلاح والتأهيل، بينما كان (٣) مبحوثين وبنسبة (٢,٥%) أجابوا بـ لا يساهم التفتيش الدوري والمنظم في عملية الإصلاح والتأهيل. في حين كان (١١) مبحوثاً وبنسبة (٩%) أجابوا إلى حد ما يساهم التفتيش الدوري والمنظم في عملية الإصلاح والتأهيل

ومن خلال هذه البيانات نستدل على أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أجابوا نعم يساهم التفتيش الدوري والمنظم في عملية الإصلاح والتأهيل، حيث بلغت نسبتهم (٨٨,٥%)، وأقل نسبة كانت (٢,٥%) للذين يساهم التفتيش الدوري والمنظم في عملية الإصلاح والتأهيل، وهذا يدل

على أن سبب ارتفاع نسبة المؤيدون لمساهمة التفتيش داخل المؤسسة الإصلاحية، لأن التفتيش أصبح في الوقت الحالي مؤشراً هاماً في الكشف عن بعض التصرفات والسلوكيات الخاطئة التي يمارسها بعض النزلاء هذا من جهة، وأن إجراءات التفتيش التي يقوم بها سجن الحلة المركزي والمتمثلة بتفتيش النزلاء وغرفهم، وتفتيش أجنحة المؤسسات الإصلاحية، وذلك بهدف السيطرة على بعض التصرفات والسلوكيات غير المقبولة في المركز الإصلاحي هذا من جهة أخرى.

١٤. العقوبات المتبعة بحقهم داخل المؤسسة الإصلاحية

إن العقوبة الإصلاحية أصبحت مبدأً أساسياً للمؤسسات الإصلاحية، وذلك لأن العقوبة في العصور القديمة كان هدفها الأساس الانتقام من المجرم والحد من تصرفاته الخارجة عن القانون الوضعي للمجتمع، أما في الوقت الحالي أصبح هدفها الإصلاح والعلاج والتأهيل. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٦)

يوضح وجود عقوبات متبعة بحق النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٧٥	٦١,٤ %
لا	٢٨	٢٣ %
أحياناً	١٩	١٥,٦ %
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

يتبين من جدول أعلاه، بأن (٧٥) مبحوثاً وبنسبة (٦١,٤%) أجابوا بوجود عقوبات متبعة بحق النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية، بينما (٢٨) مبحوثاً وبنسبة (٢٣%) نفوا وجود عقوبات متبعة بحق النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية، في حين وجد (١٩) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٦%) أجابوا أحياناً توجد عقوبات متبعة بحق النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية.

ومن هذه البيانات نستنتج بأن النسبة الأكبر من أفراد العينة الذين أجابوا بوجود عقوبات متبعة بحق النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (٦١,٤%)، وأقل نسبة للذين أجابوا أحياناً توجد عقوبات متبعة بحق النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (١٥,٦%). وهذا يدل على أن العقوبة تعد ركناً قانونياً أساسياً تستهدف إلى ضبط سلوكيات وتصرفات النزلاء، فضلاً عن المحافظة على نظام الجهاز

المركزي للمؤسسة وعدم التجاوز عليه، حيث أن العقوبة تصدر بحق النزلاء الذين يمارسون مخالفات يتم ارتكابها فيما بينهم أو بين حراس الأمن وغير تلك المخالفات، وكون سجن الحلة المركزي يعمل على ممارسة بعض العقوبات بحق النزلاء والمتمثلة بالعقوبة الإصلاحية التي تستهدف إصلاح وتأهيل النزلاء هذا من جهة، وأن عقوبة الحبس الانفرادي التي يمارسها سجن الحلة المركزي تساعد أيضاً على تحسين سلوك النزلاء الذي يمارس تصرفات غير أخلاقية أو غير قانونية اتجاه المؤسسة أو اتجاه النزلاء من جهة أخرى.

١٥. إذا كانت الإجابة (نعم) ما نوع العقوبات الموجبة للنزلاء المؤسسة الإصلاحية؟

تختلف إجابات المبحوثين بحسب طبيعة نوع العقوبة المتخذة في سجن الحلة المركزي، هناك من يرى وجود عقوبة جسدية تستهدف إلى تحطيم المعنويات الجهاز البدني للنزلاء، وهناك من يرى وجود عقوبة الحبس الانفرادي التي تهدف إلى تقويم وتحسين سلوك النزلاء الخارج عن إجراءات النظام المركزي للمؤسسة الإصلاحية، وهناك من يرى وجود عقوبة التوبيخ التي تهدف إلى تحطيم المشاعر والقيم الشخصية للنزلاء. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٧)

يوضح نوع العقوبة الموجبة للنزلاء المؤسسة الإصلاحية

نوع العقوبة	العدد	النسبة المئوية
عقوبة جسدية	١٩	٢٥,٣%
عقوبة الحبس الانفرادي	٤٤	٥٨,٧%
عقوبة التوبيخ	١٢	١٦%
المجموع	٧٥	١٠٠%

تشير بيانات الجدول أعلاه، أن (١٩) مبحوثاً وبنسبة (٢٥,٣%) أجابوا عقوبة جسدية، بينما وجد (٤٤) مبحوثاً وبنسبة (٥٨,٧%) أجابوا عقوبة الحبس الانفرادي، في حين وجد (١٢) مبحوثاً وبنسبة (١٦%) أجابوا عقوبة التوبيخ.

ومن هذه البيانات نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أجابوا عقوبة الحبس الانفرادي بلغت (٥٨,٧%)، وأقل نسبة للذين أجابوا عقوبة التوبيخ بلغت (١٦%)، وهذا يدل على عقوبة الحبس الانفرادي تعد أحد التدابير الوقائية والعلاجية لإصلاح سلوك النزلاء والحد من

خطورتهم داخل المؤسسة الإصلاحية، وذلك لأن العصور القديمة لم تعرف الحبس كعقوبة، بل كانت تمارس عمليتي القصاص والثأر والقتل اتجاه النزلاء، ولكون الحبس الإنفرادي الذي يمارسه سجن الحلة المركزي في الوقت الحالي يعد عقوبة أساسية، لأجل التخفيف والحد من تصرفات بعض نزلاء المؤسسة الإصلاحية من أجل إصلاحهم وتأهيلهم وتوجيههم وعدم العودة إلى الجريمة.

ثانيًا: المحور الخاص بالبرامج الإصلاحية

للقوف على هذا المحور الخاص بالبرامج الإصلاحية، لا بد من تحديد تلك البرامج الموجودة في المؤسسات الإصلاحية، والتي تركز على عمليات العلاج الجماعي أو الفردي في إصلاح وتأهيل النزلاء على وفق التفصيل الآتي:

أ) البرامج الصحية

١٦. مساهمة إجراء الفحص في إصلاح وتأهيل النزلاء قبل دخولهم لمؤسسة الإصلاحية

لا شك أن إجراء عملية فحص النزلاء تعد من أهم الإجراءات التي تقوم بها المؤسسة الإصلاحية، وذلك للتعرف على أهم الظواهر التي تحيط بالنزلاء من ظواهر اجتماعية وصحية ونفسية قبل دخولهم المؤسسة الإصلاحية، والعمل على الحد منها وتحسين وتقويم سلوك النزلاء. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٨)

يوضح مساهمة إجراء الفحص الطبي في إصلاح وتأهيل النزلاء قبل دخولهم لمؤسسة الإصلاحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
يساهم	١٢٢	١٠٠ %
لا يساهم	-	-
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول أعلاه، أن جميع أفراد عينة الدراسة بينوا أن عملية إجراء الفحص النزلاء تساهم بشكل كبير في عملية صلاحهم وتأهيلهم وبنسبة بلغت (١٠٠%)، وهذا يدل على أن إجراء الفحص من قبل مسؤولي المؤسسة الإصلاحية يعد من أهم الخطوات الأساسية في عملية تقويم النزلاء وإصلاحهم قبل دخولهم للمؤسسة الإصلاحية، لأن إجراء الفحص العلمي الدقيقة لشخصية النزلاء كثيرًا

ما يوفر الجهد والوقت الكافي للحد من الخلل أو الاضطراب الناتج من مخاطر عضوية أو نفسية أو اجتماعية.

١٧. مساهمة الرعاية الصحية في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية

أشارت الكثير من الدراسات الاجتماعية والإجرامية أن وجود الرعاية الصحية في المؤسسات الإصلاحية تعد مبدأً وتدبيراً وقائياً هاماً في إصلاح وتأهيل النزلاء، وذلك لأن برنامج الرعاية الصحية يستند دوره الأساس في العناية والاهتمام بالنزلاء من خلال تقديم العلاج الطبي وتوفير الراحة النفسية لهم، وذلك لأجل الحد من انتشار الأمراض والأوبئة الموجودة في بعض المؤسسات الإصلاحية. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (١٩)

يوضح مساهمة الرعاية الصحية في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تساهم	١١١	٩١%
لا تساهم	٤	٣,٣%
إلى حد ما	٧	٥,٧%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتبين من جدول أعلاه، بأن (١١١) مبحوثاً وبنسبة (٩١%) أكدوا على مساهمة الرعاية الصحية في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية ، بينما (٤) مبحوثين وبنسبة (٣,٣%) أجابوا عدم مساهمة الرعاية الصحية في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية. فيما كان (٧) مبحوثين وبنسبة (٥,٧%) أجابوا إلى حد ما تساهم الرعاية الصحية في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية

ومن هذه البيانات نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا على مساهمة الرعاية الصحية في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (٩١%)، وأقل نسبة (٣,٣%) للذين أجابوا بعدم مساهمة الرعاية الصحية في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية.

ومن هنا نستدل أن أكثر نسبة سجلت للذين أجابوا بمساهمة الرعاية الصحية في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية حيث بلغت نسبتهم (٩٠%)، وهذا يدل على أن برامج الرعاية صحية داخل المؤسسة الإصلاحية من الإجراءات الهامة والضرورية، وذلك لأنه يتعلق بصحة النزلاء وطريقة توفير الخدمات الطبية لهم من الغذاء والمياه، والفرش، ونوعية ونظافة ملابس النزلاء، بالإضافة إلى تأهيل النزلاء وتهذيبهم، فالرعاية الصحية لا تقتصر فقط على علاج المرضى من النزلاء، بل تمتد لتشمل اتخاذ الإجراءات الضرورية لوقايتهم من الأمراض مما قد يسهم في إكمال عملية الإصلاح والتأهيل. غير أن هناك (٧) مبحوثين ونسبة (٥,٧%) أجابوا إلى حد ما تساهم الرعاية الصحية في إصلاح وتأهيل النزلاء، وذلك لأن المؤسسة الإصلاحية ومن ضمنها سجن الحلة المركزي يتوفر فيها عدة برامج إصلاحية وتأهيلية ليس فقط الرعاية الصحية، بل تتوفر فيه برامج التدريب المهني والبرامج الدينية وغير تلك البرامج والتي هدفها الأساس والأول هو إصلاح وتأهيل النزلاء.

١٨. هل المكان مؤهل للقيام بالبرامج الصحية؟

إن البرامج الصحية تعد متغيراً هاماً في المؤسسة الإصلاحية، وذلك لأن تعمل على إصلاح النزلاء وتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع وجعلهم مواطنين صالحين، وفي نفس الاتجاه تقوم المؤسسات الإصلاحية بتحقيق الضمان الصحي العام للنزلاء من خلال عمليات التنظيف والتفتيش والبحث على الأمراض والأوبئة التي قد تصيب النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٠)

يوضح إجابات المبحوثين فيما إذا كان المكان مؤهل للقيام بالبرامج الصحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٦٩	٥٦,٦ %
لا	٤٨	٣٩,٣ %
أحياناً	٥	٤,١ %
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

تبين من بيانات الجدول أعلاه، أن (٦٩) مبحوثاً وبنسبة (٥٦,٦%) أكدوا بأن مكان المؤسسة الإصلاحية مؤهل للقيام بالبرامج الصحية، بينما (٤٨) مبحوثاً وبنسبة (٣٩,٣%) بينوا بأن مكان

المؤسسة غير مؤهل للقيام بالبرامج الصحية. في حين كان (٥) مبحوثاً وبنسبة (٤,١%) أكدوا أحياناً يكون مكان المؤسسة الإصلاحية مؤهل للقيام بالبرامج الصحية.

ومن هذه البيانات نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بأن مكان مؤهل للقيام بالبرامج الصحية بلغت (٥٦,٦%)، وأقل نسبة كانت (٤,١%) للذين أكدوا أحياناً يكون المكان مؤهلاً للقيام بالبرامج الصحية. ويعزى الباحث سبب ارتفاع نسبة الذين أكدوا بأن المكان مؤهل للقيام بالبرامج الصحية، وذلك لأن البرامج الصحية في الوقت الحالي أصبحت مبدأً أساسياً في كل المؤسسات الإصلاحية، وكون سجن الحلة المركزي أحد تلك المؤسسات الإصلاحية فإنه يعمل على توفير العلاج المناسب وتقديم التقارير الطبية الدورية عن أحوال النزلاء الصحية، وحتى لو اقتضى الأمر خارج المؤسسة الإصلاحية، بالمقابل أصبحت البرامج الصحية غاية أساسية في عملية التأهيل والإصلاح ومعالجة النزلاء وتعديل وتغيير سلوكيات وتحسين واقع حالة النزلاء المرضى والعمل على إعادة تكيفهم للمجتمع من جيد وجعلهم بحالة صحية سليمة خالية من الأمراض.

١٩. أسباب عدم أهلية مكان المؤسسة للقيام بالبرامج الصحية

تعددت أسباب عدم أهلية المؤسسة الإصلاحية في القيام بالبرامج الإصلاحية، فمنهم من يقول أنها مكان صغير الحجم وغير مناسباً لتوفير البرامج الصحية، وهناك من يقول أنها مكان لا تتوفر فيه كافة البرامج الرعاية الصحية من (طبيب، وممرض، وباحثين وغير ذلك)، وأخيراً من يقول أنها تفتقر لكافة الأجهزة الطبية وغير تلك الأسباب. والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول (٢١)

يوضح أسباب عدم أهلية المكان المؤسسة للقيام بالبرامج الصحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
صغر حجم المؤسسة	٢٥	٥٢,١ %
عدم توفر الملكات الطبية	١٥	٣١,٣ %
قلة الأجهزة والمعدات الطبية	٨	١٦,٦ %
المجموع	٤٨	١٠٠ %

يتبين من جدول رقم (٢١)، أن (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٥٢,١%) أكدوا بأن مكان المؤسسة الإصلاحية غير مؤهل للقيام بالبرامج الصحية بسبب صغر حجم المؤسسة، بينما (١٥) مبحوثاً وبنسبة

(٣١,٣%) بينوا أن السبب هو عدم توفر الملاكات الطبية، بينما (٨) مبحوثين وبنسبة (١٦,٦%) بينوا بأن السبب يعود إلى قلة الأجهزة والمعدات الطبية.

ومن هذه البيانات نستنتج بأن النسبة الأعلى من المبحوثين الذين بينوا بأن مكان المؤسسة الإصلاحية غير مؤهل للقيام بالبرامج الصحية بسبب صغر حجم المؤسسة بلغت (٥٢,١%) وأقل نسبة بلغت (١٦,٦%) للذين بينوا أن السبب هو عدم توفر الملاكات الطبية، وهذا يدل على ضيق وصغر حجم المؤسسة الإصلاحية تؤثر سلبيًا في عملية توفير البرامج الصحية، وهذا الأمر يترتب عليه حدوث مظاهر التلوث البيئي مما يؤدي إلى إصابة بعض النزلاء بأمراض الجهاز التنفسي، الأمر الذي يساعد على انتهاك الحياة الخاصة للنزلاء هذا من جانب، وأن الكثافة العددية للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية تعرقل عمل العاملين داخل المؤسسة الصحية من القيام بواجباتهم واستيعاب الأعداد الموجودة داخل المؤسسة الإصلاحية من جانب آخر.

ب) البرامج التعليمية

٢٠. مساهمة المؤسسة الإصلاحية في إكمال النزلاء دراستهم التعليمية

لقد كشفت الكثير من الدراسات في علم الاجتماع وعلم الإجرام والعقاب، بأن البرامج التعليمية تستهدف إلى إعادة وتأهيل النزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية، وذلك لأنها تسهم في القضاء على عامل الجهل والامية التي تعد من العوامل المساعدة على ظهور الإجرام وتفشيهِ داخل المجتمع. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٢)

يوضح مساهمة المؤسسة الإصلاحية في إكمال النزلاء دراستهم التعليمية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تساهم	٨٢	٦٧,٢ %
لا تساهم	١١	٩ %
إلى حد ما	٢٩	٢٣,٨ %
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

يتبين من الجدول رقم (٢٢)، أن (٨٢) مبحوثاً وبنسبة (٦٧,٢%) أكدوا مساهمة المؤسسة الإصلاحية في إكمال النزلاء دراستهم التعليمية، بينما (١١) مبحوثاً وبنسبة (٩%) أكدوا عدم مساهمة

المؤسسة الإصلاحية في إكمال النزلاء دراستهم التعليمية. في حين كان (٢٩) مبحوثاً وبنسبة (٢٣,٨%) أكدوا إلى حد ما تساهم المؤسسة الإصلاحية في إكمال النزلاء دراستهم التعليمية. ومن هذه البيانات نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا مساهمة المؤسسة الإصلاحية في إكمال النزلاء دراستهم التعليمية بلغت (٦٧,٢)، وأقل نسبة (٩%) كانت للذين لم يؤكدوا ذلك. وهذا يدل على أن البرامج التعليمية أصبحت في الوقت الحالي في جميع المؤسسات الإصلاحية ومنها سجن الحلة المركزي، مبدأً وإجراءً تدبيراً هادفاً لإعادة تأهيل وإصلاح النزلاء وتوفير لهم كافة المفاهيم الثقافية والمعرفية بهدف القضاء على أوقات الفراغ أثناء المطالعة والقراءة هذا من جهة، فضلاً على وجود بعض العراقيل التي تعيق إكمال النزلاء لدراساتهم وعدم استطاعة المؤسسة على تجاوز ذلك منها ضعف الإمكانيات المادية المتاحة لهم وللمؤسسة مما يصعب تطبيق هذه البرامج من جهة أخرى.

٢١. مساهمة الملاكات التعليمية داخل المؤسسة الإصلاحية للقيام بالبرامج التعليمية

ينظر للملاكات التعليمية داخل المؤسسة الإصلاحية على أنها متغير هام للقيام بعملية التأهيل والإصلاح وتعزيز الثقافية والمعرفة للنزلاء، وهذا ما يدل على أن البرامج التعليمية تساهم في تحسين وتعديل سلوك النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٣)

يوضح مساهمة الملاكات التعليمية داخل المؤسسة الإصلاحية للقيام بالبرامج التعليمية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تساهم	١٠١	٨٢,٨%
لا تساهم	٥	٤,١%
إلى حد ما	١٦	١٣,١%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتبين من الجدول أعلاه، بأن (١٠١) مبحوثاً وبنسبة (٨٢,٨%) أكدوا مساهمة الملاكات التعليمية داخل المؤسسة الإصلاحية للقيام بالبرامج التعليمية، بينما (٥) مبحوثاً وبنسبة (٤,١%) أكدوا بعدم مساهمة الملاكات التعليمية داخل المؤسسة الإصلاحية للقيام بالبرامج التعليمية. في حين كان (١٦) مبحوثين وبنسبة (١٣,١%) أكدوا إلى حد ما تساهم الملاكات التعليمية داخل المؤسسة الإصلاحية للقيام بالبرامج التعليمية. ومن هذه البيانات نستنتج أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا مساهمة

الملاكات التعليمية داخل المؤسسة الإصلاحية للقيام بالبرامج التعليمية بلغت (٨٢,٨%)، وأقل نسبة كانت للذين أكدوا بعدم الملاكات التعليمية داخل المؤسسة الإصلاحية للقيام بالبرامج التعليمية. بلغت (٤,١%). ويعزى الباحث سبب ارتفاع نسب المؤكدون على نسب غير المؤكدين بمساهمة الملاكات التعليمية داخل المؤسسة الإصلاحية للقيام بالبرامج التعليمية، وذلك لأن الملاكات التعليمية في الوقت الحالي في جميع المؤسسات الإصلاحية ومنها سجن الحلة المركزي تمتاز بدور هام هو إبعاد النزلاء عن العوامل الإجرامية، فضلاً عن تعزيز المعرفة والقدرة على التفكير بحكمة، كما أن الملاكات التعليمية تساعد النزلاء الحصول على وظيفة بعد الإفراج عنهم من خلال القيام بتوفير فرص إكمال البرامج التعليمية للنزلاء، وهنا تظهر الحاجة الماسة إلى تطوير مراكز الإصلاح والتأهيل والسعي لتطبيق البرامج التعليمية والتنسيق ما بين جميع الأطراف في وضع سياسات تسهم في إتاحة هذا الحق للنزلاء.

٢٢. دور المكتبة في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية؟

كشفت الكثير من الدراسات الاجتماعية والإجرامية الخاصة بالمؤسسات الإصلاحية أن المكتبة تعد من أهم الوسائل التعليمية المستعملة لتعليم النزلاء، وذلك بهدف تحسينهم وتزويدهم بالثقافة العامة والمعلومات التي يرغبون في الحصول عليها، وقضاء أوقات الفراغ في المطالعة التي تعزز الثقافة وتنمي الشخصية لدى النزلاء، فضلاً عن تحديد طرائق وأساليب سلوكيات النزلاء نحو المؤسسة الإصلاحية أو المجتمع. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٤)

يوضح دور المكتبة في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٨٠	٦٥,٦ %
لا	٤٢	٣٤,٤ %
المجموع	١٢٠	١٠٠ %

يتبين من الجدول رقم (٢٤)، بأن (٨٠) مبحوثاً وبنسبة (٦٥,٦%) أكدوا وجود دور للمكتبة داخل المؤسسة سد ما يتطلبها النزلاء من ما يحتاجه من كتب عامة ولاسيما المطالعة والتعليم، بينما (٤٣) مبحوثاً وبنسبة (٣٤,٤%) لم تكن دور المكتبة داخل المؤسسة سد ما يتطلبها النزلاء من ما يحتاجه من كتب عامة وخاصة للمطالعة والتعليم.

ومن هذه البيانات نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا على دور المكتبة داخل المؤسسة سد ما يتطلبه النزول من ما يحتاجه من كتب عامة وخاصة للمطالعة والتعليم بلغت (٦٥,٦%)، وأقل نسبة بلغت (٣٤,٤%)، ومن هنا نستدل على أن توفر المكتبة في المؤسسة الإصلاحية تهدف إلى تعديل وتحسين السلوك وتعزيز الثقافة المعرفية العامة التي تعمل على تنمية شخصية النزلاء من جهة، وأن عدم توفير كتب عامة وخاصة للمطالعة والتعلم للنزلاء يعد مؤشراً سلبياً مما يضعف الدور الذي تقوم به المؤسسة الإصلاحية، ولا سيما في مجال تعليم وتنقيف النزلاء وخاصة الأحداث مهم، والذين بأمس الحاجة إلى التعليم ومواصلة القراءة وتنمية الأبداع لديهم من جهة أخرى.

٢٣. إذا كان الجواب (نعم) يمكن للنزلاء استعمال مصادر وكتب من مكتبة المؤسسة الإصلاحية

إن تعدد استعمال المصادر والمراجع العلمية والأدبية من قبل النزلاء يعد أمر في غاية الأهمية، وذلك لأن تعدد المصادر وقراءتها تساعد على تعزيز وتنمية الخبرة المعرفية والثقافية للنزلاء، وهذا الأمر يساهم بدوره تحقيق فرص مواصلة التعليم والتخلص والابتعاد عن ممارسة السلوك الإجرامي. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٥)

يوضح استعمال النزلاء مصادر وكتب من مكتبة المؤسسة الإصلاحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤٩	٦١,٣%
لا	٣١	٣٨,٧%
المجموع	٨٠	١٠٠%

تبين من بيانات الجدول رقم (٢٥)، أن (٤٩) مجوئاً وبنسبة (٦١,٣%) أكدوا على استعمال النزلاء مصادر وكتب من مكتبة المؤسسة الإصلاحية، بينما كان (٣١) مجوئاً وبنسبة (٣٨,٧%) لم يؤكدوا على استعمال النزلاء مصادر وكتب من مكتبة المؤسسة الإصلاحية.

ومن خلال هذه البيانات نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا استعمال النزلاء مصادر وكتباً من مكتبة المؤسسة الإصلاحية بلغت (٦١,٣%)، وأقل نسبة كانت (٣٨,٧%) للذين نفوا ذلك. وربما يعود السبب في ذلك أن المكتبة تعد أهم الآليات التعليمية في تزويد وتوسيع

المعرفة والثقافة لدى النزلاء، وكون سجن الحلة المركزي تتوفر فيه مكتبة الهدف منها قضاء أوقات الفراغ من قبل النزلاء للمطالعة والقراءة هذا من جهة، وأن عدم استعمال النزلاء للكتب داخل المؤسسة، ويعود السبب إلى شراء كتب من خارج المؤسسة الإصلاحية، وعدم توفرها في المؤسسة الإصلاحية ستؤدي إلى انتشار مخاطر وعوامل الجهل أو الأمية للنزلاء، الأمر الذي يشكل خطراً في انتشار مظاهر السلوك الإجرامي للنزلاء في المركز الإصلاحي والمجتمع.

ج) البرامج الدينية

٢٤. مساهمة المؤسسة الإصلاحية في تقديم برامج الوعظ والإرشاد الديني

كشفت الكثير من الدراسات الاجتماعية والإجرامية أن برامج الوعظ والإرشاد الديني تمكن في مساعدة النزلاء على تقويم سلوكهم وتوجيههم إلى القيم والاتجاهات الصحيحة، وذلك من خلال حثهم على إقامة الشعائر وبث الوعي الديني، وحفظ ما تيسر من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، وفي المقابل أن البرامج الدينية تساعد النزلاء على تعديل سلوكهم وتقوية الجانب الديني والخلقي لديهم. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٦)

يوضح مساهمة المؤسسة الإصلاحية في تقديم برامج الوعظ والإرشاد الديني

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تساهم	٩٨	٨٠,٣%
لا تساهم	١٨	١٤,٧%
إلى حد ما	٦	٥%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتبين من جدول رقم (٢٦)، بأن (٩٨) مبحوثاً وبنسبة (٨٠,٣%) أكدوا على مساهمة المؤسسة الإصلاحية في تقديم برامج الوعظ والإرشاد الديني، بينما (١٨) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٧%) أكدوا على عدم مساهمة المؤسسة الإصلاحية في تقديم برامج الوعظ والإرشاد الديني. في حين كان (٦) مبحوثين وبنسبة (٥%) أكدوا إلى حد ما تساهم المؤسسة الإصلاحية في تقديم برامج الوعظ والإرشاد الديني. ومن هذه البيانات نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا مساهمة المؤسسة الإصلاحية في تقديم برامج الوعظ والإرشاد الديني بلغت (٨٠,٣%)، وأقل نسبة كانت (٥%) للذين

أكدوا إلى حد ما مساهمة المؤسسة الإصلاحية في تقديم برامج الوعظ والإرشاد الديني. ومن هذا نستدل على أن إعطاء أهمية وألوية لهذا البرامج في أحد جوانبها وهي تقديم برامج الوعظ والإرشاد الديني من أجل تأهيل وإعادة النزلاء واندماجهم في المجتمع بصورة سلمية وصحيحة بما يخدم المجتمع والدين الإسلامي.

٢٥. إذا كان الجواب (تساهم) ما مدى فاعلية البرامج الدينية في الحد من العود إلى الجريمة؟

تختلف إجابات المبحوثين حول فاعلية البرامج الدينية في المؤسسات الإصلاحية، وذلك باختلاف طبيعة العمل والظروف الشخصية التي تحيط بهم، فمنهم من يقول أنها تؤدي دور جيد في تحسين وتعديل سلوك النزلاء وتقوية الجانب الديني والخلق لديهم، وهناك من يقول أنها تؤدي دوراً متوسطاً في تعديل سلوك النزلاء، وهناك من يقول أنها تؤدي دوراً ضعيفاً في تعديل سلوك النزلاء. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٧)

يوضح إجابات المبحوثين حول مدى فاعلية البرامج الدينية في الحد من العود إلى الجريمة

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
جيدة	٢٤	٢٤,٥%
متوسطة	٥٩	٦٠,٢%
ضعيفة	١٥	١٥,٣%
المجموع	٩٨	١٠٠%

يتبين من الجدول أعلاه، بأن (٢٣) مبحوثاً وبنسبة (٢٤,٥%) أكدوا على فعالية البرامج الدينية في الحد من العود إلى الجريمة (جيدة)، بينما (٥٩) مبحوثاً وبنسبة (٦٠,٢%) أكدوا على فعالية البرامج الدينية في الحد من العود إلى الجريمة (متوسطة)، في حين كان (١٥) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٣%) أكدوا على فعالية البرامج الدينية في الحد من العود إلى الجريمة (ضعيفة).

ومن هذه البيانات نستنتج أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا على فعالية البرامج الدينية في الحد من العود إلى الجريمة (متوسطة) بلغت (٦٠,٢%)، وأقل نسبة كانت (١٥,٣%) للذين أكدوا بأن فعالية البرامج الدينية في الحد من العود إلى الجريمة (ضعيفة). وربما يعود السبب إلى ضيق وصغر حجم المؤسسة الإصلاحية، فضلاً عن كثافة النزلاء فيها هذا من جهة، وكون سجن الحلة

المركزي تتوفر فيه برامج دينية غير متكاملة ومتناسقة في عملها الإصلاحي، الأمر الذي قد يؤدي إلى كثرة المشاجرات والخلافات بين النزلاء، وذلك لأن القيام بالبرامج الدينية في المؤسسة الإصلاحية تستهدف بالدرجة الأولى بث روح التقوى في نفوس النزلاء لأجل إعادتهم وتحويلهم من أشخاص غير سويين إلى أشخاص سويين، بالإضافة إلى جعلهم حريصون على ممارسة العقيدة والشعائر والآداب الدينية، فضلاً على أنها تحث النزلاء على سلك طريق الحق وترك الرذيلة وعدم الانجراف إلى الجريمة والانحراف.

٢٦. مساهمة البرامج الدينية في إدماج وجعل النزلاء مواطنين صالحين في المجتمع

إن المحاضرات الدينية تعد من أهم الإجراءات الإدارية والقانونية التي تسعى المؤسسة الإصلاحية من خلالها على بث روح التعاون والتقوى الدينية في نفوس النزلاء، وأن البرامج الدينية تهدف إلى نشر الانضباط الديني من خلال ممارسة الشعائر والعقائد الدينية لأجل تعديل وتحسين سلوك النزلاء في المؤسسة الإصلاحية. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٨)

يوضح مساهمة البرامج الدينية في إدماج وجعل النزلاء مواطنين صالحين في المجتمع

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تساهم	٧٥	٦١,٥%
لا تساهم	١٧	١٤%
إلى حد ما	٣٠	٢٤,٥%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

تشير بيانات الجدول رقم (٢٨)، أن (٧٥) مبحوثاً وبنسبة (٦١,٥%) أكدوا على أن البرامج الدينية تساهم إدماج وجعل النزلاء مواطنين صالحين في المجتمع، بينما كان (١٧) مبحوثاً وبنسبة (١٤%) لم يؤكدوا أن البرامج الدينية تساهم في إدماج وجعل النزلاء مواطنين صالحين في المجتمع. في حين كان (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٤,٥%) أكدوا إلى حد ما تساهم البرامج الدينية في إدماج وجعل النزلاء مواطنين صالحين في المجتمع. ومن خلال هذه البيانات نستنتج أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كان للذين أكدوا أن البرامج الدينية تساهم إدماج وجعل النزلاء مواطنين صالحين في المجتمع حيث بلغت نسبتهم (٦١,٥%) وأقل نسبة كانت (١٤%) للذين لم يؤكدوا أن البرامج الدينية تساهم في إدماج وجعل النزلاء مواطنين صالحين في المجتمع، وربما يعود سبب ذلك لأنّ التذهيب الديني يعمل على

تحسين وتقوية الروح والنفس للحث على ممارسة الشعائر والقواعد الدينية هذا من جانب، وكون سجن الحلة المركزي يقوم بالبرامج الدينية في الوقت الحالي والتي يقوم بها رجال الدين الذين تتوفر فيهم بعض شروط العلم بقواعد الدينية وشرط الكفاءة في معاملة المحكوم عليهم من خلال إلقاء محاضرات الوعظ والإرشاد الديني، فالتأهيل الديني أصبح مبدأً ضرورياً في المؤسسات الإصلاحية هدفه الأساس هو وإصلاح وتأهيل النزلاء دينياً والتخلص من عوامل الفعل الإجرامي.

(د) البرامج المهنية

٢٧. التأهيل المهني للنزلاء يعد أمراً ضرورياً

إن البرامج التأهيل المهنية تعد من المؤشرات المهنية الضرورية في المؤسسات الإصلاحية، وذلك لأن التدريب المهني يساعد النزلاء على اكتساب القدرات والمهارات والخبرات الفنية والمهنية التي تساعد في أداء عمل وظيفي معين للنزلاء في حالة الإفراج عنهم ودمجهم في المجتمع. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢٩)

يوضح التأهيل المهني للنزلاء يعد أمراً ضرورياً

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٩٢	٧٥,٤%
لا	١٤	١١,٥%
أحياناً	١٦	١٣,١%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

تشير بيانات الجدول أعلاه، أن (٩٢) مبحوثاً وبنسبة (٧٥,٤%) أكدوا على ضرورة التأهيل المهني للنزلاء، بينما كان (١٤) مبحوثاً وبنسبة (١١,٥%) لم يؤكدوا على ضرورة التأهيل المهني للنزلاء، في حين كان (١٦) مبحوثاً وبنسبة (١٣,١%) أكدوا بضرورة التأهيل المهني للنزلاء أحياناً .

ومن خلال هذه البيانات نستنتج أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بضرورة التأهيل المهني للنزلاء بلغت (٧٥,٤%)، وأقل نسبة كانت (١١,٥%) للذين نفوا ذلك. ويعزى الباحث أن اختلاف وجهات نظر المبحوثين في التأهيل المهني، وذلك لأن التأهيل المهني يساعد النزلاء على اكتساب حرفة أو مهنة معينة أثناء إقامتهم داخل المؤسسة الإصلاحية، الأمر الذي يساعدهم على

ممارسة العمل الوظيفي بعد الإفراج عنهم، وكون سجن الحلة المركزي يقوم بالبرامج المهنية للنزلاء والتدريب على ممارسة الحرف والمهن المختلفة، لذا نجد أن التدريب المهني في هذه الحالة يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنفسي للنزلاء بعد إطلاق سراحهم لأجل مواصلة العمل المهني داخل المجتمع.

٢٨. مساهمة البرامج المهنية في تعليم النزلاء حرفة معنية داخل المؤسسة الإصلاحية

إن البرامج المهنية داخل المؤسسات الإصلاحية هدفها الأساس هو تعليم النزلاء حرف معينة لأجل العيش والاستقرار في الحياة الاجتماعية بعد إطلاق سراحهم والعودة للمجتمع من جديد، وذلك للحيلولة دون وقوع النزلاء ضحايا للبطالة والفقر بعد الإفراج عنهم. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٠)

يوضح مساهمة البرامج المهنية في تعليم النزلاء حرفة معنية داخل المؤسسة الإصلاحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تساهم	١٠٨	٨٨,٥%
لا تساهم	١٠	٨,٢%
إلى حد ما	٤	٣,٣%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتبين من جدول أعلاه، بأن (١٠٨) مبحوثاً وبنسبة (٨٨,٥%) أكدوا على مساهمة البرامج المهنية في تعليم النزلاء حرفة معنية داخل المؤسسة الإصلاحية، بينما (١٠) مبحوثاً وبنسبة (٨,٢%) أكدوا على عدم مساهمة البرامج المهنية في تعليم النزلاء حرفة معنية داخل المؤسسة الإصلاحية، في حين كان (٤) مبحوثين وبنسبة (٣,٣%) أكدوا إلى حد ما تساهم البرامج المهنية في تعليم النزلاء حرفة معنية داخل المؤسسة الإصلاحية.

ونستنتج من ذلك بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا على مساهمة البرامج المهنية في تعليم النزلاء حرفة معنية داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (٨٨,٥%)، وأقل نسبة كانت (٣,٣%) أكدوا إلى حد ما تساهم البرامج المهنية في تعليم النزلاء حرفة معنية داخل المؤسسة الإصلاحية. ومن هنا نستدل أن البرامج المهنية داخل المؤسسة الإصلاحية تساهم في بناء شخصية النزلاء وتأهيلهم مهنيًا وجعلهم نموذجًا جيدًا ليمارسوا حياتهم بشكل طبيعي مع الآخرين هذا من جانب،

وأن التدريب المهني يعمل على مساعدة النزلاء للالتحاق بوظائف معينة هدفها زيادة خبرات وتنمية مهارات النزلاء لأجل توفير كافة احتياجات الأسرة ولمواجه الظروف المختلفة لاسيما أثناء فترة العقوبة أو الإصلاح من جانب آخر.

٢٩. مراعاة مراكز الإصلاح والتأهيل رغبات وميول النزلاء في اختيار المهنة التي يرغبون لها

إن رغبات وميول النزلاء التي تحدد المهن الوظيفية في المؤسسات الإصلاحية تعد من أهم المشاعر الاجتماعية والنفسية، وذلك لأن عنصر الرغبة في ممارسة الوظيفة تختلف باختلاف الخصائص الجسمية والعقلية، لأن تأهيل النزلاء مهنيًا يحميهم من الانتكاس والعودة إلى الجريمة. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣١)

يوضح مراعاة مراكز الإصلاح والتأهيل رغبات وميول النزلاء في اختيار المهنة التي يرغبون

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٩٠	٧٣,٨%
لا	٣٢	٢٦,٢%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

تبين من الجدول أعلاه، أن (٩٠) مبحوثاً وبنسبة (٧٣,٨%) أكدوا بأن المؤسسة الإصلاحية تحقق رغبة النزلاء في اختيار مهنة معينة، بينما كان (٣٢) مبحوثاً وبنسبة (٢٦,٢%) نفوا ذلك.

ومن خلال هذه البيانات نستنتج أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بأن المؤسسة الإصلاحية تحقق رغبة النزلاء في اختيار مهنة معينة بلغت (٧٣,٨%)، وأقل نسبة كانت (٢٦,٢%) للذين نفوا ذلك. ومن هنا نستدل على وجود اختلافات في رغبة النزلاء في اختيار مهنة معينة حسب خصائص طبيعة العمل المهني العقلي أو الجسماني، الأمر الذي قد يقوم إلى تنوع رغبات النزلاء في اختيار المهنة المناسبة لهم حسب الخصائص السابقة.

٣٠. مطابقة صنوف العمل الموجودة داخل المؤسسة الإصلاحية مع صنوف الأعمال في المجتمع

إن تعدد الوظائف المهنية في المجتمع ومطابقتها مع تلك الموجودة في المؤسسات الإصلاحية تشكل مؤشراً هاماً في تحقيق عملية التواصل المهني للنزلاء، وذلك لأن التدريب المهني المتواصل

للنزلاء يساعدهم على تحقيق الأمن والاستقرار النفسي والاجتماعي، الأمر الذي يؤمن له رزق مستقر ومستمر يمكن أن يواجه به متطلبات الحياة والتزاماتها.

جدول (٣٢)

يوضح مطابقة صنوف العمل الموجودة داخل المؤسسة الإصلاحية مع صنوف الأعمال في المجتمع

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٧٩	٦٤,٨%
لا	٤٣	٣٥,٢%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

تبين من الجدول أعلاه، أن (٧٩) مبحوثاً وبنسبة (٦٤,٨%) أكدوا مطابقة صنوف العمل الموجودة داخل المؤسسة الإصلاحية مع صنوف الأعمال في المجتمع، بينما كان (٤٣) وبنسبة (٣٥,٢%) أكدوا لم تتطابق صنوف العمل الموجود داخل المؤسسة الإصلاحية مع صنوف الأعمال في المجتمع.

ومن خلال هذه البيانات نستدل على أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا على مطابقة صنوف العمل الموجودة داخل المؤسسة الإصلاحية مع صنوف الأعمال في المجتمع بلغت (٦٤,٨%)، وأقل نسبة كانت (٣٥,٢%) للذين نفوا ذلك. ومن هنا نستدل على أن تنوع الوظائف سواء في المؤسسات الإصلاحية، أو في المجتمع تشكل أمراً ضرورياً لممارسة ومزاولة العمل المهني المستمر، وذلك لأن التدريب المهني يوفر للنزلاء بعد الإفراج عنهم الاستقلال الاقتصادي والاستقرار النفسي، وكل ذلك يضمن توافق النزلاء مع مجتمعهم، وعدم عودتهم إلى إتيان سلوك مضاد للمجتمع.

٣١. عدم مساهمة المؤسسة الإصلاحية في دفع المنح المالية للنزلاء مقابل العمل المهني المناط به

تعد المبالغ الممنوحة من قبل المؤسسات الإصلاحية أثناء فترة الحبس أمر ضروري في سد بعض نفقات النزلاء وأسرته في مواجهة الأعباء والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالأسرة بعد دخول العائل الوحيد للأسرة. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٣)

يوضح عدم مساهمة المؤسسة الإصلاحية في دفع المنح المالية للنزلاء مقابل العمل المهني المناط به

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تساهم	٩	٧,٤%
لا تساهم	١١٣	٩٢,٦%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتبين من الجدول أعلاه، أن (٩) مبحوثاً وبنسبة (٧,٤%) أكدوا عدم مساهمة المؤسسة الإصلاحية في دفع المنح المالية للنزلاء مقابل العمل المهني المناط به، في حين وجد أن (١١٣) مبحوثاً وبنسبة (٩٢,٦%) نفوا ذلك. ومن خلال هذه البيانات نستنتج أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين نفوا بعدم مساهمة المؤسسة الإصلاحية في دفع المنح المالية للنزلاء مقابل العمل المهني المناط به بلغت (٩٢,٦%)، وأقل نسبة كانت (٧,٤%) للذين أكدوا بتوفر منح للنزلاء. ومن هنا نستدل على أن عدم توفير هذه المبالغ في المؤسسات الإصلاحية قد تساهم في دفع بعض النزلاء من العودة للجريمة وممارسة سلوكيات غير أخلاقية تشكل تهديداً خطراً على النزلاء من جهة، وعلى المؤسسات الإصلاحية من جهة أخرى.

٣٢. توفير ورش تدريبية لممارسة العمل المهني في المؤسسة الإصلاحية

إن توفير الورش التدريبية في المؤسسة الإصلاحية تساعد النزلاء على تعزيز القدرات الجسدية والعقلية والروحية، وتجعلهم يكتشفون أنفسهم من خلال ممارس العمل المهني، لأن تعليم أخلاقيات العمل المهني تعد أسلوب أساسي في التدريب المهني. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٤)

يوضح مساهمة ورش تدريبية لممارسة العمل المهني في المؤسسة الإصلاحية في تحسين سلوكيات النزلاء

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
تساهم	٩٩	٨١,١%
لا تساهم	١٥	١٢,٣%
إلى حد ما	٨	٦,٦%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتضح من خلال الجدول رقم (٣٤)، أن (٩٩) مبحوثاً وبنسبة (٨١,١%) أكدوا على مساهمة ورش تدريبية لممارسة العمل المهني في المؤسسة الإصلاحية في تحسين سلوكيات النزلاء، بينما كان (١٥) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٣%) أكدوا عدم مساهمة الورش التدريبية لممارسة العمل المهني في المؤسسة الإصلاحية في تحسين سلوكيات النزلاء. في حين كان (٨) مبحوثين وبنسبة (٦,٦%) أكدوا إلى حد ما تساهم الورش التدريبية لممارسة العمل المهني في المؤسسة الإصلاحية في تحسين سلوكيات النزلاء.

ومن خلال هذه البيانات نستنتج أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا مساهمة ورش تدريبية لممارسة العمل المهني في المؤسسة الإصلاحية في تحسين سلوكيات النزلاء بلغت (٨١,١%)، وأقل نسبة كانت (٦,٦%) للذين أكدوا إلى حد ما تساهم الورش التدريبية لممارسة العمل المهني في المؤسسة الإصلاحية في تحسين سلوكيات النزلاء، ومن هنا نستدل على أن توفير التدريب العمل المهني يعد أمراً في غاية الأهمية؛ لأنه يعمل على تعزيز الهوية المهنية المستقبلية للنزلاء من جهة، وتحقيق الإحساس والشعور بالأمن والهدوء والسلام النفسي والداخلي من جهة أخرى. ناهيك عن العمل المهني الذي يعمل على تقويم سلوك النزلاء للحد من العود للجريمة.

٥) البرامج الترفيهية والرياضية

٣٣. المؤسسة الإصلاحية تعمل على توفير برامج ترفيهية للنزلاء من أجل استغلال أوقات الفراغ

تهتم المؤسسات الإصلاح في العراق عامة، وسجن الحلة المركزي خاصة، بتوفير البرامج الترفيهية للنزلاء، وذلك لشغل وقت الفراغ بالأنشطة المفيدة لهم التي تكسبهم سلوكيات حسنة، حيث أن شغل النزلاء بالأنشطة الرياضية والترفيهية يبعدهم عن التفكير في الجريمة، ويساعدهم على تهذيب سلوكهم، ويحافظ على صحتهم البدنية، ويعلمهم الصبر، ويساعدهم على تنمية قدراتهم العقلية. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٥)

يوضح عمل المؤسسة الإصلاحية على توفير برامج ترفيهية للنزلاء من أجل استغلال أوقات الفراغ

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٦٢	٥٠,٨ %
لا	٣٦	٢٩,٥ %
نوعاً ما	٢٤	١٩,٧ %
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

يتبين من الجدول أعلاه، بأن (٦٢) مبحوثاً وبنسبة (٥٠,٨%) أكدوا بتوفر برامج ترفيهية من أجل استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة، بينما (٣٦) مبحوثاً وبنسبة (٢٩,٥%) لم يؤكدوا بتوفر برامج ترفيهية من أجل استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة، في حين وجد (٢٤) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٧%) يؤكدون نوعاً ما يتوفر برامج ترفيهية من أجل استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة. ومن هذه البيانات نستنتج أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بتوفر برامج ترفيهية من أجل استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بلغت (٥٠,٨%)، وأقل نسبة كانت (١٩,٧%) للذين يؤكدون أحياناً يتوفر برامج ترفيهية من أجل استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة. ومن هنا نستدل على أن توفر هذه البرامج تعد من الآليات الهامة في إصلاح وعلاج النزلاء من جانب، وتوفير الراحة النفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تنمية القدرات الذاتية وضبط النفس والاعتماد على الذات، الأمر الذي يساعد النزلاء على العودة إلى الجريمة من جانب آخر، وفي حالة عدم توفرها من قبل المؤسسة للنزلاء تؤدي بهم إلى العود إلى الجريمة وممارسة سلوكيات إجرامية تهدد أمن المؤسسة والمجتمع. وهنا يجب أن تتوفر هذه المؤسسة على هذه البرامج من أجل إتاحة الفرص للنزلاء في إبراز هواياتهم وإبداعاتهم كل ذلك يساعد في نجاح عملية الإصلاح والتأهيل لهم.

٣٤. البرامج الترفيهية والرياضية تعمل على تنمية المواهب والإبداعات داخل المؤسسة الإصلاحية

كما وضحنا سابقاً أن البرامج الترفيهية والرياضية في المؤسسات الإصلاحية تقوم بوظيفة توفير أوقات الفراغ للنزلاء لشغل مهنة معنية، يضاف لها دور آخر هو أنها تساهم بتنمية المواهب والإبداع للنزلاء، لأجل توفير فرص عمل لهم بعد الإفراج عنهم. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٦)

يوضح البرامج الترفيهية والرياضية تعمل على تنمية المواهب والإبداعات داخل المؤسسة الإصلاحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٦٨	٥٥,٧ %
لا	٨	٦,٦ %
نوعاً ما	٤٦	٣٧,٧ %
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

يتبين من الجدول أعلاه، بأن (٦٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٥,٧%) أكدوا بأن البرامج الترفيهية والرياضية تعمل على تنمية مواهبهم وتحقيق الأبداع بشكل إيجابي، بينما (٨) مبحوثين وبنسبة (٦,٦%) نفوا ذلك. في حين كان (٤٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٧,٧%) يؤكدون نوعاً ما البرامج الترفيهية والرياضية تعمل على تنمية مواهبهم وتحقيق الأبداع بشكل إيجابي.

ومن هذه البيانات نستنتج أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بأن برامج الترفيهية والرياضية تعمل على تنمية مواهبهم وتحقيق الأبداع بشكل إيجابي بلغت (٥٥,٧%)، وأقل نسبة كانت (٦,٦%) أكدوا أن البرامج الترفيهية والرياضية لا تعمل على تنمية المواهب والإبداعات داخل المؤسسة الإصلاحية. ومن هنا نستدل على البرامج الترفيهية والرياضية تلعب دوراً هاماً في عملية إصلاح وتأهيل وصقل شخصية النزلاء بالمهارات والخبرات الحرفية والمهنية، لأن توفر هذه الفرص هدفها رفع مستوى الصحة النفسية والجسمية وتنمية روح العمل بين النزلاء وخلق رغبات بما يعزز الثقة بالنفس وتطوير مواهبهم بشكل إيجابي ومفيد للجميع هذا من جانب. وتشجيعهم على ممارسة الألعاب الرياضية وغيرها من أجل التنفيس والتخلص من الطاقة السلبية من جانب آخر.

٣٥. عدم فاعلية البرامج الترفيهية والرياضية داخل المؤسسة الإصلاحية يؤدي إلى عودة النزلاء

لارتكاب الفعل الإجرامي

لا شك أن ضعف تطبيق البرامج الترفيهية والرياضية في المؤسسة الإصلاحية ستؤدي إلى مخاطر تتسم بالدرجة الكبرى في عدم السيطرة على تصرفات بعض النزلاء، لأن البرامج الترفيهية والرياضية تعد آليات هامة في توفير الراحة النفسية والجسدية والعقلية، فوظيفتها الاساسية هي تعليم

النزلاء وتدريبهم على الإبداع والتقدم وتنمية القدرات الذاتية وضبط النفسية وغير تلك الوظائف. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (٣٧)

يوضح إجابات المبحوثين حول عدم فاعلية البرامج داخل المؤسسة الإصلاحية يؤدي إلى عودة النزلاء لارتكاب الفعل الإجرامي

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤٨	٣٩,٣%
لا	٢٨	٢٣%
نوعاً ما	٤٦	٣٧,٧%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتبين من الجدول أعلاه، بأن (٤٨) مبحوثاً وبنسبة (٣٩,٣%) يرون بأن عدم فاعلية البرامج داخل المؤسسة الإصلاحية يؤدي إلى عودة النزلاء لارتكاب الفعل الإجرامي، بينما (٢٨) مبحوثاً وبنسبة (٢٣%) نفوا ذلك، في حين كان (٤٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٧,٧%) يرون نوعاً ما تساهم عدم فاعلية البرامج داخل المؤسسة الإصلاحية يؤدي إلى عودة النزلاء لارتكاب الفعل الإجرامي.

ومن هذه البيانات نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بأن عدم فاعلية البرامج داخل المؤسسة الإصلاحية يؤدي إلى عودة النزلاء لارتكاب الفعل الإجرامي حيث بلغت نسبتهم (٣٩,٣%)، وأقل نسبة كانت (٢٣%) للذين نفوا ذلك، ومن هذا نستدل على أن عدم فاعلية البرامج الترفيهية والرياضية داخل المؤسسة الإصلاحية قد تؤدي إلى رجوعهم لممارسة سلوكيات وتصرفات غير قانونية اتجاه المؤسسة أو المجتمع.

و) برامج الرعاية اللاحقة

٣٦. برامج الرعاية اللاحقة تعد من أهم برامج التأهيل والإصلاح في استراتيجية المؤسسة الإصلاحية

بينت الكثير من الدراسات الاجتماعية والإجرامية أن الرعاية اللاحقة تعد من أهم البرامج الإصلاحية في المؤسسات، وذلك لأنها تسعى إلى تقديم الدعم والتأهيل وتعزيز عملية العلاج النفسي

والصحي للنزلاء ومراقبة سلوكهم في البيئة الاجتماعية خصوصاً بعد الإفراج عنهم. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (٣٨)

يوضح برامج الرعاية اللاحقة تعد من أهم برامج التأهيل والإصلاح في استراتيجية المؤسسة الإصلاحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٩٢	٧٥,٤ %
لا	١٤	١١,٥ %
أحياناً	١٦	١٣,١ %
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

يتضح من الجدول أعلاه، أن (٩٢) مبحوثاً وبنسبة (٧٥,٤%) أكدوا أن الرعاية اللاحقة تعد من أهم البرامج الإصلاحية في الإصلاح والتأهيل، بينما وجد (١٤) مبحوثاً وبنسبة (١١,٥%) نفوا ذلك، في حين وجد (١٦) مبحوثاً وبنسبة (١٣,١%) يرون أحياناً أن الرعاية اللاحقة تعد من أهم البرامج الإصلاحية في الإصلاح والتأهيل.

ومن خلال هذه البيانات نستنتج أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا أن برامج الرعاية اللاحقة تعد من أهم البرامج الإصلاحية في الإصلاح والتأهيل حيث بلغت نسبتهم (٧٥,٤%)، وأقل نسبة كانت (١١,٥%) للذين نفوا ذلك. ومن هنا نستدل على أن البرامج الرعاية اللاحقة الخاصة برعاية نزلاء المؤسسة الإصلاحية بعد الإفراج عنهم أصبحت مبدأ أساس في إدماجهم في المجتمع وعدم عودتهم للجريمة، ومد يد المعاونة والمساعدة، وتوفير الراحة النفسية والعقلية لهم.

٣٧. وجود رعاية لاحقة لمتابعة النزلاء بعد الإفراج عنهم

إنّ عدم توفر برامج الرعاية اللاحقة في المؤسسات الإصلاحية في العراق عامة، وفي سجن الحلة المركزي خاصة، وهذا ما يدل على أن واقع المؤسسات الإصلاحية أصبحت حقيقة للعقاب داخلها، وليست مؤسسات إصلاحية وعلاجية أو تأهيلية لمتابعة وتعديل سلوك النزلاء بعد الإفراج عنهم. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٣٩)

يوضح وجود رعاية لاحقة لمتابعة النزلاء بعد الإفراج عنهم

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٨	١٤,٨ %
لا	١٠٤	٨٥,٢ %
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن (١٨) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٨%) أكدوا وجود رعاية لاحقة لمتابعة النزلاء بعد الإفراج عنهم، بينما وجد (١٠٤) مبحوثاً وبنسبة (٨٥,٢%) نفوا ذلك.

ومن خلال هذه البيانات نستدل على أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين نفوا وجود رعاية لاحقة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم بلغت (٨٥,٢%)، وأقل نسبة كانت (١٤,٨%) للذين أكدوا وجود رعاية لاحقة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم. ومن هنا نستدل على أن عدم توفير رعاية لاحقة في متابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم، وذلك لعدم توفير الكوادر الملائمة والمناسبة للقيام بهذه البرامج في مجال متابعة حالة النزلاء ومراقبة سلوكهم الاجتماعي هذا من جهة، ونظراً لعدم تعاون بعض النزلاء للجهات المختصة في متابعة سلوكهم وتصرفاتهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم هذا من جهة أخرى، وهنا يمكن القول أن الاعتناء بالنزلاء بعد إطلاق سراحهم أصبحت من العناصر الجوهرية في السياسة الاستراتيجية الوطنية في المؤسسات الإصلاحية باعتبارها الضمان الأخير لعدم عودة المفرج عنه إلى الجريمة مستقبلاً.

٣٨. إذا كان الجواب بـ(نعم) ما البرامج المناسبة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم.

اختلفت آراء المبحوثين في أهم البرامج المناسبة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم، وذلك بسبب اختلاف الظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تحيط بالنزلاء المفرج عنهم، فمنهم من يقول أنهم يحتاجون إلى توفير إجراءات الإرشاد والتوجيه سواء كان توجيهاً نفسياً أو اجتماعياً أو تربوياً، وهناك من يقول أنهم يحتاجون إلى إجراءات توفير فرص عمل لهم بعد الإفراج عنهم، لأجل العيش حياة اجتماعية صالحة ومستقرة بعيدة الخلل والاضطرابات والأزمات النفسية والاقتصادية، وأخيراً من يقول أنهم يحتاجون إلى تقديم يد المعونة والمساعدة في جوانب الحياة

الاجتماعية من مأكّل وملبس وفرص عمل وغير ذلك، لأن تحقيق الرعاية اللاحقة بصفة عامة تعد مرحلة نتائج لكل البرامج الإصلاحية في المؤسسات الإصلاحية، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (٤٠)

يوضح إجابات المبحوثين حول ما البرامج المناسبة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم

نوع البرامج المتبعة	العدد	النسبة المئوية
برامج الإرشاد والتوجيه	٥	٢٧,٨%
برامج التدريب المهني	٢	١١,١%
برامج المعونة والمساعدة	١١	٦١,١%
المجموع	١٨	١٠٠%

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن (٥) من المبحوثين وبنسبة (٢٧,٨%) أكدوا أن البرامج المناسبة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم هي (برامج إرشاد وتوجيه)، في حين وجد (٢) من المبحوثين وبنسبة (١١,١%) أكدوا أن البرامج المناسبة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم هي (برامج التدريب المهني)، بينما وجد (١١) مبحوثاً وبنسبة (٦١,١%) أكدوا أن البرامج المناسبة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم هي (برامج المعونة والمساعدة).

ومن خلال هذه البيانات نستنتج أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا أن البرامج المناسبة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم هي (برامج المعونة والمساعدة) بلغت (٦١,١%)، وأقل نسبة كانت (١١,١%) للذين أكدوا أن البرامج المناسبة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم هي (برامج التدريب المهني). ومن هنا نستدل على أن البرامج الرعاية اللاحقة تعد برامج مكملّة للعملية الإصلاحية بأكملها، وذلك لأن هدفها الأساس والضروري هو مد يد المساعدة بغرض معاونته في جهوده للتكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه هذا من جانب، وأن الرعاية اللاحقة أسلوب للمعاملة العقابية يتبع بعد الإفراج التام على المحكوم عليه لمتابعة تقويمه ومعاونته على التكيف مع مجتمعه الأول من جانب آخر.

ثالثاً: المحور الخاص بالباحث الاجتماعي

أشارت الدراسات الميدانية أن الباحث الاجتماعي يعد حلقة وصلة بين المفرج عنهم من النزلاء والأسرة والمجتمع، حيث أن هذه العلاقة تساعد النزلاء على التكيف الاجتماعي، فضلاً عن إيجاد

فرص العمل والاندماج بصورة طبيعية مع بيئة المجتمع، وللوقوف على هذا المحور قام الباحث بتوجيه أسئلة عامة وخاصة بدور الباحث الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية، وفق التفصيل الآتي:

٣٩. هل تساهم المؤسسة الإصلاحية في توفير المكان المناسب لمزاولة الباحث الاجتماعي عمله

لا شك أن للباحثين الاجتماعيين دور هام في تقديم الخدمات والمساعدات للنزلاء لمواجهة مشكلاتهم الاجتماعية قبل دخولهم للمؤسسات الإصلاحية. وفي المقابل أن توفر مكان مؤهل للباحثين الاجتماعيين في المؤسسات الإصلاحية يعد أمر ضروري وهام في حل المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجه النزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية باعتبارهم حلقة وصل بين النزلاء والمؤسسات الإصلاحية في تقديم المساعدة وحل المشكلات التي يعانون منها. والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (٤١)

يوضح مساهمة المؤسسة الإصلاحية بتوفير مكان مناسب لمزاولة الباحث الاجتماعي عمله

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١١٤	٩٣,٤%
لا	٨	٦,٦%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (٤١)، أن (١١٤) مبحوثاً وبنسبة (٩٣,٤%) أكدوا وجود مكان مناسب للباحث لمزاولة عمله الإصلاحي، في حين وجد (٨) مبحوثين وبنسبة (٦,٦%) نفوا ذلك. ومن خلال هذه البيانات نستدل على أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا وجود مكان مناسب للباحث لمزاولة عمله الإصلاحي بلغت (٩٣,٤%)، وأقل نسبة كانت (٦,٦%) للذين نفوا ذلك. ومن هنا نستدل على الباحثين الاجتماعيين في المؤسسات الإصلاحية يعدون من أهم الإجراءات الإصلاحية في المؤسسات الإصلاحية، وذلك لأن الباحثين الاجتماعيين يدرسون جميع الظروف والعوامل التي تحيط بالنزلاء، فضلاً عن دورهم في عملية العلاج والتأهيل الإصلاحي، وفي حل المشكلات التي تواجه النزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية، لأن النزلاء غير قادرين على مواجهتها بأنفسهم.

٤٠. هل يساهم الباحث الاجتماعي في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية؟

كما تم ذكره سابقاً في الجدول (٤١)، أن الباحث الاجتماعي يعد من أهم التدابير الإصلاحية والعلاجية داخل المؤسسة الإصلاحية، وذلك لأنه يمثل محور أساسي في توطيد العلاقة بين النزلاء والمؤسسات الإصلاحية من جهة، وبين النزلاء المفرج عنهم وأسرتهم والمجتمع من جديد من، والجدول (٤٠) يوضح ذلك.

جدول (٤٢)

يوضح مساهمة الباحث الاجتماعي في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
يساهم	١٠٦	٨٦,٩ %
لا يساهم	-	- -
إلى حد ما	١٦	١٣,١ %
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

يتبين من بيانات جدول أعلاه، بأن (١٠٦) مبحوثاً وبنسبة (٨٦,٩ %) أكدوا بأن هناك دوراً مهماً للباحث الاجتماعي داخل المؤسسة الإصلاحية، بينما (١٦) مبحوثاً وبنسبة (١٣,١ %) أكدوا إلى حد ما يوجد دور مهم للأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسة الإصلاحية. في حين لم تكن هناك أي إجابة من قبل المبحوثين فيما يتعلق بـ(عدم وجود دور مساهمة للباحث الاجتماعي في المؤسسة الإصلاحية). ومن هذه البيانات نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بأن هناك دور مهم للباحث الاجتماعي داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (٧٢,١ %)، وأقل نسبة كانت (١٣,١ %) للذين أكدوا إلى حد ما للباحث الاجتماعي دور داخل المؤسسة الإصلاحية. ومن هنا نستدل على أن أهمية وجود الباحث الاجتماعي داخل المؤسسة الإصلاحية، وذلك من خلال الدور الذي يقدمه في علاج وإصلاح النزلاء المنحرفين والخارجين عن قانون المؤسسة الإصلاحية، فضلاً على أهميته في تحسين العلاقة بين النزلاء المفرج عنهم وأسرتهم، وتكيفهم من المجتمع من جيد دون العود للجريمة.

٤١. أهمية دور الباحث الاجتماعي في إصلاح وتأهيل النزلاء المؤسسات الإصلاحية

كما وضعنا سابقاً في الجدول (٤٠)، أن الباحث الاجتماعي يعد ركناً أساسياً في عملية إصلاح وتأهيل النزلاء، وذلك لأنه يعد العمود الفقري التي تستند عليه كافة المؤسسات الإصلاحية، من خلال

الجدول الآتي يتضح هناك اختلاف في إجابات المبحوثين حول دور الباحث الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية، منهم من يقوم أنه يمارس دور الإرشاد والتوجيه، والبعض الآخر يقول أنه يمارس دور حل المشكلات والخلافات التي تحدث بين النزلاء، وأخيراً من يقول أنه يمارس أدواراً كثيرة داخل المؤسسات الإصلاحية منها دور الوسيط ودور المدير، ودور المعالج النفسي والتربوي وغير تلك الأدوار. والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول (٤٣)

يوضح إجابات المبحوثين الذين أجابوا (يساهم) لوجود دور مهم للباحث الاجتماعي حول الأدوار التي يقوم بها

الدور الذي يقوم به الباحث الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية
يقدم الإرشاد والتوجيه للنزيل	٧٦	٧١,٧%
حل المشكلات والخلافات التي تحدث بين النزلاء	٢٤	٢٢,٦%
أخرى	٦	٥,٧%
المجموع	١٠٦	١٠٠%

يتبين من بيانات الجدول أعلاه، أن (٧٦) مبحوثاً منهم وبنسبة (٧١,٧%) أجابوا بأن الدور الذي يقوم به الباحث الاجتماعي هو (الإرشاد والتوجيه للنزيل)، بينما وجد (٢٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٦%) بينوا بأن دوره هو (حل المشكلات والخلافات التي تحدث بين النزلاء)، في حين وجد (٦) مبحوثين وبنسبة (٥,٧%) أكدوا وجود أدوار كثيرة للباحث الاجتماعي منها (دوره في توفير فرص العمل، وتقديم المساعدة والمعونة، وتحسين العلاقة بين المؤسسة الإصلاحية والنزلاء، وحل المشكلات والخلافات بين النزلاء وإدارة السجن). ومن هذه البيانات نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أجابوا بأن الدور الذي يقوم به الباحث الاجتماعي هو (الإرشاد والتوجيه للنزيل) بلغت (٧١,٧%)، وأقل نسبة كانت (٥,٧%) للذين يرون وجود أدوار كثيرة للباحث الاجتماعي منها (دوره في توفير فرص العمل، وتقديم المساعدة والمعونة، وتحسين العلاقة بين المؤسسة الإصلاحية والنزلاء، وحل المشكلات والخلافات بين النزلاء وإدارة السجن). ومن هنا نستدل أن الباحث الاجتماعي داخل المؤسسة الإصلاحية هو المحور الرئيسي في تقديم المساعدة والمعونة، لأن يشغل أدواراً متنوعة في المؤسسة الإصلاحية منها مرشد اجتماعي ونفسي، ودور مفاوض بين النزلاء والمؤسسة الإصلاحية،

ودور معالج في تشخيص ومعالجة المشكلات التي تواجه النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية وغير تلك الأدوار الاجتماعية والإصلاحية، وكل هذا المهام والأدوار هدفها الأول والأساس مساعدة النزلاء على التغلب على مشكلاتهم وإزالة الخوف والتوتر وتقديم الحلول الأزمة لهم من خلال تقديم النصح والإرشاد والتوجيه الذي يكون النزول بأمس الحاجة إليها ومساعدته على ممارسة حياته بشكل طبيعي بعد خروجه من المؤسسة.

٤٢. وجود الثقة المتبادلة بين الباحث الاجتماعي والنزيل في طرح المشكلات التي يعانون منها.

إنّ عامل الثقة بين النزلاء والباحث الاجتماعي يعد من التدابير الأساسية في المؤسسات الإصلاحية، وذلك لأن الثقة تساعد الباحث في معرف جميع خفايا المشكلات التي يعاني منها النزلاء، وهذا ما قد يساعد المؤسسات الإصلاحية في توفير جوانب النقص التي قد يحتاجها النزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية. حيث أن انعدام الثقة بين الباحث والنزلاء، قد يؤدي إلى حدوث خلل واضطرابات اجتماعية ونفسية وقلق نفسي للنزلاء مما قد يدفع البعض منهم إلى ممارسة سلوكيات وتصرفات غير قانونية اتجاه الباحث الاجتماعي أو المؤسسات الإصلاحية، والعودة إلى السلوك الإجرامي. والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول (٤٤)

يوضح إجابات المبحوثين حول وجود الثقة المتبادلة بين الباحث الاجتماعي والنزيل في طرح

المشكلات التي يعانون منها

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٧٨	٦٣,٩ %
لا	١٦	١٣,١ %
أحيانا	٢٨	٢٣ %
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول أعلاه، بأن (٧٨) مبحوثاً وبنسبة (٦٣,٩%) أكدوا بأن هناك ثقة متبادلة بين الباحث الاجتماعي والنزيل في طرح المشكلات التي يعانون منها، بينما (١٦) مبحوثاً وبنسبة (١٣,١%) نفوا بوجود تلك الثقة. في حين وجد (٢٨) مبحوثاً وبنسبة (٢٣%) يرون أحياناً توجد ثقة متبادلة بين الباحث الاجتماعي والنزلاء في طرح المشكلات التي يعانون منها. ومن هذه البيانات

نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بأن هناك ثقة متبادلة بين الباحث الاجتماعي والنزيل في طرح المشكلات التي يعانون منها بلغت (٦٣,٩%)، وأقل نسبة كانت (١٣,١%) للذين نفوا ذلك. ومن هنا نستدل على أن توفر عامل الثقة بين النزلاء والباحث الاجتماعي يعد تدبير هام لأجل التعرف على المشكلات والقلق والاضطرابات التي قد تواجه النزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية هذا من جهة، وكون الباحثين الاجتماعيين في سجن حلة المركزي يمارسون هذا العمل، فأنهم قد يؤدون إلى إتمام العملية الإصلاحية وسيرها في مسارها الصحيح وتحقيق أهداف المؤسسة في تأهيل وإصلاح النزيل ومساعدتهم للتغلب على مشكلاتهم بعد الإفراج عنهم.

٤٣. طبيعة المعاملة بين الباحث الاجتماعي والنزيل داخل المؤسسة الإصلاحية

اختلاف إجابات المبحوثين حول طبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء، فمنهم من يرى أنها معاملة جيدة قد تساعد الباحث الاجتماعي في معرفة جوانب الخلل والنقص في شخصية النزلاء، ومنهم من يرى أنها معاملة عادية أي معاملة سطحية بين الباحث الاجتماعي والنزلاء، وهذا الأمر قد يؤدي بالنزلاء في إخفاء بعض المشكلات التي يعانون منها داخل المؤسسة الإصلاحية، وأخيراً من يقول أنها معاملة سيئة، ذلك لانعدام عنصر المساعدة والاهتمام من قبل الباحثين في المؤسسات الإصلاحية. والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول (٤٥)

يوضح طبيعة المعاملة بين الباحث الاجتماعي والنزيل داخل المؤسسة الإصلاحية

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
جيدة	٦٨	٥٥,٧ %
عادية	٤٦	٣٧,٧ %
غير جيدة	٨	٦,٦ %
المجموع	١٢٢	١٠٠ %

يتبين من خلال الجدول أعلاه، بأن (٦٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٥,٧%) أجابوا بأن المعاملة (جيدة) بين الباحث الاجتماعي والنزيل داخل المؤسسة الإصلاحية، بينما (٤٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٧,٧%) أجابوا بأن المعاملة (عادية) بين الباحث الاجتماعي والنزيل داخل المؤسسة الإصلاحية، في وجد (٨) مبحوثين وبنسبة (٦,٦%) أجابوا بأن المعاملة (غير جيدة) بين الباحث الاجتماعي والنزيل داخل المؤسسة الإصلاحية. ومن هذه البيانات نستنتج بأن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أجابوا بأن

المعاملة (جيدة) بين الباحث الاجتماعي والنزيل داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (٥٥.٧%)، وأقل نسبة كانت للذين أجابوا بأن المعاملة (غير جيدة) بين الباحث الاجتماعي والنزيل داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (٦.٦%).

ومن هنا نستدل أن الباحثين في مؤسسات الإصلاح في العراق عامة، وسجن الحلة المركزي خاصة، يمارسون معاملة جيدة اتجاه النزلاء، وذلك لأجل التعرف على بعض النواقص والمشكلات التي تواجه النزلاء في المؤسسات الإصلاحية، فضلاً عن توفير ومساعدة النزلاء في تحقيق فرص عمل مناسبة لهم بعد الإفراج عنهم هذا من جهة، وأن هناك بعض الباحثين الاجتماعيين يمارسون أساليب القوة والضغط من أجل الضبط والمحافظة على النظام وتوقيع عقوبات بحقهم، إذ اقتضى الأمر في حالة تجاوزهم أو عدم استجابتهم للأوامر، ويجب الإشارة هنا أن لا يتجرد الأخصائي من إنسانيته في معاملة هذه الشريحة من المجتمع، لأنها أكثر الفئات بحاجة إلى التوجيه والإرشاد وتقديم يد المساعدة وتوفير الأمان والاطمئنان لهم لاسيما بعد الإفراج عنهم كل ذلك له أثر في نجاح المؤسسة الإصلاحية من جهة أخرى.

٤٤. متابعة الباحث الاجتماعي النزلاء الذين تم علاجهم وخروجهم من المؤسسة الإصلاحية

تعد عملية مراقبة ومتابعة النزلاء من قبل الباحثين المؤسسات الإصلاحية أمر في غاية الأهمية، وذلك لأن متابعة النزلاء المفرج عنهم تساعد المؤسسات الإصلاحية في معرفة المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها النزلاء المفرج عنهم، فضلاً عن توفير فرص التدريب المهني والتعليم لهم. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٤٦)

يوضح هل يتابع الباحث الاجتماعي حالة النزلاء الذين تم علاجهم وخروجهم من المؤسسة الإصلاحية؟

نوع الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٥	١٢,٣%
لا	٧٧	٦٣,١%
إلى حد ما	٣٠	٢٤,٦%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

يتضح من خلال الجدول رقم (٤٦) ، أن (١٥) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٣%) أكدوا أن الباحث الاجتماعي لا يتابع النزلاء بعد الإفراج عنهم، في حين وجد (٧٧) مبحوثاً وبنسبة (٦٣,١%) لم يؤكدوا أن الباحث الاجتماعي يتابع النزلاء بعد الإفراج عنهم، بينما وجد (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٤,٦%) يرون إلى حد ما أن الباحث الاجتماعي يتابع النزلاء بعد الإفراج عنهم.

ومن خلال هذه البيانات نستدل على أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين لم يؤكدوا أن الباحث الاجتماعي يتابع حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم بلغت (٦٣,١%)، وأقل نسبة كانت (١٢,٣%) للذين أكدوا أن الباحث الاجتماعي يتابع حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم. ومن هنا نستدل أن لأهمية الباحث الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية، فقد وجد الباحث أن دور الباحثين الاجتماعيين في مؤسسات الإصلاح في العراق عامة، وسجن الحلة المركزي خاصة ليس على المستوى المطلوب في متابعة ومراقبة وتوجيه وإرشاد النزلاء، وذلك نظراً لزيادة عدد النزلاء المفرج عنهم، فضلاً عن قلة والخبرة في التعامل، وقلة عدد الباحثين الاجتماعيين الأمر الذي يؤثر على مستوى كفاءة العمل بالنسبة للباحثين الاجتماعيين في مواجهة مشكلات النزلاء المفرج عنهم.

الفصل السابع

اختبار الفرضيات ومناقشتها، ونتائج، وتوصيات، ومقترحات الدراسة

المبحث الأول: اختبار الفرضيات ومناقشتها

المبحث الثاني: نتائج الدراسة

المبحث الثالث: التوصيات والمقترحات

تمهيد:

لقد تم تحديد مجموعة من الفرضيات العلمية في الفصل من الجانب الميداني من هذه الدراسة، وقد أستقى الباحث هذه الفرضيات من مراجعة لأدبيات علم الاجتماع حول الاستراتيجيات الوطنية للمؤسسات الإصلاحية، وبعد أن تم اختيار تلك الفرضيات في مجتمع الدراسة، سعى الباحث إلى التأكد من صحتها ومن عدمها، وقد كان مقياس القبول أو الرفض لتلك الفرضيات هو البيانات المستحصلة من عينة الدراسة للمبحوثين، وذلك خلال إجراء المقابلات الميدانية مع المبحوثين وتوجيه الأسئلة المتعلقة بالفرضيات، وقد تم تحديد ست فرضيات غطت جميع جوانب الدراسة.

كما تضمن هذا الفصل نتائج الدراسة، والذي تم تقسيمه على محورين، الأول: ضم نتائج البيانات الأولية الخاصة بالمبحوثين، والمحور الثاني، نتائج البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة.

كما تضمن هذا الفصل مجموعة من التوصيات التي نجدها ذات أهمية لتغطية بعض الجوانب التي أغفلتها هذه الدراسة وبالإمكان معالجتها عن طريق دراسات أخرى، فضلاً عن تقديم مجموعة من المقترحات على ضوء ما توصلت إليها الدراسة من نتائج.

المبحث الأول

اختبار الفرضيات ومناقشتها

يرى علماء الاجتماع أن الفرضية هي تفسير مقترح لظاهرة ما على وفق الشروط المنهجية العلمية المبنية بشكل عام على الملاحظات السابقة التي تم جمعها من رؤية الباحث للظاهرة المدروسة، وإجابات المبحوثين على استمارة الاستبانة، وللوقوف على هذا المبحث لا بد من تقسيمه إلى محورين، الأول: اختبار الفرضيات، والمحور الثاني، مناقشة الفرضيات، على وفق التفصيل الآتي.

أولاً: اختبار الفرضيات العلمية

الفرضية الأولى:

فرضية الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية.

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية.

جدول (٤٧)

يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة عمل المؤسسة الإصلاحية

النسبة	المجموع	النسبة	الاثنان معاً	النسبة	مكان للإصلاح والتأهيل	النسبة	مكان للعقوبة	نظرة المبحوثين الجنس
٨٠,٣%	٩٨	٨,٢%	١٠	٣١,١%	٣٨	٤١,٠%	٥٠	ذكور
١٩,٧%	٢٤	٦,٦%	٨	٨,٢%	١٠	٤,٩%	٦	إناث
١٠٠%	١٢٢	١٤,٨%	١٨	٣٩,٣%	٤٨	٤٥,٩%	٥٦	المجموع

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن (٥٠) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٤١,٠%) أجابوا بأنه

مكان للعقوبة، بينما كان (٣٨) مبحوثاً وبنسبة (٣١,١%) أجابوا بأنه مكان للإصلاح والتأهيل، في

حين وجد (١٠) مبحوثاً، وبنسبة (٨,٢%) أجابوا بأنه مكان للاثنتين معاً. أما الإناث، فقد وجد (٦)

مبحوثات وبنسبة (٤,٩%) أجبن بأنه مكان للعقوبة، في حين وجد (١٠) مبحوثات وبنسبة (٨,٢%)

أجبن بانه مكان للإصلاح والتأهيل، بينما وجد (٨) مبحوثات وبنسبة (٦,٦%) أجبن مكان للثلاثان معاً.

وعند تطبيق قانون مربع كاي (٣×٢) وجدنا بأن قيمته تساوي (٩,٨)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (٥,٩٩)، وعلى مستوى ثقة (٩٥%)، ودرجة حرية (٢) ومستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية. وهنا يمكن القول بأن هذه العلاقة ليس ثابتة في جميع الدراسات الميدانية الاجتماعية، وإنما متغيرة حسب طبيعة حجم مجتمع الدراسة وطبيعة عمل المؤسسات الإصلاحية.

الفرضية الثانية:

فرضية الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية.

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية.

جدول (٤٨)

يوضح العلاقة بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية

النسبة	المجموع	النسبة	غير جيدة	النسبة	متوسطة	النسبة	جيدة	نظرة المبحوثين الجنس
٨٠,٣%	٩٨	٤,٩%	٦	١٢,٣%	١٥	٦٣,١%	٧٧	ذكور
١٩,٧%	٢٤	٤,١%	٥	٥,٧%	٧	٩,٨%	١٢	إناث
١٠٠%	١٢٢	٩%	١١	١٨%	٢٢	٧٣%	٨٩	المجموع

تشير بيانات الجدول أعلاه، أن (٧٧) مبحوثاً وبنسبة (٦٣,١%) أجابوا بأن طبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية (جيدة)، في حين كان (١٥) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٣%) أجابوا بأن معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية (متوسطة)، بينما (٦) مبحوثين وبنسبة (٤,٩%) أجابوا بأن طبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية (غير جيدة). أما الإناث، فقد كانت (١٢) مبحوثة وبنسبة (٩,٨%) أجبن بأن

طبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية (جيدة)، في حين كانت (٧) بحوثات وبنسبة (٥,٧%) أجبن بأن طبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية (متوسطة)، بينما كانت (٥) بحوثات وبنسبة (٤,١%) أجبن بأن طبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية (غير جيدة).

وعند تطبيق قانون مربع كاي (٣×٢) وجدنا بأن قيمته تساوي (٨,٨٣)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (٥,٩٩)، وعلى مستوى ثقة (٩٥%)، ودرجة حرية (٢) ومستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية.

الفرضية الثالثة:

فرضية الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تساهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل.

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تساهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل.

جدول (٤٩)

يوضح العلاقة بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تساهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل

الدورات العمر	تسهم	النسبة	لا تسهم	النسبة	إلى حد ما	النسبة	المجموع	النسبة
٣٠-٢٥	٨	٦,٦%	٢	١,٦%	٣	٢,٥%	١٣	١٠,٧%
٣٦-٣١	٤	٣,٢%	١	٠,٨%	٢٢	١٨%	٢٧	٢٢,١%
٤٢-٣٧	١٦	١٣,١%	٩	٧,٤%	٨	٦,٦%	٣٣	٢٧%
٤٨-٤٣	١٨	١٤,٨%	٢	١,٦%	١٠	٨,٢%	٣٠	٢٤,٦%
٥٤-٤٩	٥	٤,١%	٤	٣,٣%	٢	١,٦%	١١	٩%
٥٥- فأكثر	٦	٤,٩%	١	٠,٨%	١	٨,٠%	٨	٦,٦%
المجموع	٥٧	٤٦,٧%	١٩	١٥,٥%	٤٦	٣٧,٧%	١٢٢	١٠٠%

يتضح من خلال جدول رقم (٤٩)، أن (٨) مبحوثين تتراوح أعمارهم بين (٢٥-٣٠) سنة وبنسبة (٦,٦%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، بينما (٢) مبحوث وبنسبة (١,٦%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية لا تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وأن (٣) من المبحوثين وبنسبة (٢,٥%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم إلى حد ما في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل. في حين كان (٤) من المبحوثين تتراوح أعمارهم بين (٣١-٣٦) سنة وبنسبة (٣,٢%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وأن (١) مبحوث وبنسبة (٠,٨%) أجابه بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية لا تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وكان (٢٢) مبحوثاً وبنسبة (١٨%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم إلى حد ما في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل. بينما كان (١٦) مبحوثاً تتراوح أعمارهم بين (٣٧-٤٢) سنة وبنسبة (١٣,١%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وأن (٩) مبحوثين وبنسبة (٧,٤%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية لا تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وكان (٨) مبحوثين وبنسبة (٦,٦%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم إلى حد ما في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل.

في حين كان (١٨) مبحوثاً تتراوح أعمارهم بين (٤٣-٤٨) سنة وبنسبة (١٤,٨%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وأن (٢) مبحوثين وبنسبة (١,٦%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية لا تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وكان (١٠) مبحوثاً وبنسبة (٨,٢%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم إلى حد ما في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل. فيما كان (٥) مبحوثين تتراوح أعمارهم بين (٤٨-٥٤) سنة وبنسبة (٤,١%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وأن (٤) مبحوثين وبنسبة (٣,٣%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية لا تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وكان (٢)

مبحوثاً وبنسبة (١,٦%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم إلى حد ما في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل. في حين كان (٦) مبحوثين تتراوح أعمارهم بين (٥٥- فأكثر) سنة وبنسبة (٤,٩%) أجابوا بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وأن (١) مبحوث وبنسبة (٠,٨%) أجاب بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية لا تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وكان (١) مبحوث وبنسبة (٨,٠%) أجاب بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم إلى حد ما في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل.

وعند تطبيق قانون مربع كاي (٦×٣) وجدنا بأن قيمته تساوي (٣٧,٦٥)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (١٨,٣٠٧)، وعلى مستوى ثقة (٩٥%)، ودرجة حرية (١٠) ومستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل.

الفرضية الرابعة:

فرضية الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية.

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية.

جدول (٥٠)

يوضح العلاقة بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية

المكان سنوات الخدمة	نعم	النسبة	لا	النسبة	أحياناً	النسبة	العدد	النسبة
٥-١	١٠	٨,٢%	٨	٦,٦%	٤	٣,٣%	٢٢	١٨%
١٠-٦	٧	٥,٧%	٦	٤,٩%	٢١	١٧,٢%	٣٤	٢٧,٨%
١٥-١١	٢٤	١٩,٧%	٦	٤,٩%	٩	٧,٤%	٣٩	٣٢%
٢٠-١٦	١١	٩%	٤	٣,٣%	٣	٢,٥%	١٨	١٤,٨%
٢١- فأكثر	٤	٣,٣%	٣	٢,٤%	٢	١,٦%	٩	٧,٤%
المجموع	٥٦	٤٥,٩%	٢٧	٢٢,١%	٣٩	٣٢%	١٢٢	١٠٠%

يتضح من خلال الجدول رقم (٥٠)، أن (١٠) مبحوثين تتراوح مدة خدمتهم بين (١-٥) سنوات أجابوا (نعم) المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية، وأن (٨) مبحوثين وبنسبة (٦,٦%) نفوا ذلك، وكان (٤) مبحوثين وبنسبة (٣,٣%) أجابوا (أحياناً) المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية. في حين كان (٧) مبحوثين تتراوح مدة خدمتهم بين (٦-١٠) سنة أجابوا (نعم) المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية، وأن (٦) مبحوثين وبنسبة (٤,٩%) نفوا ذلك، وكان (٢١) مبحوثاً وبنسبة (١٧,٢%) أجابوا (أحياناً) المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية، في حين كان (٢٤) مبحوثاً تتراوح مدة خدمتهم بين (١١-١٥) سنة أجابوا (نعم) المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية، وأن (٦) مبحوثين وبنسبة (٤,٩%) نفوا ذلك، وكان (٩) مبحوثين وبنسبة (٧,٤%) أجابوا (أحياناً) المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية.

فيما كان (١١) مبحوثاً تتراوح مدة خدمتهم بين (١٦-٢٠) سنة أجابوا (نعم) المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية، وأن (٤) مبحوثين وبنسبة (٣,٣%) نفوا ذلك، وكان (٣) مبحوثين وبنسبة (٢,٥%) أجابوا (أحياناً) المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية، بينما كان (٤) مبحوثين تتراوح مدة خدمتهم بين (٢١- فأكثر) سنة أجابوا (نعم) المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية، وأن (٣) مبحوثين وبنسبة (٢,٤%) نفوا ذلك، وكان (٢) مبحوثين وبنسبة (١,٦%) أجابوا (أحياناً) المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية.

وعند تطبيق قانون مربع كاي (5×3) وجدنا بأن قيمته تساوي (٢٤,٦٧)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (١٥,٥٠٧)، وعلى مستوى ثقة (٩٥%)، ودرجة حرية (٨) ومستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية.

الفرضية الخامسة:

فرضية الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين ونظرتهم نحو مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل.

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين ونظرتهم نحو مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل.

جدول (٥١)

يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ونظرتهم نحو مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل

المكتبة / المستوى التعليمي	نعم	النسبة	لا	النسبة	العدد	النسبة المئوية
يقرأ ويكتب	٢	%١,٦	صفر	صفر	٢	%١,٦
ابتدائية	٦	%٤,٩	٤	%٣,٣	١٠	%٨,٢
متوسطة	٤	%٣,٣	٢	%١,٦	٦	%٤,٩
إعدادية	٧	%٥,٧	١٣	%١٠,٦	٢٠	%١٦,٤
دبلوم	٨	%٦,٦	١٨	%١٤,٨	٢٦	%٢١,٣
البكالوريوس	٤٠	%٣٢,٨	١٤	%١١,٥	٥٤	%٤٤,٣
دراسات عليا	٣	%٢,٥	١	%٠,٨	٤	%٣,٣
المجموع	٧٠	%٥٧,٤	٥٢	%٤٢,٦	١٢٢	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن (٢) مبحوثين كان مستواهم التعليمي (يقرأ ويكتب) وبنسبة (١,٦%) أجابوا (نعم) بأن مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل، فيما لم تكن أي إجابة على الذين نفوا ذلك، وأن (٦) مبحوثين كان مستواهم التعليمي (ابتدائية) وبنسبة (٤,٩%) أجابوا (نعم) بأن مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل، وأن (٤) مبحوثين نفوا ذلك، فيما كان (٤) مبحوثين مستواهم التعليمي (متوسطة) وبنسبة (٣,٣%) أجابوا (نعم) مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل، وأن (٢) مبحوثين وبنسبة (١,٦%) نفوا ذلك، في حين كان (٧) مبحوثين مستواهم التعليمي (إعدادية) وبنسبة (٥,٧%) أجابوا (نعم) بأن مكتبة داخل المؤسسة

الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل، وأن (١٣) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٦%) نفوا ذلك، فيما كان (٨) مبحوثين مستواهم التعليمي (دبلوم) وبنسبة (٦,٦%) أجابوا (نعم) بأن مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل، وأن (١٨) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٨%) نفوا ذلك، بينما كان (٤٠) مبحوثاً مستواهم التعليمي (بكالوريوس) وبنسبة (٣٢,٨%) أجابوا بأن مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل، وأن (١٤) مبحوثاً وبنسبة (١١,٥%) نفوا ذلك، وأخيراً كان (٣) مبحوثين مستواهم التعليمي (دراسات عليا) وبنسبة (٢,٥%) أجابوا (نعم) بأن مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل، وأن مبحوثاً واحداً وبنسبة (٠,٨%) أجابه بالنفي.

وعند تطبيق قانون مربع كاي (7×2) وجدنا بأن قيمته تساوي (٢٠,٠١)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (١٢,٥٩٢)، وعلى مستوى ثقة (٩٥%)، ودرجة حرية (٧) ومستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين ونظرتهم نحو مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل.

ثانياً: مناقشة نتائج الفرضيات العلمية

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة عمل المؤسسة الإصلاحية.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية، وبعد إجراء اختبار قانون مربع كاي (3×2)، لإيجاد العلاقة بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية، وجدنا بأن قيمته تساوي (٩,٨)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (٥,٩٩)، وعلى مستوى ثقة (٩٥%)، ودرجة حرية (٢) ومستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)، لذلك (نقبل فرضية الدراسة) التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية" و(نرفض الفرضية الصفرية).

ومن خلال هذه النتيجة نستدل أن متغير الجنس يعد من أهم المتغيرات الاجتماعية في الدراسات الميدانية، وذلك لأن إجابات الذكور تختلف عن إجابات الإناث نتيجة لطبيعة عملهم داخل المؤسسة الإصلاحية فمنهم من يعمل كحارس ومرشد ومراقب، بينما يكون عمل الإناث محصوراً

في الأوامر الإدارية والفنية، الأمر الذي يدل على اختلاف وجهات نظرهم لطبيعة المكان وعمل المؤسسة الإصلاحية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية، وبعد إجراء اختبار قانون مربع كاي (3×2) وجدنا أن قيمته تساوي (٨,٨٣)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (٥,٩٩)، وعلى مستوى ثقة (٩٥%)، ودرجة حرية (٢) ومستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية. لذلك (نقبل فرضية الدراسة) التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوثين ونظرتهم لطبيعة معاملة الباحث الاجتماعي للنزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية" و(نرفض الفرضية الصفية).

ومن خلال هذه النتيجة نستدل على أن لمعاملة الباحث الاجتماعي في معظم الأحيان داخل المؤسسة الإصلاحية تتراوح بين الجيدة والمتوسطة، وذلك بهدف تحقيق عملية الإصلاح والتأهيل بشكل جديد لأجل الدفع بالنزلاء للتكيف مع واقع المحيط الاجتماعي الجيدة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، وبعد إجراء اختبار قانون مربع كاي (6×3) وجدنا بأن قيمته تساوي (٣٧,٦٥)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (١٨,٣٠٧)، وعلى مستوى ثقة (٩٥%)، ودرجة حرية (١٠) ومستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة

الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل. لذلك (نقبل فرضية الدراسة) التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثين واعتقادهم بأن الدورات التدريبية داخل المؤسسة الإصلاحية تسهم في عملية تنمية وتطوير عملية الإصلاح والتأهيل " و(نرفض الفرضية الصفية).

ومن خلال هذه النتيجة نستدل أن قيام المؤسسة الإصلاحية بالدورات التدريبية لموظفيها تعد من أهم الخطوات الضرورية لرفع مستوى فاعلية الأداء الوظيفي، وذلك لأن الدورات التدريبية للموظفين تمكنهم من تطوير عملهم داخل المؤسسة الإصلاحية، فضلاً عن التقليل من الوقوع في الأخطاء الناتجة عن قلة خبرة وكفاءة عند الموظفين، بالإضافة لهذا فإن هذه الدورات تهدف إلى تحسين وتحفيز على العمل وتزويد من استمرارية الموظف في العمل، حيث أن بعض الموظفين يتعرضون لمسؤوليات تفوق قدراتهم وخبراتهم، فالمؤسسات الإصلاحية التي تقوم بتدريب الموظفين بالدورات التدريبية تضمن بقاء موظفيها وترفع من ثقتهم وتشجعهم على العمل، على عكس المؤسسات التي تحمل موظفيها أعمال تفوق قدراتهم دون أن تسعى إلى تطوير وتدريب الموظف، الأمر الذي قد يترتب عليه ترك الموظف لعمله أو نقله إلى مؤسسة إصلاحية أخرى.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية، وبعد إجراء اختبار قانون مربع كاي (3×5) وجدنا بأن قيمته تساوي (24,67)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (10,507)، وعلى مستوى ثقة (95%)، ودرجة حرية (8) ومستوى دلالة معنوية (0,05)، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية، لذلك (نقبل فرضية الدراسة) التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات خدمة المبحوثين ونظرتهم نحو المكان المؤهل للقيام بالبرامج الصحية" (ونرفض الفرضية الصفرية).

ومن خلال هذه النتيجة نستدل على أن معظم أماكن المؤسسات الإصلاحية تكون مؤهلة للقيام بالبرامج الصحية تجاه النزلاء، وذلك بهدف معرفة الحالة الصحية والبدنية والنفسية للنزلاء، والاهتمام بكل ما يحيط بهم من نظافة وتهوية وتغذية تساعد على تقبلهم وتفاعلهم مع ما يدوم لهم

في البرامج التأهيلية، لأن اكتمال صحة النزلاء وسلامتهم من جميع الأمراض من الأمر المهمة والضرورة قبل دخولهم للمؤسسات الإصلاحية.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين ونظرتهم نحو مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين ونظرتهم نحو مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل، وبعد إجراء اختبار قانون مربعة كاي (7×2)، وجدنا بأن قيمته تساوي (20,01)، وهي أعلى من القيمة الجدولية (12,592)، وعلى مستوى ثقة (95%)، ودرجة حرية (7) ومستوى دلالة معنوية (0,05)، أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين ونظرتهم نحو مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل. لذلك (نقبل فرضية الدراسة) التي تقول " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين ونظرتهم نحو مكتبة داخل المؤسسة الإصلاحية تؤدي دوراً مهماً في عملية الإصلاح والتأهيل " و(نرفض الفرضية الصفرية).

ومن خلال هذه النتيجة نستدل على أن البرامج التعليمية ومن بينها برنامج المكتبة تعد من الخطوات الأساسية للقيام بعملية التأهيل والإصلاح، وذلك لأن المكتبة تمثل رمزاً ثقافياً يجب أن يتعلمه النزلاء لرفع مستواهم الفكري والثقافي، وإكسابهم سلوكيات حسنة ومفيدة، ما يساعدهم على تقوية علاقاتهم الإيجابية داخل المؤسسة الإصلاحية وخارجها.

المبحث الثاني

نتائج الدراسة الميدانية

توصل الباحث في دراسته الميدانية إلى عدة نتائج من أبرزها هي:

أولاً: نتائج البيانات الأولية الخاصة بالعينة

١. أظهرت نتائج الدراسة أن (٨٠.٣%) من المبحوثين هم من الذكور، مقابل (١٩.٧%) كانوا من الإناث. وأن (٥١.٦%) تنحصر أعمارهم بين الفئة الثالثة والرابعة والواقعة بين سنة (٣٧-٤٨) عاماً.

٢. أظهرت نتائج الدراسة أن (٢١.٣%) من المبحوثين كان تحصيلهم الدراسي شهادة دبلوم، مقابل (٤٤.٣%) كان تحصيلهم الدراسي شهادة بكالوريوس.

٣. تبين من نتائج الدراسة أن (١٦.٤%) كانوا من العزاب، مقابل (٧٣.٨%) كانوا من المتزوجين، وأن (٩,٠٨) كانوا من المطلقين والأرامل.

٤. تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت لرجال الأمن والباحثين الاجتماعيين والنفسيين بلغت (٥٣,٢%)، بينما أقل نسبة في عينة الدراسة كانت للمهن الأخرى بلغت (٤٦,٨%) على النحو التالي (المدير، ومعاون المدير، وفني، وإعلامي، وإداري، ومحاسب، ومدقق، وسائق، وطبيب، وممرض). مقابل أكثر من نصف أفراد عينة لديهم خدمة من (٦-١٥) سنة وبنسبة بلغت (٥٩,٨%).

٥. أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في مجتمع الدراسة كانت من حصة الذين يسكنون في مركز المحافظة بلغت (٣٥,٢%) وأقل نسبة كانت من حصة الذين يسكنون قرى وأرياف بلغت (١٥,٦%).

٦. تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أجابوا بأنهم يسكنون بيوتاً ملكاً بلغت (٧٢,١%)، وأقل نسبة للذين يسكنون بيوتاً حكومية بلغت (٦,٦%).

٧. أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في مجتمع الدراسة كانت للذين أجابوا مستوى دخل شهري يسد الحاجة وبنسبة (٧٥,٤%) وأقل نسبة هي للذين أجابوا بدخل شهري يقل عن الحاجة بلغت (٢٤,٦%).

ثانياً: نتائج البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة

١. نتائج البيانات الخاصة بالجهاز الإداري للمؤسسة الإصلاحية:

أ. تبين من نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من أفراد العينة كان تصورهم المسبق عن المؤسسة الإصلاحية هو للإصلاح والتأهيل بلغت (٥٤,١%) وأقل نسبة كانت (٦,٦%) كان تصورهم المسبق عن المؤسسة الإصلاحية هو مكان للعقوبة.

ب. أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أجابوا مساهمة جهاز المراقبة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة الإصلاحية وبلغت (٩٠,١%) وأقل نسبة كانت (٢,٥%) أجابوا عدم مساهمة جهاز المراقبة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة الإصلاحية.

ج. تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في مجتمع الدراسة كانت للذين أجابوا نعم مساهمة الدورات التدريبية للموظفين في عملية الإصلاح والتأهيل (٩٠,٢%)، وأقل نسبة هي للذين نفوا ذلك بلغت (٩,٨%).

د. أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أجابوا نعم يساهم التفتيش الدوري والمنظم في عملية الإصلاح والتأهيل بلغت (٨٨,٥%)، وأقل نسبة كانت (٢,٥%) للذين نفوا ذلك.

هـ. تبين من نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من أفراد العينة الذين أجابوا (بوجود عقوبات متبعة بحق النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (٦١,٤%)، وأقل نسبة للذين أجابوا (أحياناً) توجد عقوبات متبعة بحق النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (١٥,٦%).

و. أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أجابوا بـ (عقوبة الحبس الانفرادي) بلغت (٥٨,٧%)، وأقل نسبة للذين أجابوا بـ (عقوبة التوبيخ) بلغت (١٦%).

٢. نتائج البيانات الخاصة بالبرامج الإصلاحية:

أ. نتائج البرامج الصحية:

- أظهرت نتائج الدراسة أن جميع أفراد عينة الدراسة بينوا أن عملية إجراء الفحص النزلاء تساهم بشكل كبير في عملية صلاحهم وتأهيلهم وبنسبة بلغت (١٠٠%).

- تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة أكدوا على مساهمة الرعاية الصحية في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (٩١%)، وأقل نسبة (٣,٣%) كانت للذين لم يؤكدوا ذلك.
- تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بأن المكان مؤهل للقيام بالبرامج الصحية بلغت (٥٦,٦%)، وأقل نسبة كانت للذين أكدوا أحياناً بأن مكان مؤهل للقيام بالبرامج الصحية بلغت (٤,١%).
- أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من المبحوثين بينوا أن مكان المؤسسة الإصلاحية غير مؤهلة للقيام بالبرامج الصحية بسبب صغر حجم المؤسسة بلغت (٥٢,١%) وأقل نسبة بلغت (١٦,٦%) للذين بينوا بأن السبب هو عدم توفر الملاكات الطبية.

ب. نتائج البرامج التعليمية:

- أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا على مساهمة المؤسسة الإصلاحية في إكمال النزلاء دراستهم التعليمية بلغت (٦٧,٢%)، وأقل نسبة (٩%) كانت للذين لم يؤكدوا ذلك.
- أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا مساهمة الملاكات التعليمية داخل المؤسسة الإصلاحية للقيام بالبرامج التعليمية بلغت (٨٢,٨%)، وأقل نسبة كانت للذين لم يؤكدوا ذلك حيث بلغت نسبتهم (٤,١%).
- تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا على وجود مكتبة خاصة داخل المؤسسة يستمد منها النزلاء ما يحتاجه من الكتب بلغت (٦٥,٦%)، وأقل نسبة بلغت (٣٤,٤%) للذين لم يؤكدوا ذلك.
- أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا على استعمال النزلاء مصادر وكتب من مكتبة المؤسسة الإصلاحية بلغت (٦١,٣%)، وأقل نسبة كانت (٣٨,٧%) للذين نفوا ذلك.

ج. نتائج البرامج الدينية:

- أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا على مساهمة المؤسسة الإصلاحية في تقديم برامج الوعظ والإرشاد الديني بلغت (٨٠,٣%)، وأقل نسبة

كانت (٥٠%) للذين أكدوا على انه إلى حد ما بأن إدارة المؤسسة الإصلاحية تعمل على تقديم برامج الوعظ والإرشاد الديني.

- تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بأن فعالية البرامج الدينية في الحد من العود إلى الجريمة (متوسطة) بلغت (٦٠,٧%)، وأقل نسبة كانت (١٦,٨%) للذين أكدوا بأن فعالية البرامج الدينية في الحد من العود إلى الجريمة (ضعيفة).
- تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا أن البرامج الدينية تساهم في إدماج وجعل النزلاء مواطنين صالحين في المجتمع بلغت (٦١ و ٥٠%)، وأقل نسبة كانت (١٤%) للذين لم يؤكدوا ذلك.

د. نتائج البرامج المهنية:

- تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بضرورة التأهيل المهني للنزلاء بلغت (٧٥,٤%)، وأقل نسبة كانت (١١,٥%) للذين نفوا ذلك.
- أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بمساهمة البرامج المهنية في تعليم النزلاء حرفة معينة داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (٨٨,٥%)، وأقل نسبة كانت (٣,٣%) للذين أكدوا إلى حد ما.
- تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بأن المؤسسة الإصلاحية تحقق رغبة النزلاء في اختيار مهنة معينة بلغت (٧٣,٨%)، وأقل نسبة كانت (٢٦,٢%) للذين نفوا ذلك.
- تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا مطابقة صنوف العمل الموجودة داخل المؤسسة الإصلاحية مع صنوف الأعمال في المجتمع بلغت (٦٤,٨%)، وأقل نسبة كانت (٣٥,٢%) للذين لم يؤكدوا ذلك.
- تبين أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين نفوا بعدم مساهمة المؤسسة الإصلاحية في دفع المنح المالية للنزلاء مقابل العمل المهني المناط به بلغت (٩٢,٦%)، وأقل نسبة كانت (٧,٤%) للذين أكدوا مساهمة المؤسسة الإصلاحية في دفع المنح المالية للنزلاء مقابل العمل المهني المناط به.
- أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا مساهمة الورش التدريبية لممارسة العمل المهني في المؤسسة الإصلاحية في تحسين سلوكيات النزلاء

بلغت (٨١,١%)، وأقل نسبة كانت (٦,٦%) للذين أكدوا على انه إلى حد ما تساهم الورش التدريبية لممارسة العمل المهني في المؤسسة الإصلاحية في تحسين سلوكيات النزلاء.

٥. نتائج البرامج الترفيهية والرياضية:

• تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بتوفر برامج ترفيهه من أجل استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة بلغت (٥٠,٨%)، وأقل نسبة كانت (١٩,٧%) للذين يؤكّنون نوعًا ما يتوفر برامج ترفيهه من أجل استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة.

• أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بأن البرامج الترفيهية والرياضية تعمل على تنمية مواهبهم وتحقيق الأبداع بشكل إيجابي بلغت (٥٥,٧%)، وأقل نسبة كانت (٦,٦%) للذين نفوا ذلك.

• تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بعدم فاعلية البرامج الترفيهية داخل المؤسسة الإصلاحية يؤدي إلى عودة النزلاء لارتكاب الفعل الاجرامي بلغت (٣٩,٣%)، وأقل نسبة كانت (٢٣%) للذين نفوا ذلك.

و. نتائج البرامج الرعاية اللاحقة:

• أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا على أن الرعاية اللاحقة تعد من أهم البرامج الإصلاحية في الإصلاح والتأهيل بلغت (٧٥,٤%)، وأقل نسبة كانت (١١,٥%) للذين نفوا ذلك.

• تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين نفوا وجود رعاية لاحقة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم بلغت (٨٥,٢%)، وأقل نسبة كانت (١٤,٨%) للذين أكدوا وجود رعاية لاحقة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم.

• أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا أن البرامج المناسبة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم هي (برامج المعونة والمساعدة) بلغت (٦١,١%)، وأقل نسبة كانت (١١,١%) للذين أكدوا أن البرامج المناسبة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم هي (برامج التدريب المهني).

ثالثاً: نتائج البيانات الخاصة بالباحث الاجتماعي

١. أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا وجود مكان مناسب للباحث لمزاولة عمله الإصلاحي بلغت (٩٣,٤%)، وأقل نسبة كانت (٦,٦%) للذين نفوا ذلك.
٢. أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بأن هناك دوراً مهماً للباحث الاجتماعي داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (٨٦,٩%)، وأقل نسبة كانت (١٣,١%) للذين أكدوا إلى حد ما يوجد دوراً للباحث الاجتماعي دوراً داخل المؤسسة الإصلاحية.
٣. تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أجابوا بأن الدور الذي يقوم به الباحث الاجتماعي هو (الإرشاد والتوجيه للنزيل) بلغت (٧١,٧%)، وأقل نسبة كانت (٥,٧%) للذين يرون وجود أدوار كثيرة للباحث الاجتماعي منها (دوراه في توفير فرص العمل، وتقديم المساعدة والمعونة، وتحسين العلاقة بين المؤسسة الإصلاحية والنزلاء).
٤. تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أكدوا بأن هناك ثقة متبادلة بين الباحث الاجتماعي والنزيل في طرح المشكلات التي يعانون منها بلغت (٦٣,٩%)، وأقل نسبة كانت (١٣,١%) للذين نفوا ذلك.
٥. أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين أجابوا بأن المعاملة (جيدة) بين الباحث الاجتماعي والنزيل داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (٥٥,٧%)، وأقل نسبة كانت للذين أجابوا بأن المعاملة (غير جيدة) بين الباحث الاجتماعي والنزيل داخل المؤسسة الإصلاحية بلغت (٦,٦%).
٦. تبين من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت للذين لم يؤكدوا أن الباحث الاجتماعي يتابع حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم بلغت (٦٣,١%)، وأقل نسبة كانت (١٢,٣%) للذين أكدوا إلى حد ما يتابع أن الباحث الاجتماعي حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم.

المبحث الثالث

التوصيات والمقترحات

وفي ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث، وضع بعض التوصيات التي يمكن من خلال معرفة أهم الجوانب النقص والخلل التي تعاني منها المؤسسات الإصلاحية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وكانت أبرز هذه التوصيات والمقترحات هي:

أولاً: التوصيات

١. إعادة النظر في العقوبات الطويلة السالبة للحرية والتي يقرر أساتذة علم الاجتماع والقانون عدم جدواها ما لم يكن تنفيذها مصحوباً ببرامج تربوية أو إصلاحية هدفها الحد من عودة النزلاء للجريمة والانحراف من جديد.
٢. تفعيل دوراً الباحث الاجتماعي داخل المؤسسات الإصلاحية بحيث لا يقتصر دوراًه على الجانب الشكلي، كما يجب تعيين أكثر من باحث اجتماعي داخل المؤسسة الإصلاحية، لكي يتوافق مع الكثافة العددية للنزلاء.
٣. ضرورة القيام بالفحص العلمي والطبي والنفسي لشخصية النزير، وذلك لأجل تحديد البرامج الإصلاحية المناسبة له قبل دخوله للمؤسسة الإصلاحية.
٤. ضرورة حل مشكلة ازدحام السجون، وذلك ببناء مراكز إصلاحية جديدة ذات مواصفات عالمية، بحيث لا يزيد عدد النزلاء في الغرفة الواحدة عن أربعة نزلاء وفقاً لسياسات العزل والتصنيف.
٥. ضرورة قيام المؤسسات الإصلاحية بواجبها نحو رعاية النزلاء عقب الإفراج عنهم وعودتهم إلى المجتمع للأخذ بيدهم حتى يحصلوا على عمل ملائم والاندماج في المجتمع من جديد بروح معنوية سليمة.
٦. العمل على تشريع قانون خاص بالبرامج اللاحقة يأخذ على عاتقه رعاية المفرج عنهم ومساعدتهم في العودة إلى المجتمع بشكل سوي.
٧. العمل على مساعدة أسر النزلاء اقتصادياً، لأن المشكلات الاقتصادية التي يعانون منها كانت سبباً لمشكلات نفسية وإجرامية متعددة.
٨. قيام وسائل الإعلام والتعليم بمسؤوليتها في التوعية بضرورة التكافل الاجتماعي مع أسر النزلاء حتى لا يتحولوا إلى عناصر ضارة في المجتمع.

٩. من الضروري أن تكون تبعية مراكز الإصلاح والتأهيل لوزارة العدل، وهذا يتطلب ضرورة إعادة النظر في كثير من النظم والسياسات العقابية، كنظام السجل العدلي، ونظام قاضي تطبيق العقوبات ومحاكم السجون.
١٠. مواصلة دعم البرامج الدينية وتشجيعها عن طريق الندوات والمحاضرات وغيرها من وسائل الدعوة داخل المؤسسة الإصلاحية سبل من سبل الإصلاح.
١١. يجب الاهتمام بالتأهيل المهني في المؤسسات الإصلاحية، وذلك لأجل الحد من العوة للإجرام والانحراف.
١٢. على وزارة العدل أن تعمل على تشجيع النزلاء للالتحاق بالبرامج الإصلاحية تبعاً لقدرات كل نزيل، وكذلك تأهيل النزلاء بالخبرات المهنية والتعليمية.
١٣. التنسيق بين المؤسسات الإصلاحية ووزارة العدل لأجل تخصيص مكان مستقل للباحث الاجتماعي لأجل دراسة حالة النزيل المراد دراسته.

ثانياً: المقترحات

١. العمل على إجراء دراسة مماثلة لهذا الموضوع وعلاقته بالبرامج الإصلاحية في المؤسسة الإصلاحية.
٢. ضرورة تفعيل قانون الرعاية اللاحقة، لأنها عملية علاجية وإصلاحية هدفها الأول هو متابعة حالة النزلاء عقب الخروج من المؤسسات الإصلاحية.
٣. العمل على توفير فرص عمل للنزلاء عقب الخروج من المؤسسات الإصلاحية، لأجل مواصلة الحياة الاجتماعية من جديد وعدم العودة إلى الجريمة والانحراف.
٤. ضرورة إجراء دراسة عن المشكلات النفسية والاقتصادية لأسر النزلاء.
٥. العمل على إجراء دراسة عن الخصائص الاجتماعية والتربوية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية.
٦. على الدولة في كافة مجالاتها الأمنية والسياسية اتباع سياسة جنائية وقائية تتفق مع التحولات والتبدلات التي حدثت في المجتمع بعد العام (٢٠٠٣م)، لا سيما تحول الدولة من دولة مستبدة تمارس الانتهاكات والحبس إلى دولة قائمة على أسلوب ديمقراطي من خلال دستورها الذي يكفل الحقوق والمساواة والعدالة لجميع الأفراد.
٧. أن تأخذ وزارة العدل على عاتقها بعقد الندوات والمؤتمرات وإجراء اللقاءات مع المعنيين في المؤسسات الإصلاحية وتوضيح أهمية وجود الباحث الاجتماعي في المؤسسة الإصلاحية.

المصادر والمراجع



• القرآن الكريم

أولاً: المعاجم والقواميس

١. إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥.
٢. إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات: المعجم الوسيط، ج ١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤.
٣. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج ٢، دار الجليل، بيروت، (دوت تاريخ نشر).
٤. ابن منظور: لسان العرب، المجلد الحادي عشر، الجزء السابع، دار الكتب العلمية، القاهرة، ٢٠٠٩.
٥. ابن منظور: لسان العرب، حرف السين، فصل الواو، دار الصادر، بيروت، ١٩٩٧.
٦. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.
٧. أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصر، المجلد (١)، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨.
٨. عبد الناصر سليم حامد: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، ط ١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢.
٩. عمار الطيب كشروود: معجم مصطلحات الإحصاء والمنهجية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ط ١، دار النهضة العربية، لبنان، ٢٠٠٧.
١٠. محمد أبو زيد: المعجم في علم الاجرام والاجتماع القانوني والعقاب، ط ١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣.
١١. مشيل دينكن: معجم علم الاجتماع، ترجمة: أحسان محمد الحسن، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠.
١٢. نخبة من المؤلفين: مجمع اللغة العربية المعاصرة، مادة (الميم)، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ٢٠٠٤.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

١. إبراهيم بيومي مرعي: اتجاهات الرعاية الاجتماعية ومداخلها المهنية، ط ١، مكتبة المعارف الحديثة، القاهرة، ١٩٨٣.

٢. ----: دور التدريب المهني والعمل بالمؤسسات الإصلاحية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩١.
٣. إحسان محمد الحسن وعبد المنعم الحسني: طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠.
٤. -----: مناهج البحث العلمي، ط٢١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٥. أحمد داخل عوة: القياس والتقويم في العملية التدريسية، دار الأمل، أربد، الأردن، ١٩٩٣.
٦. أحمد زكي بدوي: أصول الخدمة الاجتماعية، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٤.
٧. أحمد ضياء الدين محمد خليل: أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية، دار المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٢.
٨. أحمد عزت راجح: مشكلة العلاج النفسي في مصر، مكتبة الإسكندرية، ١٩٥٧.
٩. أحمد فتحي سرور: أصول السياسة الجنائية، دارة النهضة العربي، القاهرة، ١٩٧٢.
١٠. أحمد فوزي الصادي: دور المؤسسات الإصلاحية في مكافحة الجريمة وأهمية التكامل مع الجهود الأخرى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٤.
١١. أحمد كمال وآخرون: طريقة تنظيم وتنمية المجتمع، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، ١٩٧٠.
١٢. أندرو كويل: منهجية حقوق الإنسان في إدارة السجون، ط٢، ترجمة: وليد المبروك صافار، المركز الدولي لدراسات السجون، لندن، ٢٠٠٩.
١٣. أنيس عبد الملك: خدمة الجماعة ودورها في المجتمع المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤.
١٤. جبر مجيد حميد: طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب، الموصل، ١٩٩١.
١٥. جمال الخطيب، تعديل السلوك الإنساني، ط٣، مكتبة الفلاح، الإمارات العربية، ١٩٩٥.
١٦. جمال زكي وسيد يس: أسس البحث الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٨.
١٧. جمال سند السويدي: وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية (من القبيلة إلى الفيس بوك) ط٤، (بلا مكان ودار الطبع)، ٢٠١٤.

١٨. جودت عزت عطوي: أساليب البحث الاجتماعي (مفاهيمه، أدواته، وطرقه الإحصائية)، دار عمان، الأردن، ٢٠٠٠.
١٩. جوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ٢٠٠٢.
٢٠. حامد عمار: المنهج العلمي في دراسة المجتمع، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٤.
٢١. حسن محمد ربيع: مبادئ علم الأجرام والعقاب، أكاديمية نايف للدراسات الأمنية، الرياض، ١٩٩١.
٢٢. حسين أبو هود: تقرير حول مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، سلسلة التقارير القانونية (٢٧)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، ٢٠٠١.
٢٣. حيدر حاتم فالح العجرش: أسس البحث في التربية وعلم النفس، دار المنهجية، عمان، ٢٠١٥.
٢٤. ربيع حسن: مبادئ الأجرام والعقاب، كلية الشرطة، دبي، ١٩٩٠.
٢٥. ردولف غيفليون: وبنيامين مائلون: البحث الاجتماعي المعاصر (مناهج وتطبيقات)، ترجمة: علي سالم، دار شؤون الثقافة العامة، بغداد، ١٩٨٦.
٢٦. رضا العطار: سيكولوجية البغاء الموسعة النفسية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥.
٢٧. رمسيس بنهام: علم الأجرام، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨.
٢٨. ----: محاضرات في علم الأجرام، الجزء الثاني، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، ١٩٦١.
٢٩. زيدان عبد الباقي: قواعد البحث الاجتماعي، ط٢، مطبعة سعاد، القاهرة، ١٩٨٠.
٣٠. سامية محمد فهمي: مقدمة في ممارسة الخدمة الاجتماعية بأجهزة تنظيم المجتمع، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦.
٣١. سعد بن علي الشهراني: إدارة عمليات الأزمات الأمنية، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٥.
٣٢. سعدون بن ضيخان الضيخان: البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ص ٢٠٠١.
٣٣. سمير نعيم أحمد: الدراسات العلمية للسلوك الإجرامي، دار التأليف، مصر، ١٩٦٩.
٣٤. السيد الحسيني: النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.

٣٥. السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
٣٦. -----: الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، تقديم د. ساميه محمد فهمي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥.
٣٧. شيرايدن كوكيس، وليندل ستيد: حزمة البرامج الإحصائية spss بدون عناء، ترجمة: فؤاد بن عبد الله العواد، وأحمد حسن يوسف، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، الرياض، دون تاريخ نشر.
٣٨. صالح بن رميح الرميح: البرامج الاجتماعية المناسبة للفئات الواقعة تحت الخطورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٥.
٣٩. صلاح حوטר: برامج التدريب في المؤسسات الإصلاحية، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، ١٩٩١.
٤٠. صلاح عبد المتعال: التغير الاجتماعي والجريمة في البلاد العربية، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠.
٤١. عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧.
٤٢. عبد الجبار عريم: الخدمة الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨.
٤٣. -----: الطريق العلمية الحديثة في إصلاح وتأهيل المجرمين والجانحين (بحث في نظرية الإصلاح المعاصر)، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٥.
٤٤. عبد الحميد الشاذلي: الصحة النفسية وسيكولوجية الشخصية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.
٤٥. عبد الحميد بن باديس: مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، ط١، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية مصر، ١٩٨٢.
٤٦. عبد الحميد عبد الفتاح المغريز: الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن ٢١، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
٤٧. عبد السلام أبو قحف: أساسيات الإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٢.

٤٨. عبد العزيز بن صقر الغامدي: التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨.
٤٩. -----: النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، جامعة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، السعودية، ١٩٩٩.
٥٠. -----: النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، ندوة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ١٩٩٩.
٥١. عبد العزيز محسن: حماية حقوق الإنسان في مرحلة تنفيذ الأحكام الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤.
٥٢. عبد الفتاح خضر: السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، مصر، (دون سنة نشر).
٥٣. ----: تطور مفهوم السجن ووظيفته، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ١٩٨٤.
٥٤. عبد الكريم الحوراني: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢.
٥٥. عبد الله عبد العزيز اليوسف: واقع المؤسسات العقابية والإصلاحية وأساليب تحديث نظمها الإداري في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ١٩٩١.
٥٦. عبد الله عبد الغني غانم: مجتمع السجن، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٥.
٥٧. عبد الله غانم: فكرة المؤسسات الإصلاحية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ١٩٩١.
٥٨. عبد المنعم الشافعي: الطريقة الإحصائية في العلوم الإنسانية والطبيعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١.
٥٩. عبد الوهاب إبراهيم: أسس البحث الاجتماعي، دار نهضة الشروق، القاهرة، ١٩٨٢.
٦٠. عثمان عبد الفتاح: نموذج عربي للرعاية اللاحقة للأحداث في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٢.

٦١. عدنان الدوري: أصول علم الاجرام، علم العقاب ومعاقبة المذنبين، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ٢٠٠٦.
٦٢. عدنان الدوري: علم العقاب ومعاملة المذنبين، ط١، منشورات دار السلاسل، بغداد، ١٩٨٩.
٦٣. علي حسن فهمي: علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية، المجلة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعي، المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٧٠.
٦٤. علي عبد الرزاق جلبي: تصميم البحث الاجتماعي (الأسس والاستراتيجيات)، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
٦٥. علي عبد الرزاق حسن: عليم الاجتماع والمشكلات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
٦٦. عماد حسين عبد الله: إدارة الأمن في المدن الكبرى، دار النشر مركز العربي للدارسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩١.
٦٧. عمار الطيب كشروود: البحث العلمي ومناهجه، ط١، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٧.
٦٨. عمر محمد التومي: مناهج البحث الاجتماعي، مطبعة الغريب، بيروت، ١٩٧١.
٦٩. عودة محمد: التشريع الجنائي مقارناً بالقانون الوضعي، ج١، مكتبة التراث، القاهرة، (دون تاريخ نشر).
٧٠. عيود السراج: قانون العقوبات، القسم العام، ط١، دمشق، ١٩٩٩.
٧١. غريب سيد أحمد: الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، الجزء الأول، المعالجات الإحصائية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.
٧٢. ----: الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.
٧٣. فتحية عبد العزيز أبو راضي: مبادئ علم الإحصاء الاجتماعي، ج٦، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.
٧٤. فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٧٥. فيصل محمود الغرايبة: الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠١٤.
٧٦. كاظم كريم رضا الجابري: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، مكتبة الأمير، بغداد، ٢٠١١.
٧٧. ماجد محمد الخياط: أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، دار الراية، الأردن، ٢٠١٠.
٧٨. مازن بشير محمد: مبادئ علاج وإصلاح المجرمين، مكتب زكي، بغداد، ٢٠١٣.
٧٩. ----: مبادئ علم الإجرام، دار الكتب والوثائق بغداد، ٢٠٠٩.
٨٠. مأمون محمد سلامة: أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩.
٨١. مبارك طالب: العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، ط١، المركز العربي للدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٠٠.
٨٢. مجد الدين عمر خيرى: علم الاجتماع الموضوع والمنهج، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٥.
٨٣. محسن علي عطية: البحث العلمي في التربية مناهجه وأدواته، ووسائله الإحصائية، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٩.
٨٤. محمد أحمد خليفة: أصول علم الاجتماع، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥.
٨٥. محمد السيد عرفة: حماية حقوق نزلاء المؤسسات الإصلاحية، محاضر للمتدربات في دورة تنمية مهارات العاملات في السجون، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦.
٨٦. محمد بن المدني بوساق: اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشرعية الإسلامية، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٢.
٨٧. محمد سلامة غباري: الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦.
٨٨. ----: الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الإسلامية، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٣.

٨٩. محمد سيد فهمي: الرعاية الاجتماعية لكبار السن، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.
٩٠. ----: الفئات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية، ط١، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٧.
٩١. محمد شفيق: البحث العلمي الخطوات المنهجية لأعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨.
٩٢. محمد طلعت عيسى: تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧١.
٩٣. محمد عبد الغني حسن هلال: مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي (كيف تربط بين الحاضر والمستقبل)، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٧.
٩٤. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.
٩٥. محمد علي محمد: طرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣.
٩٦. ----: علم الاجتماعي والمنهج العلمي (دراسة في طرائق البحث وأساليبه)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣.
٩٧. محمود عبد الحليم: مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٩٨. محمود محمود مصطفى: شرح قانون العقوبات، القسم العام، ط٩، القاهرة، ١٩٧٤.
٩٩. مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والجهات الإدارية المعنية بهم في الدول الأعضاء، ط١، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (٤٧)، الرياض، ٢٠١٠.
١٠٠. مصطفى خلف عبد الجواد: الإحصاء الاجتماعي المبادئ والتطبيقات، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٩.
١٠١. مصطفى عمر التير: مساهمات في أسس البحث الاجتماعي، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٩.

١٠٢. منى حسن الدسوقي: الشيخ مصطفى الغلايني في مفهومه الإصلاحى (دراسة مقارنة بين الشيخ الأفغانى ومحمد عبدة)، ط١، المكتبة العربية، مصر، ١٩٩٩.
١٠٣. منير الوترى: الرعاية اللاحقة للنزلاء والمودعين فى المؤسسات العقابية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، بغداد، ١٩٨٣.
١٠٤. ناهدة عبد الكريم حافظ: مقدمة فى تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٨١.
١٠٥. نبيل عبد الهادى: مدخل إلى القياس والتقويم التربوى واستخدامه فى مجال التدريس الصفى، دار وائل، عمان، ٢٠١٣.
١٠٦. نبيل محمد صادق أحمد: طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، ط٢، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٦.
١٠٧. نجيب على سيف الجميل: علم الإجرام وعلم العقاب، ط٢، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، اليمن ٢٠٠٦.
١٠٨. نسرین عبد الحمید نبیه: الأجرام الجنسی، دكتوراه وباحثه اجتماعية، دار الجامعة الجديد الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
١٠٩. نشأت أكرم إبراهيم: القواعد العامة فى قانون العقوبات، دار الفتیان، بغداد، ١٩٩٨.
١١٠. نيقولا تيماشيف: نظريات علم الاجتماع، ترجمة محمد الجواهري وزملائه، دار المعارف، (لا يوجد مكان الطبع)، ١٩٧٢.
١١١. نيلسون مانديلا: قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، مكتبة الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، الولايات المتحدة الأمريكية، (دون تاريخ نشر).
١١٢. هادى مشعان ربيع: طرق البحث التربوى، مكتبة المجتمع العربى، ٢٠٠٦.
١١٣. الهيئة الفلسطينية المستقبلية لحقوق المواطن: جاهزية مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، سلسلة تقارير خاصة (٣٧)، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٥.
١١٤. و. مثلى المطاحن، وبيتر إيراسيان جيفري: البحث التربوى كفايات للتحليل والتطبيقات، ترجمة: صلا الدين محمود علام، دار الفكر، الأردن، ٢٠١٢.

١١٥. ياسين بلاح: التصلب وأسلوب الاندفاع التروبي المعرفيان وعلاقتهما بالسلوك الإجرامي (دراسة مقارنة لدى عينة من المجرمين وغير المجرمين)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية، الجزائر، ٢٠٠٥.
١١٦. يوسف مصطفى القاضي وآخرين: الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي، دار المريخ المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨١.

ثانياً: المجلات والدوريات

١. أحمد بلحنيش: الأخصائي الاجتماعي وأدواره بالمنظمة الاجتماعية، مجلة آفاق علمية، مجلد (١٠)، العدد (١)، الجزائر، ٢٠١٨.
٢. آلاء محمد رحيم: الاتجاهات المعاصرة لمعالجة السجناء داخل المؤسسات الإصلاحية في ضوء قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء (دراسة تحليلية)، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد (٢٥)، العدد (٢)، بغداد، ٢٠١٤.
٣. أنوار مجيد هادي: أسباب الطلاق العاطفي لدى الأسر العراقية وفق بعض المتغيرات، مجلة الأستاذ، العدد (٢٠١)، العراق، ٢٠١٢.
٤. بن عامر وسليه، وبركات نوال: دور وسائل الإعلام في دعم ونشر الثقافة الأمنية والتصدي للجريمة في المجتمع، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٥)، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١٣.
٥. حاتم محمد صالح: تقويم النزلاء والمودعين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٢١)، بغداد، ٢٠٠٩.
٦. حسينة بهلى: أهمية المؤسسة الإصلاحية في المجتمع، مجلة جبل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٤)، جامعة باجي مختار، الجزائر، ٢٠١٤.
٧. حمود سالم العمليات وآخرون: المشكلات التي يواجهها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل واحتياجاتهم في الأردن، مجلة دراسات وابحث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٢٦)، ٢٠١٧.

٨. خوري عمر: العقوبات السالبة للحرية وظاهرة اكتظاظ المؤسسات العقابية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد (٤٥)، العدد (٢)، الجزائر، (دون تاريخ نشر).
٩. دنيا جليل اسماعيل: البرامج الإصلاحية داخل مؤسسات إصلاح الكبار، مجلة الفتح، المجلد (٧) العدد (٣٧)، العراق، ٢٠١١.
١٠. سعاد بن عبيد وأمينه النوي: دور التأهيل المهني في تعديل مفهوم الذات لدى نزلاء المؤسسات العقابية، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد (٢)، العدد (١)، ٢٠١٧.
١١. سلطان بن عبد العزيز العنقري: التأهيل النفسي في المؤسسات الإصلاحية (التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة الأمن، العدد (٧)، الرياض، ١٩٩٣.
١٢. سلطان بن عبد العزيز العنقري: التأهيل النفسي في المؤسسات الإصلاحية (التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة الأمن، العدد (٧)، الرياض، ١٩٩٣.
١٣. عايدي دلال، ومحمد جغام: الوضع تحت المراقبة الإلكترونية كنظام وقائق للحد من العود للجريمة، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد (١٢)، العدد (٢)، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ٢٠٢٠.
١٤. عبد الرحمن بن سلكان الطيرري: تعديل السلوك كوسيلة لإصلاح نزلاء السجون، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مجلد (٣)، العدد (٥)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ١٩٨٧.
١٥. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: نماذج عربية من البرامج التأهيلية والعلاجية في المؤسسات الإصلاحية، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد (١٩)، العدد (٤٥)، السعودية، ٢٠٠١.
١٦. علي سعد عمران، وحيدر حسين علي، المؤسسة الإصلاحية في عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) "دراسة قانونية"، مجلة رسالة الحقوق، العدد (١)، جامعة كربلاء، كلية القانون، ٢٠١٠.
١٧. فيصل محمد عليوي التميمي: معايير الانحراف لدى الشباب وأسبابه الاجتماعية، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد الاول، العدد (١٦)، ٢٠١٣م.

١٨. محمد بن الحداد: إجرام الصغار ومحاكم الاحداث، مجلة البحث العلمي، العدد(٦)، السنة الثانية، المغرب، ١٩٦٥م.
١٩. محمد حميد علوان: الدور التنموي للأخصائي الاجتماعي في رعاية الأطفال المعرضين للخطر (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد(١٧)، العدد(٦٤)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الخدمة الاجتماعية، ٢٠٢٠.
٢٠. محمد عثمان محمد الصالح: تقييم دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع المشكلات لنزلاء المؤسسات الإصلاحية في منطقة الرياض، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد(٣)، العدد(٦١)، دار المنظومة، الرياض، ٢٠١٩.
٢١. مصطفى شريك: اجتماعية مؤسسات السجون بين اتجاه الدفاع الاجتماعي والشرعية الإسلامية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد(١٣-١٤)، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٥.
٢٢. مناحى بن خنثل ابن شري: تقييم البرامج التأهيلية من وجهة نظر نزلاء سجن الملز (دراسة ميدانية)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد(٣٣)، العدد(٧٢)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٨.
٢٣. نبيل محمد صادق: التدريب المهني داخل المؤسسات الإصلاحية كمدخل للحد من الجريمة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد(٦)، العدد(٣)، السودان، ١٩٩٧.
٢٤. هناء عبد الرزاق مصطفى: إعادة التأهيل النفسي للأطفال الذي تعرضوا للصدمة بعد الحروف والنزاعات، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد(٢٦)، العدد(١١)، العراق، ٢٠١٩.

ثالثاً: البحوث والرسائل والأطاريح

١. أحمد بن عبد الرحمن بن علي الهدية: السياسة الجنائية لمكافحة تروج المخدرات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الأمنية والتدريب، الرياض، ٢٠٠٨.

٢. آمال بوروبة: مدى مساهمة الأخصائي النفسي العيادي الممارس بالمؤسسة العقابية في إدارة الضغط النفسي لدى المساجين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية، والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية والنفسية، الجزائر، ٢٠١٢.
٣. أيدن خالد قادر: التدابير العلاجية للأحداث الجانحين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٢.
٤. تأميم خلف عبد ندة الطائي: التعبير الإبداعي وعلاقته بمهارات التفكير الاستدلالي والناقد والتأملي لدى طلاب الصف الرابع الأدبي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، قسم اللغة العربية، ٢٠٢١.
٥. تهناني راشد مصطفى بواقته: تأهيل السجين وفقاً لقانون مراكز التأهيل والإصلاح الفلسطيني رقم (٦) لسنة ١٩٩٨، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم القانون العام، فلسطين، ٢٠٠٩.
٦. جميل حامد عطية: دور الرعاية اللاحقة في إصلاح الأحداث الجانحين (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، العراق، ٢٠٠٧.
٧. خالد أسامة العناني: إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل وعلاقتها بالدافعية للإنجاز، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين، ٢٠١٥.
٨. ذكرى محمد أحمد إبراهيم: فاعلية مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في تقويم سلوك النزليات (دراسة حالة في دار التائبات بأم درمان)، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الرباط الوطني، كلية الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع، السودان، ٢٠١٧.
٩. صالح بن سليمان الفائز: الاستراتيجيات القيادية في إدارة التغيير التنظيمي والتعامل مع مقاومته (دراسة ميدانية على قيادات قطاعات وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية)، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض، ٢٠٠٨.
١٠. صلاح هادي صالح الفتلاوي: الخطورة الإجرامية وأثرها في تسديد الجزائي الجنائي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون، العراق، ٢٠٠٥.

١١. عباد أحمد، معامير سامي: المعوقات الوظيفية وعلاقتها بأداء العاملين لدى عمال قطاع الصحة (دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية العمامرة سعد بالدبيلة ولاية الوادي)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، ٢٠٢٠.
١٢. عبد اللطيف سر الختم: الإصلاحية بين العقاب والمعاملة (دراسة قانونية)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى، كلية السياسة والحقوق، قسم القانون، السودان، ٢٠٠٥.
١٣. عبد الله بن إبراهيم عبد الله الفهيد: الوعي بالمسؤولية الأمنية لدى طلاب الجامعات السعودية (أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، السعودية، ٢٠١٢).
١٤. عز الدين وداعي: رعاية نزلاء المؤسسات العقابية في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر، ٢٠١١.
١٥. عقيل عبد جالي الحميداوي: مراقبة السلوك ودورها في إصلاح الأحداث (دراسة إجتماعية ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٤.
١٦. محسن فالح الدوسري: مشكلات أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية وطرق تعاملها معها (دراسة تطبيقية على إصلاحية الحائر بمدينة الرياض)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، ٢٠٠٧.
١٧. محمد إبراهيم عبد الرحمن فضل: دراسة استطلاعية لآراء الأخصائيين النفسيين السعوديين في مستشفيات وعيادات الصحة النفسية الحكومية تجاه أخلاقيات المهنة التي يمارسها، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم علم النفس، الرياض، ١٩٩٧.
١٨. محمد سمصار: العقوبة السالبة للحرية ومدى نجاعتها في مكافحة الجريمة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، معهد العلوم القانونية والإدارية، قسم الدراسات العليا، الجزائر، ٢٠٠٨.
١٩. مصطفى شريك: نظام السجون في الجزائر (نظرة على عملية التأهيل كما خبرها السجناء: دراسة ميدانية على بعض خرجي السجون)، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باجي مختار - عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، ٢٠١١.

٢٠. محمد عبد الله محمد المفرجي: معوقات أداء الأخصائي الاجتماعي في المؤسسة التربوية (دراسة ميدانية في محافظة كركوك)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، العراق، ٢٠٠٧.
٢١. مصطفى متولي، نموذج مقترح لبرامج تعليمية تربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية، بحث مقدم في الندوة العلمية (التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨.
٢٢. مصطفى محمد متولي: نموذج مقترح لبرامج تعليمية تربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدولة العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨.
٢٣. معتز محمود أحمد طه: مطابقة المعايير الدولية للمؤسسات الإصلاحية للأحداث في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية الحقوق، قسم القانون، العراق، ٢٠١٨.
٢٤. نجوى بنت مفوز مفيز الفواز: التفكير الاستراتيجي (الأنماط - الممارسات - المعوقات) لدى مديرات مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة جدة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، السعودية، ٢٠٠٨.
٢٥. نور محمد خضير عباس: البرامج الإصلاحية ومدى فاعليتها في الحد من العود عند الأحداث (دراسة إجتماعية ميدانية في دائرة إصلاح الأحداث في مدينة بغداد)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، العراق، ٢٠١٨.

رابعاً: مصادر الأنترنت

١. عمار سليم عبد حمزة العلواني: المشكلات التي تواجه المؤسسات الإصلاحية، محاضرة منشورة بتاريخ ٢٠١٦ / ٢ / ١٨، على موقع شبكة جامعة بابل كلية الآداب: <http://art.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=8&lcid=48789>
٢. ماجد أحمد الزامل: واجبات القائمين على الأمن داخل السجون، مقال منشور بتاريخ: ٢٥ / ١ / ٢٠٢١، ص ١، على الموقع صوت العراق الإلكتروني: <https://www.sotaliraq.com>
٣. هديل العتوم: مشكلات السجناء داخل السجن، مقال منشور بتاريخ ١٤ / مارس / ٢٠٢٠، في الموقع العربي الإلكتروني: <https://e3arabi.com>

٤. يونس الصالحي: شرعية التأديب داخل المؤسسات السجنية بين المواثيق الدولية وخصوصية المادة، مقال منشور بتاريخ: ١٣/ مارس/ ٢٠٢٠، على الموقع الإلكتروني: <https://www.droitentreprise.com>
٥. يونس الصالحي: نظام التأديب داخل المؤسسات السجنية، مقال بتاريخ: ٦/ ديسمبر/ ٢٠١٧، على الموقع الإلكتروني: <https://www.droitentreprise.com>

خامساً: القوانين والتشريعات

١. قانون إصلاح النزلاء والمودعين رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨، الوقائع العراقية، العدد (٣٩٧٨)، ٢٠٠٢.
٢. قانون رعاية الأحداث رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٣.
٣. قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (١٩) لسنة ١٩٤٨: المؤسسة العامة للإصلاح الاجتماعي، الوقائع العراقية، العدد (٣٠١٥)، الجزء (٢)، ١٩٤٨.
٤. الوقائع العراقية: قانون إصلاح النزلاء والمودعين، العدد (٤٤٩٩)، ٢٠١٨.

سادساً: المصادر الأجنبية

1. Jan, L, (1996): Attitudes Towards Correctional Rehabilitation Among Incarcerated Youth in Taiwan and The U.S, Journal of Offender Rehabilitation, vol 24, No 1/2.
2. Bouffard, J.A. (2000): effectiveness of vocational education and employment programs a methodology based analysis of the literature of offender rehabilitation, University of Maryland, USA. 31 (1/2).
3. Barlow , T.W. (1996) : American's youth : Managed care's most valuable population . Pacific resources for education and learning , Hawaii .
4. Martin Sandal and Others , Individual change through small fraps New York, Macmillan Abolishing company, 1985.
5. Ebel, R.L. essential of education, New york, Macmillan,1972.
6. Hyman, Survey Design and Analysis, free press of Gencoe, N.Y, 1955.

الملاحق





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل /كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

الدراسات العليا

الملحق رقم (١)

استمارة الاستبيان

م/ استمارة استبيان بصيغتها النهائية

تحية طيبة...

السادة الموظفون الأفاضل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يروم الباحث إجراء دراسته الموسومة بـ (نحو استراتيجية وطنية لإصلاح المجرمين في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م - دراسة اجتماعية ميدانية في دائرة الإصلاح العراقية - محافظة بابل)، وبعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات التي تناولت الموضوع قيد الدراسة تم تصميم هذه الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة من جهة. ولكونكم المعنيين بالدرجة الأساس بهذا الموضوع من جهة أخرى، يرجى من حضراتكم الإجابة على فقراتها بكل دقة وموضوعية بما يخدم الدراسة خاصة والمجتمع عامة، لذا فالباحث يقدر جهودكم ويثمن وقتكم وأمانتكم المهنية، ولكم جزيل الشكر والامتنان ومن الله التوفيق.

الإشراف

أ.د. عمار سليم عبد حمزة

الباحث

أمير علي هادي

أولاً: البيانات الأولية الخاصة بالمبحوثين

١. الجنس ذكر () أنثى ()
 ٢. العمر () سنة.
 ٣. المستوى التعليمي للمبحوث: يقرأ ويكتب () ابتدائية () متوسطة () إعدادية () بكالوريوس () شهادة عليا ()
 ٤. الحالة الاجتماعية: أعزب () متزوج () مطلق () أرمل ()
 ٥. الحالة الوظيفية: مدير () معاون مدير () باحث () فني () رجل أمن () أخرى تذكر ()
 ٦. سنوات الخدمة: () سنة
 ٧. محل السكن: مركز محافظة () قضاء () ناحية () قرى وأرياف ()
 ٨. نوع وطبيعة السكن: ملك () إيجار () حكومي () تجاوز ()
 ٩. الدخل الشهري: يقل عن الحاجة () يسد الحاجة () يفيض عن الحاجة ()
- ثانياً: المحور الخاص بالجهاز الإداري داخل المؤسسة الإصلاحية :

١٠. ما طبيعة ومكان عمل المؤسسة من وجهة نظرك؟
- مكان للعقوبة () مكان للتأهيل والإصلاح () مكان للإثنين ()
١١. هل يساهم جهاز المراقبة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسة؟
يساهم () لا يساهم () إلى حد ما ()
١٢. هل تساهم الدورات التدريبية المقدمة للموظفين في عملية الإصلاح والتأهيل؟
تساهم () لا تساهم () إلى حد ما ()
١٣. هل يساهم إجراء التفتيش الدوري المنتظم في عملية الإصلاح والتأهيل في المؤسسة الإصلاحية؟
يساهم () لا يساهم () إلى حد ما ()
١٤. هل تطبق عقوبات داخل المؤسسة الإصلاحية ؟ نعم () لا () أحياناً ()
١٥. إذا كانت الإجابة بـ(نعم) ما نوع العقوبات الموجهة للنزلاء المؤسسة الإصلاحية؟
عقوبة جسدية () عقوبة حبس انفرادي () عقوبة توبيخ ()

ثالثاً: المحور الخاص بالبرامج الإصلاحية

أ- البرامج الصحية:

١٦. هل يساهم فحص النزير قبل دخوله للمؤسسة الإصلاحية؟ يساهم () لا يساهم ()
١٧. هل الرعاية الصحية المقدمة للنزلاء تساهم في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية؟ يساهم () لا يساهم () إلى حد ما ()

١٨. هل المكان مؤهل للقيام بهذه البرامج الصحية ؟ نعم () لا () أحياناً ()

١٩. إذا كان الجواب بـ (لا) فما هو السبب برأيك؟

صغر حجم المؤسسة () عدم توفر الكوادر الطبية () قلة الوسائل والمعدات الطبية ()

ب- البرامج التعليمية:

٢٠. هل تساهم المؤسسة الإصلاحية في إكمال النزلاء دراستهم التعليمية؟

تساهم () لا تساهم () إلى حد ما ()

٢١. هل الملاكات التعليمية تساهم للقيام بالبرامج التعليمية داخل المؤسسة الإصلاحية؟

تساهم () لا تساهم () إلى حد ما ()

٢٢. هل توجد مكتبة علمية خاصة بالمؤسسة يستمد منها النزلاء لما يحتاجه من الكتب؟

نعم () لا ()

٢٣. إذا كان الجواب (نعم) هل يمكن للنزلاء استعمال مصادر وكتب من مكتبة المؤسسة الإصلاحية؟

نعم () لا ()

ج- البرامج الدينية:

٢٤. هل تساهم المؤسسة الإصلاحية في تقديم برامج الوعظ والإرشاد الديني؟

تساهم () لا تساهم () إلى حد ما ()

٢٥. إذا كان الجواب (تساهم) فما مدى فاعلية البرامج الدينية في الحد من العود إلى الجريمة؟

جيدة () متوسطة () ضعيفة ()

٢٦. هل تساهم البرامج الدينية على جعل السجين يندمج في المجتمع كمواطن صالح؟

تساهم () لا تساهم () إلى حد ما ()

د- البرامج المهنية:

٢٧. هل ترى أن التكون المهني للنزلاء أمراً ضرورياً ؟ نعم () لا () أحياناً ()

٢٨. هل تساهم البرامج المهنية في تعليم النزلاء حرفة معينة داخل المؤسسة الإصلاحية؟

تساهم () لا تساهم () إلى حد ما ()

٢٩. هل تراعي مراكز الإصلاح والتأهيل رغبات وميول النزلاء في اختيار المهنة التي يرغبون لها في

المؤسسة الإصلاحية؟ نعم () لا ()

٣٠. هل تتطابق صنوف العمل الموجودة داخل المؤسسة الإصلاحية مع صنوف الأعمال في المجتمع؟

نعم () لا ()

٣١. هل المؤسسة الإصلاحية تساهم في دفع المنح المالية للنزلاء مقابل العمل المهني المناط بهم داخل

المؤسسة الإصلاحية؟ تساهم () لا تساهم ()

٣٢. هل تساهم المؤسسة الإصلاحية بتوفير ورش تدريبية لممارسة العمل المهني في المؤسسة الإصلاحية في تحسين سلوكيات النزلاء؟ تساهم () لا تساهم () إلى حد ما ()

هـ- البرامج الترفيهية والرياضية:

٣٣. هل تساهم إدارة المؤسسة على توفير برامج ترفيهية من أجل استغلال أوقات الفراغ داخل المؤسسة؟ تساهم () لا تساهم () إلى حد ما ()

٣٤. هل تعمل البرامج الترفيهية والرياضية على تنمية المواهب والإبداع بشكل إيجابي؟ نعم () لا () نوعاً ما ()

٣٥. برأيك أن عدم فاعلية البرامج الترفيهية داخل المؤسسة يؤدي إلى عودة النزير لارتكاب فعل إجرامي؟ نعم () لا () نوعاً ما ()

و- برامج الرعاية اللاحقة:

٣٦. إن برامج الرعاية اللاحقة تعد من أهم برامج التأهيل والإصلاح في استراتيجية المؤسسة الإصلاحية؟ نعم () لا () أحياناً ()

٣٧. هل توجد برامج رعاية لاحقة لمتابعه حاله النزلاء بعد الإفراج عنهم؟ نعم () لا ()

٣٨. إذا كان الجواب (نعم) ما البرامج المناسبة لمتابعة حالة النزلاء بعد الإفراج عنهم؟

برامج الإرشاد والتوجيه () برامج التدريب المهني () برامج المعونة والمساعدة ()

ثالثاً: المحور الخاص بالباحث الاجتماعي:

٣٩. هل تساهم المؤسسة الإصلاحية بتوفير في مكان مناسب لمزاولة الباحث الاجتماعي عمله؟ نعم () لا ()

٤٠. هل يساهم الباحث الاجتماعي في عملية الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة الإصلاحية؟ يساهم () لا تساهم () إلى حد ما ()

٤١. إذا كان الجواب بـ (يساهم) فما هو دوره؟ يقدم الإرشاد والتوجيه للنزيل () حل المشكلات والخلافات التي تحدث بين النزلاء () أخرى تذكر ()

٤٢. هل هنالك ثقة متبادلة بين الباحث الاجتماعي والنزيل في طرح المشاكل التي يعاني منها النزيل؟ نعم () لا () أحياناً ()

٤٣. كيف تصف معاملة الباحث الاجتماعي للنزيل داخل المؤسسة الإصلاحية؟

جيدة () عادية () غير جيدة ()

٤٤. هل يتابع الباحث الاجتماعي النزلاء الذين تم علاجهم وخروجهم من المؤسسة الإصلاحية؟ نعم () لا () أحياناً ()

الملحق رقم (٢)

كتاب تسهيل مهمة من كلية الآداب إلى دائرة الإصلاح العراقية (سجن الحلة المركزي)

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب
الدراسات العليا

Ref. No.:
Date: / /

العدد : ٨٣٦
التاريخ: ٢٠٢١ / ٣ / ٢٢

إلى/ دائرة الإصلاح العراقية (سجن الحلة المركزي)
م/ تسهيل مهمة

جامعة بابل / كلية الآداب
الإدارة / الصادرة
العدد
التاريخ

تحية طيبة؛

قدم طالب الدراسات العليا/ علم الاجتماع " امير علي هادي" طلباً يروم فيه الحصول على بعض المعلومات حول موضوع بحثه " نحو استراتيجية وطنية لاصلاح المجرمين في العراق بعد ٢٠٠٣ _ دراسة اجتماعية ميدانية في دائرة الاصلاح العراقية- محافظة بابل " عن اعداد العاملين في المؤسسة الاصلاحية من موظفين وحراس من اجل انجاز متطلبات دراسته للماجستير/ علم الاجتماع/ كلية الآداب.

مع الاحترام....

أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢١ / ٢ / ٢٢

نسخة منه إلى:

- * الدراسات العليا.... مع الأوليات
- * رئاسة الجامعة... الإدارة الالكترونية
- * الصناديق

العراق - بابل - حلة - جامعة بابل - كلية الآداب
E-mail: arts.webmaster@uobabylon.edu.iq
www.uobabylon.edu.iq

الملاحق

الملحق رقم (٣) استمارة استبيان

كتاب تسهيل مهمة من دائرة الإصلاح (سجن الحلة المركزي) في محافظة بابل

Republic of Iraq Ministry of justice Iraqi Correction service AL-HILLA PRISON Department: Personal التاريخ: ٢٠٢١ / ٥ / ٢١	 	جمهورية العراق وزارة العدل دائرة الإصلاح العراقية سجن الحلة المركزي الشؤون الإدارية العدد: ١٨/٤٣/١٣ / ٢٩٤٦
إلى / جامعة بابل / كلية الآداب م/تسهيل مهمة *****		
إشارة الى كتابكم ذي العدد (١٣٠٠٢) في ٢٠٢١/٥/١١ نود اعلامكم بان عدد منتسبين سجن الحلة المركزي (٦١٢) مع التقدير ٠٠٠		
٥١ احمد جاسم هادي سويحي مدير سجن الحلة المركزي ٢٠٢١/٥/٢٢		نسخه منه الى - الشؤون الإدارية - الاضبارة المختصة / السيد علي محمد مع الاوليات
www.moj.gov.iq E-mail: ics200875@moj.gov.iq Add :Baghdad-Near Shaab Stadium International Tel: 7729760-7729794-7749756		
عنوان: بغداد- قرب ملعب الشعب الدولي بدالة: ٧٧٤٩٧٥٦-٧٧٢٩٧٩٤-٧٧٢٩٧٦٠		

**Ministry of Higher Education and Scientific
Research
Babylon University / Faculty of Arts
Department of Sociology
Higher Education**



**Towards a national strategy to reform
criminals in Iraq after 2003
A field social study in the Iraqi Reform
Department - Babylon Governorate**

A Theses submitted by

**Master's thesis submitted to the Council of the
College of Arts / Department of Sociology**

**It is part of the requirements for obtaining a master's
degree**

**Submitted by the student
Amir Ali Hadi**

**Supervised by
Assistant Professor
Dr. Ammar Saleem Abdel Hamza**

Abstract in English

The topic of this study revolves around the following questions: What is the effectiveness of the preventive and corrective policy on the part of state institutions to confront and combat crime? What are the most important treatments to be achieved in order to find solutions or reduce the severity of the criminal manifestations of prisoners in correctional institutions?

In light of these and other questions, the aim of this study is based on: Identifying the most important basic stages of the programs offered to prisoners in various correctional institutions of various types, punitive, correctional or rehabilitative, in addition to knowing the most important obstacles that hinder the progress of the correctional process in correctional institutions, as well as identifying the On contemporary trends in the treatment of prisoners within the correctional and rehabilitation institution, in addition to identifying the most important methods of prison management within correctional institutions, and their impact on modifying and changing the behavior of criminals.

In order to achieve the objectives of the study, (122) questionnaires were distributed to an intentional sample of employees of the reform department of Hilla Central Prison in Babylon. The social survey method was relied on to identify and treat the variables of the subject of the study, and this study relied on several tools, including simple observation to know the social and legal conditions experienced by the study members inside the correctional institutions, in addition to the interview, and the questionnaire tool, which was divided into four axes, The first axis included: the basic data of the respondents, the second axis: the data of the administrative apparatus inside the correctional institution, the third

axis: the data of the correctional programs, and the fourth axis: the data of the social researcher. Then the researcher presented the questionnaire form to a group of experts to test the validity and reliability of the questionnaire's paragraphs, as it obtained a validity percentage (0.87), and a reliability percentage (0.83) using the Pearson correlation coefficient, and thus the validity and reliability of the questionnaire were achieved. The study also included a comprehensive hypothesis, which is (there is a relationship between the national strategy for correctional institutions and how to develop strategic pillars for rehabilitation and correctional programs for inmates within correctional institutions), in addition to the researcher's use of a number of statistical treatments such as percentage, arithmetic mean, Pearson correlation coefficient, standard deviation, and square law Kai, and other statistical processors.

The most important results of this study were:

1. The results of the study showed that (80.3%) of the respondents were male, compared to (19.7%) were female. And that (51.6%) their age is between the third and fourth category, which is between (37-48) years old. And that (21.3%) of the respondents had a diploma, compared to (44.3%) who had a bachelor's degree.
2. From the results of the study, it was found that the highest percentage in the study sample was for security men and social and psychological researchers amounted to (53.2%), while the lowest percentage in the study sample was for other professions amounted to (46.8%) as follows (the director and the assistant director technician, media person, administrator, accountant, auditor, driver, doctor, and nurse). Compared to more than half of the sample members who have service from (6-15) years, at a rate of (59.8%).

3. From the results of the study, it was found that the largest percentage of the sample members had a preconception of the correctional institution as for reform and rehabilitation, which amounted to (54.1%), and the lowest percentage was (6.6%) who had a preconception of the correctional institution as a place of punishment.
4. The results of the study showed that there is a statistically significant relationship between the respondents' years of service and their view of the place qualified to carry out health programs, and after conducting a chi-square law test (3×5), we found that its value is equal to (24.67), which is higher than the tabular value (15,507), and at a confidence level (95%), a degree of freedom (8) and a level of significance (0.05), so (we accept the hypothesis of the study) that “there is a statistically significant relationship between the respondents' years of service and their view of the place qualified to carry out health programs.” (We reject the null hypothesis).
5. The results of the study showed that there is a statistically significant relationship between the age of the respondents and their belief that the training courses within the correctional institution contribute to the development and development of the reform and rehabilitation process, and after conducting the chi-square law test (3×6), we found that its value is (37,65) , which is higher than the tabular value (18,307), and at a confidence level (95%), a degree of freedom (10) and a significant level of significance (0.05), so (we accept the hypothesis of the study) which says “there is a statistically significant relationship between the age of the respondents and their belief That the training courses within the correctional institution contribute to the process of developing and developing the reform and rehabilitation process” and (we reject the class hypothesis).